

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III

دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

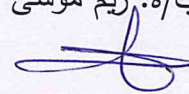
DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب/ة: ريم موسى أبو سلمي

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 23 نوفمبر 2015



جامعة الإسلامية
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III

دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني

The Extent to which the supervisory control Requirements
are available according to Basel III

Analytical Applied study on Palestinian Banking Sector

إعداد الباحثة

ريم موسى أبو سلمى

إشراف

أ. د. سالم حلس

أ. د. علي شاهين

قدمت الدراسة لاستكمال درجة الماجستير

٢٠١٥_١٤٣٦هـ م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ ريم موسى سلمان أبو سلمي لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III

دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 27 شوال 1436هـ، الموافق 2015/08/12م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. علي عبدالله شاهين
.....	مشرفاً	أ.د. سالم عبدالله حلس
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. يوسف حسين عاشور
.....	مناقشاً خارجياً	د. سالم أحمد صباح

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله و لزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَمَا تَوْفِیْقِیْ اِلَّا بِاللّٰهِ عَلَیْهِ تَوَكَّلْتُ وَاِلَیْهِ اُنِیْبُ ﴾

سورة هود، الآیة (۸۸)

الإهداء

إذا كان الأهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

فالإهداء

الى من دفعني إلى العلم وبه انرداد اقتخامرا والدي العزيز

الى من ركع العطاء أمام قدميها امي الحنونة

الى من أخذ بيدي ومرسمة الأمل بكل خطوة مشيتها نروحي الغالي

الى من مروا بدماثة النزكية ثرى أرض الوطن مروح أخي الشهيد مرانف

الى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها أختي

الى سندي وعونني في الحياة أختوي

الى كافة الأهل والأصدقاء والنزلاء

الى الصرح العلمي الفتي والجبار الجامعة الإسلامية

الى من مهدوا الطريق أمامي للوصول الى ذروة العلم

اليكم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك .

فالحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن اهتدي بهديه إلى يوم الدين وبعد أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع الأساتذة الأفاضل في الجامعة الإسلامية وعلى رأسهم أساتذة كلية التجارة وأخص بالتقدير والشكر: الدكتور علي شاهين والدكتور سالم حلس اللذان تفضلاً بالإشراف على هذه الدراسة وكانا عوناً لي في إتمامها ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي، فجزاهما الله عني كل خير وأقول لهما بشراً كما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من الأستاذ الدكتور سالم صباح والدكتور يوسف عاشور اللذان شرفاني بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة .

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذه الدراسة وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة ونرودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة وأخص بالذكر الأخوة العاملين في سلطة النقد الفلسطينية وعلى رأسهم الدكتور عماد الأعرج .

فلكم مني جميعاً كل التقدير والاحترام .

وأسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق .

الباحثة

مريم أبو سلمى

ملخص البحث

هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق مقررات بازل III، وبيان الدور الذي تلعبه سلطة النقد الفلسطينية كجهة مشرفة على المصارف في تطبيق تلك المقررات، وكذلك تحديد حجم الفجوة بين ما هو مطبق في المؤسسات المصرفية الفلسطينية وبين مؤشرات بازل III، وامكانية تطبيق تلك المقررات تحقيقاً للأهداف التنموية ووصولاً لتطور القطاع المصرفي الذي يعد الاساس لتقدم الاقتصاد الفلسطيني.

ولتحقيق ذلك تم إجراء تحليل للبيانات الواردة بالتقارير السنوية والمنشورة للبنوك المحلية العاملة في فلسطين للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٤، وكذلك تصميم استبانة لهذا الغرض وتم توزيعها على الموظفين المعنيين بمتابعة لجنة بازل لدى البنوك المحلية العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية.

وكان من أهم نتائج الدراسة توفر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث كانت نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي للبنوك العاملة في فلسطين تتناسب مع ما تم اقراره في تلك الاتفاقية، كما تبين توفر متطلبات تطبيق نسبة السيولة الجديدة وفقها، وتوفر متطلبات تعزيز ومراقبة المخاطر واستعداد البنوك بالإفصاح لتلبية لتلك المقررات.

وكان من أهم توصياتها ضرورة المضي قدماً نحو تطبيق مقررات اتفاقية بازل III على الجهاز المصرفي الفلسطيني وذلك انسجاماً مع مواكبة التطورات الدولية، والعمل أيضاً على تطوير أساليب الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بغرض التقليل من مخاطر القروض المتعثرة مما يساهم في دعم الاستقرار المطلوب للجهاز المصرفي وتعزيز الثقة بأدائه.

ABSTRACT

The Extent to which the supervisory control Requirements are available according to Basel III

Analytical Applied study on Palestinian Banking Sector

The study aims to show the availability of the requirements supervision control in banking institutions according to the applications of Basel III, and showing the role played by the Palestinian Monetary Authority as a supervisor on bank sector in that applications, as well as determine the gap size between what is applied in the Palestinian banking institutions and between the indicators Basel III, and the possibility of applying the applications of Basel III to achieve development goals and ending the development of the bank sector, which is the principle of the advancement of the Palestinian economy.

To achieve the development of the bank sector the researcher made a deep analysis of the data which declared and published in the annual reports by local banks in Palestine in 2013-2014, and then designed questionnaires to achieve this target of the employees who are specialized on Basel III at 7th local banks in Palestine and the specialized employees in the Palestinian Monetary Authority.

One of the most important results of the study is the availability of control requirements according to the Basel III in the Palestinian bank sector, that because the capital adequacy ratio leverage of banks operating in Palestine match the standards of Basel III agreement, also its evident the existence of the elements to implement new liquidity ratios, as well as the existence of methods to monitor the risks and the bank's commitment of disclosure.

One of the main recommendations is the necessity to apply Basel III agreement standards on Palestinian bank system, so that not to be isolated from the international developments. And work on the development of internal control and risk management techniques for the purpose of the reduction of non-performing loans, which contributes in support the desired stability and enhance confidence in Performance Palestinian bank system .

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات	مسلسل
ا	آية قرآنية	❖
ب	الإهداء	❖
ت	شكر وتقدير	❖
ث	ملخص الدراسة	❖
ج	abstract	❖
ح	قائمة المحتويات	❖
ر	قائمة الجداول	❖
س	قائمة الأشكال	❖
س	قائمة الاختصارات	❖
ش	قائمة الملاحق	❖
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
٢	مقدمة	١,١
٣	مشكلة الدراسة	١,٢
٤	متغيرات الدراسة	١,٣
٥	فرضيات الدراسة	١,٤
٥	أهداف الدراسة	١,٥
٦	أهمية الدراسة	١,٦
٦	حدود الدراسة	١,٧
٧	الدراسات السابقة	١,٨
١٥	التعليق على الدراسة	١,٩
الفصل الثاني: متطلبات الرقابة والإشراف		
١٧	مقدمة	❖
١٨	المبحث الأول: الإطار العام للرقابة المصرفية	❖

الصفحة	المحتويات	مسلسل
١٨	تمهيد	٢,١,١
١٨	مفهوم الرقابة المصرفية	٢,١,٢
١٩	أنواع الرقابة المصرفية	٢,١,٣
٢٣	أهمية الرقابة المصرفية	٢,١,٤
٢٤	أهداف الرقابة المصرفية	٢,١,٥
٢٤	الاتجاهات المؤثرة على الرقابة المصرفية	٢,١,٦
٢٥	المعايير العالمية للرقابة المصرفية الفعالة	٢,١,٧
٢٩	المبحث الثاني : نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية	❖
٢٩	تمهيد	٢,٢,١
٢٩	نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية	٢,٢,٢
٣٠	تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية	٢,٢,٣
٣٠	الأهداف الرئيسية للجنة بازل	٢,٢,٤
٣١	مقررات اتفاقية بازل I	٢,٢,٥
٣٥	مقررات اتفاقية بازل II	٢,٢,٦
٣٩	الفصل الثالث: اتفاقية بازل III ومدى توافر متطلباتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني	❖
٤٠	مقدمة	❖
٤١	المبحث الأول: أهم الجوانب المقترحة لاتفاقية بازل III وتأثيرها على القطاع المصرفي	❖
٤١	تمهيد	٣,١,١
٤١	الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III	٣,١,٢
٤٣	تحليل الجوانب الفنية لمحاوَر اتفاقية بازل III	٣,١,٣
٥٣	مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣)	٣,١,٤

الصفحة	المحتويات	مسلسل
٥٥	تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي	٣,١,٥
٥٧	المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الفلسطيني وتطبيق معايير بازل III	❖
٥٧	تمهيد	٣,٢,١
٥٧	نشأة الجهاز المصرفي الفلسطيني	٣,٢,٢
٥٨	مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني	٣,٢,٣
٦٢	رقابة سلطة النقد على البنوك العاملة في فلسطين	٣,٢,٤
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية		
٦٦	المبحث الأول: الطريقة والاجراءات	❖
٦٦	تمهيد	٤,١,١
٦٦	منهجية الدراسة	٤,١,٢
٦٦	مصادر جمع البيانات	٤,١,٣
٦٧	مجتمع وعينة الدراسة	٤,١,٤
٦٨	أدوات دراسة	٤,١,٥
٦٩	المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها (الأولى والثانية والثالثة)	❖
٦٩	تمهيد	٤,٢,١
٦٩	تحليل بيانات واختبار الفرضية الأولى	٤,٢,٢
٧٨	تحليل البيانات واختبار الفرضية الثانية	٤,٢,٣
٨٦	تحليل البيانات واختبار الفرضية الثالثة	٤,٢,٤
٩٨	المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها (الرابعة والخامسة)	❖
٩٨	تمهيد	٤,٣,١
٩٨	اعداد الاستبانة	٤,٣,٢
٩٩	صدق الاستبانة	٤,٣,٣
١٠١	ثبات المقياس	٤,٣,٤
١٠٣	تحليل البيانات حسب المعلومات الشخصية	٤,٣,٥

الصفحة	المحتويات	مسلسل
١٠٦	اختبار فرضيات الدراسة الثانية والخامسة وتحليلها	٤,٣,٦
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
١١٥	النتائج	٥,١
١١٦	التوصيات	٥,٢
١١٧	الدراسات المقترحة	٥,٣
١١٨	المراجع	❖
١٢٤	الملاحق	❖

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	مسلسل
٣٢	الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I	١
٤٢	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III ومقارنة مع بازل II	٢
٤٥	الأوزان للأصول من داخل وخارج الميزانية	٣
٤٨	نسبة تغطية السيولة	٤
٥٠	نسبة صافي التمويل المستقر	٥
٥٤	مراحل تنفيذ مقررات بازل III	٦
٦٧	البنوك المحلية العاملة في فلسطين	٧
٦٨	مقياس ليكرت لقياس الاستبيان	٨
٧٠	نسبة كفاية رأس المال لبنك فلسطين	٩
٧١	نسبة كفاية رأس المال لبنك الاستثمار الفلسطيني	١٠
٧٢	نسبة كفاية رأس المال للبنك التجاري الفلسطيني	١١
٧٣	نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني	١٢
٧٤	نسبة كفاية رأس المال لبنك القدس	١٣
٧٥	نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الفلسطيني	١٤
٧٦	نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي العربي	١٥
٧٧	متوسط نسبة كفاية رأس المال وفق بازل III	١٦
٧٨	نسبة الرافعة المالية لبنك فلسطين	١٧
٧٩	نسبة الرافعة المالية لبنك الاستثمار الفلسطيني	١٨
٨٠	نسبة الرافعة المالية للبنك التجاري الفلسطيني	١٩
٨١	نسبة الرافعة المالية للبنك الوطني	٢٠
٨٢	نسبة الرافعة المالية لبنك القدس	٢١
٨٣	نسبة الرافعة المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني	٢٢
٨٤	نسبة الرافعة المالية للبنك الإسلامي العربي	٢٣

الصفحة	عنوان الجدول	مسلسل
٨٥	متوسط نسبة الرافعة المالية وفق بازل III	٢٤
٨٦	نسبة تغطية السيولة لبنك فلسطين	٢٥
٨٧	نسبة صافي التمويل المستقر لبنك فلسطين	٢٦
٨٨	نسبة تغطية السيولة لبنك الاستثمار الفلسطيني	٢٧
٨٩	نسبة صافي التمويل المستقر لبنك الاستثمار الفلسطيني	٢٨
٨٩	نسبة تغطية السيولة للبنك التجاري الفلسطيني	٢٩
٩٠	نسبة صافي التمويل المستقر للبنك التجاري الفلسطيني	٣٠
٩١	نسبة تغطية السيولة للبنك الوطني	٣١
٩١	نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الوطني	٣٢
٩٢	نسبة تغطية السيولة لبنك القدس	٣٣
٩٣	نسبة صافي التمويل المستقر لبنك القدس	٣٤
٩٣	نسبة تغطية السيولة للبنك الإسلامي الفلسطيني	٣٥
٩٤	نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الإسلامي الفلسطيني	٣٦
٩٥	نسبة تغطية السيولة للبنك الإسلامي العربي	٣٧
٩٥	نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الإسلامي العربي	٣٨
٩٧	متوسط نسبة السيولة وفق بازل III للبنوك المحلية العاملة في فلسطين	٣٩
٩٩	صدق الاتساق الداخلي للاستبيان	٤٠
١٠١	معاملات ارتباط مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان	٤١
١٠٣	معاملات ثبات للاستبيان ومجالاته باستخدام طريقة الفا كرونباخ	٤٢
١٠٣	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	٤٣
١٠٤	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	٤٤
١٠٥	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	٤٥
١٠٥	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	٤٦
١٠٦	نتائج اختبار T لعينة واحدة لمجال تطبيق سياسات رقابية	٤٧
١١٠	نتائج اختبار T لعينة واحدة لمجال تطبيق إجراءات صارمة	٤٨

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	مسلسل
٤	متغيرات الدراسة	١
٣٦	معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل II	٢
٥٨	مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني	٣
٦٠	الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية	٤

قائمة الاختصارات

الرمز	المصطلح بالإنجليزية	المصطلح
OECD	Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
LR	Leverage Ratio	الرافعة المالية
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
T1	Tier1	رأس المال الشريحة الأولى (الأساسي)
T2	Tier2	رأس مال الشريحة الثانية (المساند)
AT1	Additional Tier1	رأس المال الأساسي الإضافي
CET1	Common Equity Capital Tier1	رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان جداول الملاحق	مسلسل
١٢٤	رأس المال التنظيمي لبنك فلسطين لعام ٢٠١٤	١
١٢٥	رأس المال التنظيمي لبنك فلسطين لعام ٢٠١٣	٢
١٢٦	رأس المال التنظيمي لبنك الاستثمار الفلسطيني لعام ٢٠١٤	٣
١٢٧	رأس المال التنظيمي لبنك الاستثمار الفلسطيني لعام ٢٠١٣	٤
١٢٨	رأس المال التنظيمي للبنك التجاري الفلسطيني لعام ٢٠١٤	٥
١٢٩	رأس المال التنظيمي للبنك التجاري الفلسطيني لعام ٢٠١٣	٦
١٣٠	رأس المال التنظيمي للبنك الوطني لعام ٢٠١٤	٧
١٣١	رأس المال التنظيمي للبنك الوطني لعام ٢٠١٣	٨
١٣٢	رأس المال التنظيمي لبنك القدس لعام ٢٠١٤	٩
١٣٣	رأس المال التنظيمي لبنك القدس لعام ٢٠١٣	١٠
١٣٤	رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام ٢٠١٤	١١
١٣٥	رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام ٢٠١٣	١٢
١٣٦	رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي العربي لعام ٢٠١٤	١٣
١٣٧	رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي العربي لعام ٢٠١٣	١٤
١٣٨	موجودات بنك فلسطين من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	١٥
١٣٩	موجودات بنك فلسطين من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	١٦
١٤٠	موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	١٧
١٤١	موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	١٨
١٤٢	موجودات البنك التجاري الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	١٩

الصفحة	عنوان جداول الملاحق	مسلسل
١٤٣	موجودات البنك التجاري الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٢٠
١٤٤	موجودات البنك الوطني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٢١
١٤٥	موجودات البنك الوطني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٢٢
١٤٦	موجودات بنك القدس من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٢٣
١٤٧	موجودات بنك القدس من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٢٤
١٤٨	موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٢٥
١٤٩	موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٢٦
١٥٠	موجودات البنك الإسلامي العربي من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٢٧
١٥١	موجودات البنك الإسلامي العربي من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٢٨
١٥٢	موجودات بنك فلسطين خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٢٩
١٥٢	موجودات بنك فلسطين خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٣٠
١٥٣	موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٣١
١٥٣	موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٣٢
١٥٤	موجودات البنك التجاري الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٣٣

الصفحة	عنوان جداول الملاحق	مسلسل
١٥٤	موجودات البنك التجاري الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٣٤
١٥٥	موجودات البنك الوطني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٣٥
١٥٥	موجودات البنك الوطني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٣٦
١٥٦	موجودات بنك القدس خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٣٧
١٥٦	موجودات بنك القدس خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٣٨
١٥٧	موجودات البنك الاسلامي الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٣٩
١٥٧	موجودات البنك الاسلامي الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٤٠
١٥٨	موجودات البنك الاسلامي العربي خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤	٤١
١٥٨	موجودات البنك الاسلامي العربي خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣	٤٢
١٥٩	نسبة تغطية السيولة بنك فلسطين	٤٣
١٦١	نسبة تغطية السيولة بنك الاستثمار الفلسطيني	٤٤
١٦٣	نسبة تغطية السيولة البنك التجاري الفلسطيني	٤٥
١٦٥	نسبة تغطية السيولة البنك الوطني	٤٦
١٦٧	نسبة تغطية السيولة بنك القدس للتنمية والاستثمار	٤٧
١٦٨	نسبة تغطية السيولة البنك الإسلامي الفلسطيني	٤٨
١٧١	نسبة تغطية السيولة البنك الإسلامي العربي	٤٩

الصفحة	عنوان جداول الملاحق	مسلسل
١٧٣	نسبة التمويل المستقر لبنك فلسطين	٥٠
١٧٧	نسبة التمويل المستقر لبنك الاستثمار الفلسطيني	٥١
١٨١	نسبة التمويل المستقر للبنك التجاري الفلسطيني	٥٢
١٨٤	نسبة التمويل المستقر للبنك الوطني	٥٣
١٨٨	نسبة التمويل المستقر لبنك القدس للتنمية والاستثمار	٥٤
١٩٢	نسبة التمويل المستقر للبنك الإسلامي الفلسطيني	٥٥
١٩٦	نسبة التمويل المستقر للبنك الإسلامي العربي	٥٦
٢٠٠	الاستبانة	٥٧
٢٠٦	قائمة المحكمين	٥٨

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- متغيرات الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- محددات الدراسة
- الدراسات السابقة
- التعليق على الدراسات السابقة

١,١ : مقدمة

شهدت الفترة الآونة العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، التي أسهمت في استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي، كما تزايدت المخاوف من تفاقم بعض الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها العديد من دول العالم، والتي تحد من فعالية بعض السياسات الاقتصادية المستخدمة لتحفيز الاقتصاد، وتهدد بعودة أداء الاقتصاد العالمي الهش مجدداً لحالة الركود الاقتصادي.

ونظراً إلى الدور الأساسي الذي تلعبه المصارف في اقتصادات الدول فإن لسياساتها المعتمدة تأثيرات كبيرة على كل القطاعات الاقتصادية والمالية، كما إن العمل المصرفي ينطوي على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر، مثل المخاطر الائتمانية، والمخاطر القانونية، والمخاطر المتصلة بسمعة المصرف، لذلك فإن إدارات المصارف تضع سياسات وضوابط تهدف إلى ممارسة النشاط المصرفي للحد من هذه المخاطر والتقليل منها، كما يجب ان تتفق مع السياسات التي أقرتها المصارف المركزية، ومنها يظهر الدور الهام الذي يجب أن تمارسه المصارف المركزية بهدف الحد من هذه المخاطر، ولهذا فقد برزت قضية الرقابة المصرفية كعامل هام لضمان حسن سير النشاط المصرفي ورفع كفاءته، ومن هنا بدأت السلطات الرقابية في تشديد الرقابة على المصارف وعملها.

وتعد الرقابة المصرفية أداة جوهرية لتحقيق الاستقرار المالي وبناء قطاع مالي و مصرفي كفوء وفاعل من خلال نمو اقتصادي قابل للاستمرار والديمومة وكذلك الحد من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل مهني احترافي يقلل من أثارها السلبية والمساهمة في بناء القدرة التنافسية للمصارف في المجالات المحلية والدولية، كما تحرص المنظمات الدولية بما فيها لجنة بازل للرقابة المصرفية على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفي بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي فيها وضمان كفاءته بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية المتطورة والمتجددة، ليكون هناك نظام مالي ومصرفي سليم ومعافى وبعيد عن الأزمات (الإمام والشمري، 2011).

وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية بازل I سنة 1988، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، وبعد سنوات من تطبيقها تم تغييرها بسبب تعاضم المخاطر وتغيير طبيعتها فظهرت اتفاقية بازل II، التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة لتدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق، وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل II لتتولد اتفاقية بازل III في 12 سبتمبر 2010، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة والصارمة لتطبيقها على النظام المصرفي (نجار، 2013).

ولما كان الجهاز المصرفي الفلسطيني يعاني من كثير من التحديات نتيجة للحصار الذي يفرضه الاحتلال الاسرائيلي على السلطة الفلسطينية إلا أنه يسعى لأن يلحق بمصاف المصارف في الدول

المتقدمة، لذلك كان لا بد أن تقوم سلطة النقد الفلسطينية والتي تشكل رأس هرم الجهاز المصرفي بحمل راية الالتزام بالمعايير التي تقرها لجنة بازل، خاصة وان اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل سنة 1993، قد تناول دور السلطة النقدية الفلسطينية حيث أشار " تقوم دائرة الإشراف المصرفية بالإشراف على تطبيق المبادئ والمقاييس الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية، خاصة مبادئ لجنة بازل " ، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تأتي لنتناول بالتحليل والمناقشة مدى التزام سلطة النقد الفلسطينية بمعايير الرقابة المصرفية الصادرة وفق اتفاقيات لجنة بازل III في رقابتها على المصارف العاملة في فلسطين.

١،٢ : مشكلة الدراسة

إثر الأزمة المالية التي عاشها العالم خلال الأعوام الماضية، والذي كان المتسبب الرئيسي بها البنوك والمؤسسات المالية، كان لا بد من تعديل القواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك لتغطية العوامل التي أدت الى هذه الأزمة المالية فخرجت لجنة بازل III، وبالنظر الى واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني لاسيما في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وماله من تأثير على القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى قدرتها على الربط بالمنظومة المصرفية العالمية وانسجامها مع البيئة المصرفية الدولية، ولما كان لسلطة النقد الفلسطينية الدور البارز والمنوط بها في إطار عملها الإشرافي والرقابي على المصارف أن تتابع المستجدات العالمية بشأن قواعد الرقابة المصرفية وخاصة فيما يتعلق بمقررات بازل III، فإن مشكلة البحث تتبلور في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني؟

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في المصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل III؟

٢- ما مدى تحديد نسبة الرافعة المالية في المصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل III؟

٣- ما مدى إمكانية تطبيق نسبة السيولة لتسهيل مراقبتها في المصارف الفلسطينية وفق اتفاقية بازل III؟

٤- ما مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل III؟

٥- ما مدى تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III؟

١,٣ : متغيرات الدراسة

١,٣,١ : التابع

متطلبات الرقابة الاشرافية وفق مقررات بازل III .

١,٣,٢ : المستقل

١- المتطلبات الدنيا لكفاية راس المال

٢- نسبة الرافعة المالية

٣- نسبة السيولة

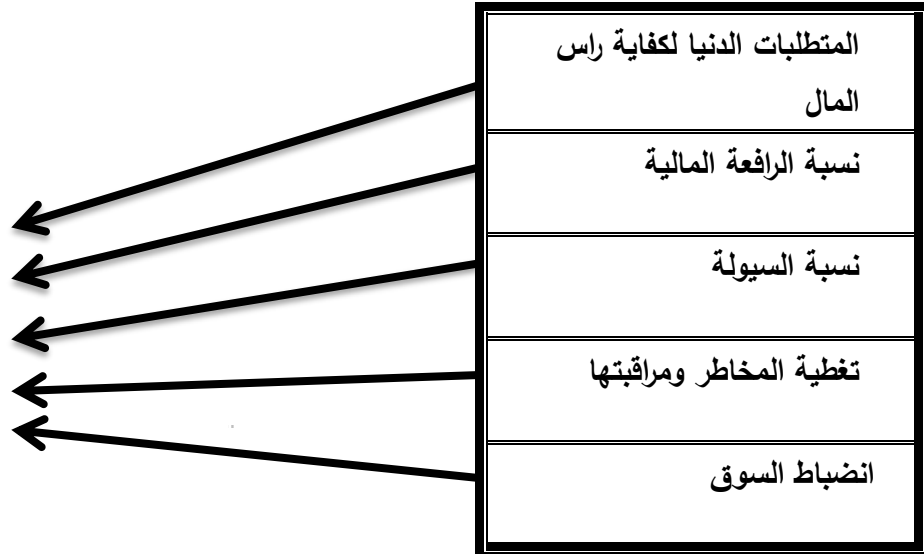
٤- تغطية المخاطر ومراقبتها

٥- انضباط السوق

الشكل رقم (١)

متغيرات الدراسة

مدى توافر متطلبات
الرقابة المصرفية
وفق مقررات بازل
III



١,٤ : فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تتوفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- الفرضية الثانية: يتم تطبيق نسبة الرافعة المالية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- الفرضية الثالثة: تتوفر متطلبات تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- الفرضية الرابعة: تتوفر سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- الفرضية الخامسة: يتم تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.

١,٥ : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ١- إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق مقررات بازل III.
- ٢- بيان دور سلطة النقد الفلسطينية كجهة مشرفة على المصارف في تطبيق مقررات بازل III .
- ٣- عرض وتحليل المؤشرات التي وردت في مقررات بازل III.
- ٤- تحديد حجم الفجوة بين ما هو مطبق في المؤسسات المصرفية الفلسطينية وبين مؤشرات بازل III بهدف اقتراح التوصيات الملائمة لتطوير المؤشرات المستخدمة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في رقابتها على المصارف الفلسطينية وفق تلك المقررات.

١,٦ : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال ابراز التالي:

١- أهمية الدور الرقابي التي تلعبه السلطات الرقابية والمتمثلة في سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة المشرفة على المصارف في وضع الاليات الكفيلة للارتقاء بعمل المصارف المحلية ومراقبة انشطتها لضمان سير العمل المصرفي السليم الذي يؤدي الى خلق الثقة بقطاع المصارف اضافة الى توافر درجة امان عالية في انشطتها، وزيادة حجم الودائع وجذب المزيد منها وبالتالي زيادة حجم الائتمان.

٢- أهمية تطبيق مقررات بازل III على الجهاز المصرفي الفلسطيني ومدى تأثيرها على كفاءة وفعالية أداء المصارف الفلسطينية والذي بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الفلسطيني وكذلك ارتباطه بسوق الأوراق المالية حيث أن كفاءة وفعالية المصارف في أداء دورها لها تأثير كبير على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

٣- مدى مواكبة البيئة المصرفية ومتغيراتها المختلفة في فلسطين بالمعايير الدولية المتجددة والمتطورة والمؤشرات المالية الدولية والاستناد اليها كأساسيات في العمل المصرفي الرقابي.

١,٧ : حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على موضوع مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III خلال سلسلة زمنية مدتها سنتان من عام ٢٠١٣ م وحتى ٢٠١٤ م.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على موضوع مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

أولاً: الدراسات العربية

١ - دراسة (سمير، ٢٠١٤) بعنوان: "التنظيم والرقابة البنكية في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى توافر التنظيم والرقابة البنكية في الجهاز المصرفي الجزائري، من خلال عرض شامل للجهاز المصرفي الجزائري ومدى تطبيقه لمقررات بازل.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن السلطات النقدية في الجزائر تبنت التعديلات الواردة في مقررات بازل II والذي يعد الإصلاح الأهم في المنظومة المصرفية، وعملت على تطبيقها بشيء من التمهّل والتدرج يدفعها ويحدوها في ذلك ما يوفره هذا الإطار من إمكانية لربط رأسمال البنك بالأخطار الممكن أن يتعرض لها، كما اتجهت السلطات النقدية في الجزائر الى إقرار مجموعة من التدابير تتمثل في قواعد الحذر للتسيير، سعت من خلالها الى تعزيز هذا التوجه لدى البنوك الجزائرية.

وأوصت الدراسة الى ضرورة تطبيق الجهاز الجزائري مقررات بازل III ، كما أوصت السلطات النقدية بضرورة تبني مقررات بازل III مما يعزز سلامة الوحدات المصرفية والنظام المالي بشكل عام.

٢ - دراسة (رحال، ٢٠١٣) بعنوان: "تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي في السعودية دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي الاسلامي".

هدفت الدراسة إلى محاولة توضيح تأثير مقررات بازل ٣ على النظام المصرفي الاسلامي.

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تتعرض كغيرها من البنوك لمجموعة من المخاطر المصرفية، وتتزايد حدة هذه المخاطر على البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية وغموض علاقتها مع البنوك المركزية في أغلب البلدان التي تنشط فيها، وقد سعت البنوك الإسلامية للالتزام باتفاقيات مقررات لجنة بازل، إلا أنها تواجه مشاكل عديدة في تطبيق نصوص هذه الاتفاقية نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية.

وأوصت الدراسة إلى أنه يجب على مجلس الخدمات المالية الاسلامية تعديل مقررات لجنة بازل III وفقا لخصوصية وطبيعة عمل البنوك الاسلامية، من أجل السماح للبنوك الإسلامية من اعتماد هذه المعايير الدولية الجديدة، بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها.

٣ - دراسة (نجار، ٢٠١٣) بعنوان: "اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري".

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتفاقية بازل III ، وما جاءت به من مقترحات على ضوء الأزمة المالية العالمية، هذه الأزمة التي دفعت البنوك المركزية الى التفكير جديا في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة.

وخلصت الدراسة إلى أن التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل III استتبطت من دروس الأزمة المالية للبنوك وحمائتها من أزمات مالية جديدة وبالتالي لن تؤثر اتفاقية بازل III بشكل سلبي على النظام المصرفي الجزائري.

واوصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الجهاز المصرفي الجزائري لاتفاقية بازل III لأنها تشكل فرصة لتطوير النظام المصرفي في الجزائر، وذلك لمواكبة التطورات الدولية في هذا المجال.

٤ - دراسة (كوكش، ٢٠١٢) بعنوان: " أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية "

هدفت الدراسة الى معرفة مدى إمكانية تطبيق البنوك الاردنية للتوصيات الواردة في اتفاقية بازل III بالإضافة الى اتفاقية بازل II .

وخلصت الدراسة إلى أن إمكانية تطبيق البنوك الأردنية لاتفاقية بازل III على أن تقوم البنوك الاردنية بتعديل هيكل الموجودات والمطلوبات ونسب توزيع الأرباح خلال الفترة القادمة وذلك لضمان التزامها بنسب كفاية رأس المال حسب مكوناته في بازل III وضمان الالتزام بمعايير نسبة السيولة وفق بازل III.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر البنوك الأردنية في خططها الاستراتيجية للفترة القادمة لتعكس متطلبات اتفاقية بازل III وبالإضافة لمتطلبات بازل II .

٥ - دراسة (اسلامبولي، ٢٠٠٩) بعنوان: "استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية".

هدفت الدراسة الى عرض وتحليل المؤشرات التي تطرحها لجنة بازل كلها في إطار الرقابة المصرفية ولا سيما مؤشر كفاية رأس المال الوارد في اتفاقية بازل II ، ومن ثم تقييم إمكانية تطبيقها ودرجته من قبل مصرف سورية المركزي في إطار عمله الرقابي والإشرافي على المصارف العاملة بسورية جميعها.

وخلصت الدراسة الى مدى انسجام مؤشرات لجنة بازل مع خصوصية النظام المصرفي السوري وطبيعته، وعرض اهم القوانين والتشريعات الصادرة في سورية التي تنظم العمل المصرفي في سورية بشكل عام.

وأوصت الدراسة الى ضرورة إجراء بعض المقارنات اللازمة مع تجارب بعض الدول العربية في مجال الرقابة والاشراف على المصارف العاملة، واستخلاص العبر من ذلك بهدف تطوير الأداء المصرفي للمصارف السورية.

٦ - دراسة (زيدان، ٢٠٠٨) بعنوان: "متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية".

هدفت الدراسة الى الوقوف على مدى مسايرة النظام المصرفي الجزائري للمعايير العالمية للرقابة المصرفية ولعل من أهم المعايير العالمية للرقابة المصرفية ما أصدرته لجنة بازل سنة ١٩٩٧ بما يعرف بالمبادئ الخمسة والعشرين للرقابة المصرفية الفعالة.

وخلصت الدراسة إلى أن الإطار القانوني والتنظيمي والتشريعي لمعايير الرقابة المصرفية بالنظام المصرفي الجزائري يتلاءم إلى حد كبير مع المعايير العالمية المتمثلة بشكل أساسي في معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمستوحاة أصلاً من اتفاقيات بازل الأولى والثانية وفق الصبغة العالمية التي أشارت إليها معايير لجنة بازل خاصة أن بنك الجزائر عضو في بنك التسويات الدولي منذ سنة ٢٠٠٣ والذي تعتبر لجنة بازل من بين لجانته وتعمل تحت سلطته من جهة أخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تقليل الفروق في التطبيق وفق المعايير الدولية وما هو مطبق فعلاً في المصارف الجزائرية، خاصة ما يتعلق منها بطرق الاحتساب وكذا المعدلات والنسب الواجبة التطبيق وتعزيز وتدعيم الدور الرقابي والإشرافي للجنة الرقابية المصرفية من خلال رفع كفاءة وسائلها المادية والبشرية.

٧- دراسة (كلاب، ٢٠٠٧) بعنوان: "دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تحديد دوافع تطبيق دعائم بازل II وتشخيص التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيق هذه الدعائم والوقوف على الاستعدادات التي قامت بها السلطات الرقابية الممثلة بسلطة النقد لفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازل II.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف العاملة في فلسطين تسعى لتطبيق دعائم بازل II وكان ذلك استجابة للمتطلبات الدولية ورقابية، وأن المصارف ستكون قادرة على الالتزام بهذه الدعائم لتقوية واستقرار الجهاز المصرفي، كما أن المصارف العاملة في فلسطين تواجه مجموعة من التحديات لتطبيق دعائم بازل II كان من أهمها عدم وجود استراتيجية واضحة لديها.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز سعي المصارف الوطنية والوفاة نحو تطبيق دعائم بازل II استجابة للمتطلبات الدولية والرقابية من حيث تعزيز دوافع تقوية واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني، وضرورة إعداد خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال والعمل على إيجاد إدارة مخاطر مستقلة تشمل إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والتسويقية.

٨- دراسة (عبد الكريم، ٢٠٠٧) بعنوان: "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II - دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام، وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين، ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية، وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق متطلبات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وخلصت الدراسة إلى انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة بالخصوص.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تسعى البنوك العاملة في فلسطين لتهيئة البيئة الداخلية فيها للعمل وفق الممارسات السليمة وأفضل المعايير الدولية لإدارة وضبط المخاطر المصرفية بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص، باعتبار ذلك اللبنة الأولى نحو تطبيق توصيات بازل II.

٩- دراسة (السيقلي، ٢٠٠٥) بعنوان: "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة ١٩٩٧: دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى التزام سلطة النقد بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام ١٩٩٧، وكذلك معاييرها الأساسية المعتمدة في أكتوبر ١٩٩٩ وخلصت الدراسة إلى أن البيئة القانونية المصرفية والتعليمات المصرفية في فلسطين توفر ظروفاً وشروطاً مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها الأساسية، ومن الناحية العملية ظهر أن هناك التزام بشكل عام من قبل سلطة النقد في ممارستها الرقابية على المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير تعليمات ونصوص مصرفية قانونية واضحة تتناول النقص الذي أظهره البحث بشأن بعض معايير مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في عمل سلطة النقد الرقابي، وكذلك تدريب موظفي إدارة مراقبة المصارف لهذه المبادئ بهدف تزويدهم بالثقافة الرقابية المصرفية الدولية والتي تشكل أساس في تنفيذهم لمهامهم الرقابية على المصارف.

ثانيا : الدراسات الأجنبية

١ - دراسة (Siskos,2014) بعنوان: "هل تعتبر اتفاقية بازل III ضرورية، وهل سيتم التوصل

من خلالها الى إدارة حصيفة للمخاطر المصرفية"

"Was Basel III Necessary and Will It Bring About Prudent Risk Management in Banking? "

هدفت الدراسة الى تحليل الأسباب التي أدت إلى إنشاء اتفاق بازل III ، ولدراسة ما إذا سيكون هذا الاتفاق قادرا على ادارة المخاطر البنكية والمساهمة في حل الأزمة المالية.

وخلصت الدراسة الى أن تطبيق مقررات بازل III جعلت مشكلة ادارة المخاطر أكثر مرونة، وكذلك العمل على خفض الاعتماد على القطاع الخاص والتركيز على البنك المركزي، كما تساعد على حل مشكلة التضخم الى جانب مشكلة إفلاس البنوك، كما يعتمد تنفيذ اتفاقية بازل أيضا سلسلة من الخطوات والتحديات في إدارة المخاطر حيث لاتزال هناك العديد من العناصر في الاتفاق التي لم تكتمل بعد وذلك في ضوء وجود عوامل فشل بازل II .

وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على اتفاقية بازل III للوصول الى الاستقرار المالي من قبل البنوك، مع وجوب التزام البنوك بتنفيذ استراتيجية محددة لإدارة المخاطر وصولاً الى تنفيذ جيد وأفضل لاتفاقية بازل III.

٢ - دراسة (Spina, 2013) بعنوان: " الرقابة المصرفية وبازل III "

"Banking Regulation and Basel III "

هدفت الدراسة الى تحليل تأثير التطورات المتعلقة بالمبادئ الواردة في اتفاقية بازل III والتي اقترتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لغرض حل الأزمة المالية ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ التدريجي للاتفاقية لزيادة احتمالية نجاحها في حل الازمات المالية الأخيرة.

وخلصت الدراسة إلى أن اتفاقية بازل III توفر حماية إضافية للنظام المالي المصرفي والسوق بشكل عام، كما خلصت الى أن تنفيذ مبادئ بازل III توفر أمانا لرأس المال نتيجة تعديل نسب رأس المال والسيولة وفقا لتلك المبادئ بازل III وكذلك السماح لقوى السوق للعمل بشكل طبيعي.

واوصت الدراسة بضرورة التطبيق التدريجي للمبادئ التوجيهية لاتفاق بازل III لوفقا للبيئة المصرفية المحلية وفق للمتطلبات والاحتياجات المختلفة في الأسواق العالمية والإقليمية، مع ضرورة مواصلة المراقبة والتقييم للعمل المصرفي لمواكبة التطور في السوق العالمي.

٣- دراسة (Angelini & others, 2011) بعنوان: "آثار اتفاقية بازل III الجديدة طويلة الأجل على الأداء الاقتصادي والتقلبات".

"Basel III Long-Term impact on Economic Performance and Fluctuations"

هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على استخدام التعديلات الواردة في مقررات بازل III والأداء الاقتصادي للبنوك وتقلبات الأسعار في الأسواق المالية.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل III من خلال زيادة رأس المال والسيولة وزيادة نسبة الاحتياطيات لدى الأجهزة المصرفية كما لها تأثيراً مقبولاً على الأداء الاقتصادي، كما أن تطبيق مقررات بازل III تؤدي إلى كبح وتخفيض تقلبات الأسعار على المدى البعيد.

وأوصت الدراسة بضرورة السعي نحو تطبيق مقررات بازل III لما لها من تأثير إيجابي في الحفاظ على رأس مال البنوك وتحسين الأداء الاقتصادي على المدى البعيد.

٤- دراسة (Sarkany, 2011) بعنوان: "قواعد بازل III الجديدة وآخر التطورات في السوق". "The New Basel III Rules and Resulting Market Developments"

هدفت الدراسة إلى بيان الحاجة التي دعت إلى ظهور تعديلات بازل III من أجل جعل القطاع المصرفي أكثر مرونة ضد أي اضطراب مالي وذلك من خلال الامتثال لمتطلبات قواعد رأس المال والسيولة الجديدة، وتحليل الجوانب الإيجابية والسلبية للقواعد التنظيمية المعتمدة وفق بازل III.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل III تؤدي زيادة رأس مال البنوك وبالتالي زيادة تكلفتها، كما يؤدي تطبيقها إلى زيادة ازدهار السوق والتي تساهم بدورها في التخفيف من الأزمة المالية، كما خلصت الدراسة إلى أنه رغم وجود إيجابيات من تطبيق مقررات بازل III إلا أنه يوجد جوانب سلبية تحتاج للمتابعة.

وأوصت الدراسة بضرورة متابعة لجنة بازل للإشكاليات التي يمكن أن تحدث نتيجة تطبيق مقررات بازل III ووضع حلول فعالة لإدارة أي إشكاليات قد تحدث.

٥ - دراسة (Azadinamin, 2011) بعنوان: "بازل III"

"Basel III"

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على توصيات بازل III التي تهدف الى تغطية أوجه القصور في اتفاقية بازل II، كما تسلط الضوء على التعاريف والمبادئ التوجيهية الجديدة التي تقدمها بازل III في إطار تنفيذها السليم لبنود هذه الاتفاقية.

وخلصت الدراسة إلى أن توصيات بازل III لعبت دورا رئيسيا في تغطية أوجه القصور في اتفاقية بازل II، وبالتأكيد أضافت بعض الجوانب التي تقلل من المخاطر التي تحيط برأس مال البنوك، كما كانت هذه الاتفاقية المعلم الأبرز لحماية حقوق المساهمين الى جانب حماية حقوق دافعي الضرائب الذين سيدفعون الثمن النهائي في حال حدوث الخسائر.

واوصت الدراسة بضرورة العمل على تغلب على التحديات التي تواجه البنوك في تطبيق هذه التوصيات والمتمثلة في ثلاثة مجالات رئيسية هي: التصميم، ونوعية البيانات، والتقارير، كما يتوجب على البنوك أخذ العديد من التدابير لتخفيف أثر الموازنة الواجبة مع المعايير الجديدة.

٦ - دراسة (King & Tarbert, 2011) بعنوان: "بازل III - نظرة عامة"

"Basel III: An Overview"

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الجوانب الرئيسية لاتفاقية بازل III وتحديد آلية التعامل مع التغيرات المنتظمة التي تؤثر على المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم في حال تطبيقها لهذه التغيرات والواردة في اتفاقية بازل III .

وخلصت الدراسة إلى أن اتفاقية بازل III تمثل معلما هاما في تطوير متطلبات رأس المال، والتركيز على نوعية وحجم رأس المال الأساسي بهدف تحسين كامل الرأس المال المصرفي على أساس عالمي، الى جانب محاولة تصحيح عيوب بازل الأولى والثانية، من خلال تصميم نظام يسمح بتطبيق متطلبات السيولة الى جانب عدد من الأدوات الاحترازية الكلية الموجهة إلى الحد من المخاطر النظامية.

واوصت الدراسة بضرورة أن يقيس المنظمين للاتفاقية على مدى العقد المقبل التكاليف والعوائد لكل مرحلة من مراحل تنفيذ التعديلات الجديدة الواردة في اتفاقية بازل III، كما يجب على البنوك في جميع أنحاء العالم الالتزام بتعديل نماذج ومتطلبات التطبيق العملي السليم لمبادئ بازل III ضمانا لنجاحها وازدهارها.

١,٩: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها ألقت الضوء بالتحليل والمناقشة على التوصيات الواردة في اتفاقية بازل III ، كما بحث بعضها في آليات تطبيق تلك التوصيات الواردة بشأنها وتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك، وبحث بعضها الأسباب التي أدت الى ظهور الاتفاقية ودورها في حل الأزمات العالمية، وقد سلط بعضها الآخر الضوء على مفاهيم الرقابة المصرفية ودور السلطات الرقابية المشرفة في إلزام المصارف على تطبيق المعايير العالمية للرقابة المصرفية.

وتأتي هذه الدراسة في بيئة محلية مختلفة عن الدراسات السابقة، حيث تتناول مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق مقررات بازل III، من خلال اجراء تحليل معمق لجميع الجوانب المتعلقة بهذه الاتفاقية، ومدى توافرها في القطاع المصرفي الفلسطيني، والدور الذي تلعبه سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة المشرفة على المصارف العاملة في فلسطين، مع الوقوف على الاجراءات التي اتخذتها لإلزام القطاع المصرفي بالتوصيات الواردة في اتفاقية بازل III ، الامر الذي يسهم في تعزيز مكانة القطاع المصرفي الفلسطيني كجزء من النظام المالي العالمي، وبالتالي استفادة الإدارة المصرفية من جوانب التحليل الذي ينطوي عليه تطبيق مقررات لجنة بازل III للدفع بمسيرة العمل المصرفي واللاحق بالركب المصرفي العالمي.

الفصل الثاني

متطلبات الإشراف والرقابة المصرفية

- مقدمة
- المبحث الأول: الإطار العام للرقابة المصرفية: المفهوم، الأنواع، الوسائل، والأهداف.
- المبحث الثاني: نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية.

مقدمة:

تعد المؤسسات المصرفية المنشآت الحيوية ضمن الإطار الاقتصادي القومي، وإحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الائتماني في النظم المالية المعاصرة، نظرا لتميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى كونها صانعة للسيولة وأداة استراتيجية لتنفيذ أهداف السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، هذا فضلا عن دورها الريادي في دعم وتمويل مختلف المشروعات والقطاعات الاقتصادية، وتوفير العديد من الخدمات المالية والمصرفية المعاصرة المتميزة، وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان التطور الاقتصادي قد أظهر أن قطاع البنوك هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملًا مع المخاطر بسبب زيادة معدلات التغير في الحياة الاقتصادية وارتفاع درجات التداخل والترابط بين قطاعات الاقتصاد، فإن هذا التطور قد أثبت أيضا أن سلامة هذا القطاع وكفاءة عمله شرط أساسي للتقدم الاقتصادي بشكل عام ولتحقيق مستوى الاستقرار المالي والنقدي المنشود بشكل خاص.

ولهذا فإن معظم السلطات الإشرافية على الجهاز المصرفي والممثلة عادة في البنك المركزي كسلطة نقدية مركزية، تجعل من وظيفة الرقابة على أعمال البنوك صدارة أولوياتها، وتسعى إلى تعميق سيادتها المصرفية بما يكفل حماية مصالح المودعين واستمرار الثقة بين البنك وعملائه، وتحقيق سلامة المراكز المالية لأجهزة الائتمان مع التقليل من احتمالات التعرض للصدمات المالية.

وتعد الرقابة المصرفية السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية وتجنبيها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره، لذلك يأتي هذا الفصل لمناقشة المفاهيم المتعلقة بالرقابة المصرفية بما فيها لجنة بازل.

المبحث الأول

الإطار العام للرقابة المصرفية

(المفهوم، الأنواع، الوسائل، والأهداف)

٢,١,١: تمهيد:

إن ضرورة وجود نظام سليم للرقابة على أعمال البنوك التجارية أساسها الدور الهام الذي تلعبه هذه البنوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في ظل ارتفاع المخاطر المرتبطة بالاستثمارات التي تقوم بها من جهة وكون عمليات البنك التجاري كثيرة ومتعددة وتتميز بالتشعب والتداخل وتقتضي الدقة والأمانة والسرعة دون تجاهل أهمية المحافظة على استمرار الثقة بين البنك وعملائه.

وعلى ضوء هذه المعطيات، ينصب اهتمام الإدارة المصرفية بنوعين من الرقابة:

- الرقابة الداخلية: وتتجسد من خلال وجود أنظمة الضبط والمراجعة والمراقبة الداخلية للبنك بهدف المحافظة على أصوله وموجوداته والتأكد من سلامة وصحة العمليات المصرفية وتقليل المخاطر الى أقل حد ممكن مع توفير الحماية والضمان والأمان للمودعين والدائنين.

- الرقابة الخارجية: والمتمثلة في رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك، وهو موضوع اهتمامنا في هذا المبحث، حيث سنتطرق الى مفهوم الرقابة المصرفية المطبقة على البنك التجاري من الجانب السلطة النقدية وأهميتها ثم توضيح أنواعها، ووسائلها وطرق تنفيذها وأخيرا أهدافها الجوهرية.

٢,١,٢: مفهوم الرقابة المصرفية

رغم غياب مفهوم موحد للرقابة إلا انه يوجد اتفاق عام على تعريفها، فقد عرفها "فايول" على أنها تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة والمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهم أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها.

ويعرفها "هيكس وجوليت" بأنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، وإذا لم يكن كذلك فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات، وهي أيضا العملية الإدارية الفرعية التي بموجبها يتم التأكد من أن التنفيذ الفعلي مطابق لمعايير الخطط المرسومة، وحتى يتم التأكد من تلك المطابقة فمن الضروري أن تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الأولى للتنفيذ وتستمر أثناءه وتمتد ما بعد انتهائه (بلاغ، ٢٠٠٢، ص ٦٧).

الرقابة هي جوهر عملية الإدارة، تحتاجها كل المشروعات للتأكد أن الخطط قد نفذت وأن النتائج المرغوبة قد تحققت وهي تعني التحقق من أداء العمل وتنفيذ البرامج وفق الأهداف الموضوعية ووفق القواعد والإجراءات والتعليمات والأوامر التي تصدر من مختلف المستويات.

وبهذا تشكل الرقابة أداة يمكن من خلالها التحقق من أن الأهداف والبرامج قد نفذت بالأسلوب المعين وبدرجة الكفاية المحددة وفي الوقت المحدد للتنفيذ أي وفق الجدول الزمني لعملية التنفيذ (الصيرفي، ٢٠٠٦، ص ٢٢٣-٢٢٥).

والأساليب التي تستخدم في الرقابة تختلف من منظمة إلى أخرى وذلك وفقاً لطبيعة البيئة التي يعمل فيها البنك (الحسيني والدوري، إدارة البنوك، ٢٠٠٦، ص ٢١٢).

وبشكل عام يمكن تعريف الرقابة المصرفية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تدير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلها إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها، يتولى الرقابة بصورة أساسية البنك المركزي بأساليب مختلفة، ويمكن أن تكون الرقابة من داخل البنك بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة (سلطان، ٢٠٠٥).

ومما سبق يمكن تعريف الرقابة المصرفية: " هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلاً في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى "

٢، ١، ٣: أنواع الرقابة المصرفية

- نجد للرقابة المصرفية ثلاثة أنواع من وجهة نظر طبيعة الرقابة وهي:

١ - الرقابة الوقائية:

تهدف الرقابة الوقائية إلى تخفيض معدلات المخاطرة التي يتعرض لها البنك خلال ممارسته لنشاطه والأدوات الموظفة في تطبيق هذا النوع من الرقابة وهي التوجيهات والتعاليم الصادرة عن البنك المركزي والموجهة إلى البنوك العاملة في السوق المحلية التي تأمر هذه البنوك بالالتزام بمعايير كفاية الأموال الخاصة وفق مقررات لجنة بازل ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض إلى المخاطر المسموح بها، وفيما يخص الوصول إلى تحقيق التوازنات المالية الرئيسية وتحديد نسبة التسليفات إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.

٢- رقابة الأداء:

تقوم السلطات الرقابية بتقييم أداء البنوك وإدارتها عن طريق تحصيل المعلومات والبيانات المنتظمة الصادرة عن البنوك وفي حال تبين للسلطات الرقابية وجود اختلالات وتجاوزات لدى بنك ما فإنها تناقش هذه الموضوعات مع القائمين على هذا البنك وتحثهم على تصحيح هذه التجاوزات.

٣- الرقابة التصحيحية:

تهدف الرقابة التصحيحية إلى تقويم الاختلاف بين ما هو مخطط وما هو منفذ فعلا على الواقع كما تهدف إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء هذا الانحراف والاستفادة من هذه المعرفة في تجنب الوقوع في هذه الانحرافات في المرات القادمة (الامام و الشمري، ٢٠١١).

- أنواع الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها وهي (عبد الله، ١٩٩٨، الصفحات ٦٨-٧١):

٤- الرقابة الداخلية الذاتية:

تعد الرقابة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة بطبعتها تؤسس داخل البنك لفحص و تقييم أنشطتها كخدمة للبنك ذاته، و هي نوع من أنواع الرقابة المصرفية و تشمل ثلاثة أعمدة: الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية و الضبط الداخلي، ففي الحالة الأولى تسعى للتأكد من تنفيذ التعليمات المحاسبية طبقا لتفويض السلطات المرخص بها و تسجل العمليات المحاسبية بشكل يسمح باستخراج القوائم المالية و اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ينتج من فروق بعد المطابقة بين الأرصدة، و الرقابة الإدارية هي التي تعمل على رفع الكفاءة الوظيفية و تطبيق السياسات الإدارية و تدريب العاملين، و ثالثا عملية الرقابة على عملية الضبط الداخلي و هي الإجراءات التي يقوم بها من يوم لآخر بصفة تلقائية و مستمرة لمنع أو كشف الغش و الأخطاء و تصحيحها في الوقت المناسب و تتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، و من ثمة متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

٥- الرقابة الخارجية:

الرقابة الخارجية تمارس من طرف جهات رقابية من خارج البنك وهي إما رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي، أو الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظو حسابات قانونيين خارجيين غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العام للمساهمين، ومن أهم مسؤوليات المدققين الخارجيين ما يلي:

- يتعين على المدققين الخارجيين أن يعتمدوا في عملهم على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال المراجعة والتدقيق وأن يتقيدوا في عملهم بمعايير وأدلة المراجعة الدولية.

- التقيد بالسرية التامة وأن لا يفشوا المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم حتى ولو بعد انتهاء مهمتهم في البنك المعني.
- تقديم تقارير للجمعية العمومية للبنك يبين فيه أن مراجعته لأعمال البنك وحساباته تمت وفقا لمعايير وأدلة المراجعة الدولية أو المعمول بها وعن مدى تعبير البيانات المالية في رأيه بصورة عادلة وسليمة عن مركزه المالي بتاريخ الميزانية العمومية، وفي نتائج أعماله وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعمول بها.
- أن يبينوا في تقريرهم الخاص أي مخالفات لأحكام التشريعات المعنية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لها، وكذلك التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية.
- أن يقوموا بتزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل بشأن أي مواطن ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وأي أمور أخرى تشد انتباههم خلال عملية التدقيق.
- أن يتحققوا من صحة وسلامة البيانات التي أعطيت لهم خلال عملية التدقيق.

٦- رقابة البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي الجهة الرئيسية و الوحيدة المسؤولة عن ضمان سلامة و استمرارية النظام المصرفي، و اعتباره بذلك رقبيا على أنشطة القطاع المصرفي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها و أبعادها أو لإفلاس، و تستهدف رقابة البنك المركزي التأكد من التزام البنوك في أعمالها بأحكام قانون البنك المركزي و قرار مجلس إدارته و توجيهاته و تعليماته، و كذا التأكد من سلامة المراكز المالية و الائتمانية للبنوك للمحافظة على حقوق المودعين و الدائنين للبنك، تحقيق الاستقرار النقدي و أخيرا تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.

و يمارس البنك المركزي رقابته بواسطة أجهزة فنية متخصصة و بوسائل و أدوات مختلفة، و تعتبر الرقابة بالاطلاع على الوثائق من أهم أنواع الرقابة التي يمارسها البنك المركزي و التي تتم عن طريق فحص التقارير و البيانات و الإحصائيات التي ترفعها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي، حيث تخضع للدراسات و التحليل للوقوف على حقيقة المراكز المالية للبنوك و درجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف و هناك التقارير السنوية للبنوك التي يضعها مراقبو الحسابات لدى البنوك حيث يراجعها البنك المركزي للتأكد من مدى تنفيذ قراراتها و مدى خلو نشاط البنوك من أية مخالفات (لعشب، ٢٠٠١، الصفحات ٤٤-٤٥).

كما يمكن للبنك المركزي ممارسة نفس العمل و لكن من خلال التفتيش الدوري (الرقابة الميدانية) عن طريق قيام مندوبية بالتفتيش على البنوك بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي تتبعها هذه الأخيرة على كافة دقاتر و سجلات البنوك و أية إضافات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية، و إذا رأى البنك المركزي بعد التفتيش أن أعمال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين أو

المساهمين عليه أن يشعر البنك المرخص بذلك خطيا وأن يطلب منه بيان رأيه المفصل في نتائج التفتيش و للبنك المركزي، بعد ذلك أن يصدر أوامره إلى البنك المرخص بالتوقف عن الأعمال و الأسباب المضرة و تصحيح الأوضاع الناجمة عنها.

٤، ١، ٢: أهمية الرقابة المصرفية

تلعب نظم الرقابة على أعمال البنوك دورا أكثر أهمية مما هو عليه في المنشآت الأخرى وذلك للأسباب التالية:

١- توفير الحماية والضمان والأمان لأموال المودعين لدى البنك من خلال وسائل الرقابة. نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فإن البنك المركزي في مختلف الدول يتدخل بطرق مباشرة أو غير مباشرة في توجيه البنوك في تمويل الأموال المتجمعة لديها.

٢- باعتبار البنوك التجارية لها اتصال مع الجمهور بشكل مستمر وعلى نطاق واسع مما يقتضي إيجاد نظم دقيقة ومحكمة للمحاسبة والمراقبة لأن الوقوع في أي خطر يؤثر على سمعة البنك لدى الزبائن.

٣- من خصائص البنوك ارتفاع درجات المخاطرة في الأعمال التي تقوم بها، لذا فمن الضروري مراقبة أنشطتها وبالتالي الحد من المخاطر.

تقتضي أعمال البنوك الدقة والأمانة والسرعة مما يستلزم وجود نظم للمراقبة المالية خاصة وأن السلعة المتداولة في هذه البنوك هي النقود، كما أن النقود هي الأكثر عرضة للاختلاس.

٤- الأموال الخاصة عادة تكون صغير بالنسبة لحجم العمليات التي يقوم بها البنك، لذلك فإن الثقة هي أساس ائتمان البنك، مما يستلزم وجود نظم محاسبية ورقابية سليمة للمحافظة على استمرار هذه الثقة.

٥- يمكن نظام الرقابة على البنوك خاصة التجارية من أداء خدماتها لعملائها، بدقة وسرعة مما يساعد على اجتذاب العملاء (عبد الحميد، ٢٠٠٣، ص ٨٠).

٥, ١, ٢: أهداف الرقابة المصرفية.

من أهم الأهداف التي تسعى الرقابة المصرفية لتحقيقها ما يلي:

١ - الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي

يتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، كما يتضمن أيضا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

٢ - ضمان كفاءة الجهاز المصرفي

يتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية للبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية، وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعية وتقييم الواقع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

٣ - حماية المودعين:

يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول (الحسيني و الدوري، ادارة البنوك، ٢٠٠٦، صفحة ٢١٢).

وبناءً على ذلك فإن الغاية الأساسية التي يسعى البنك المركزي تحقيقها من قيامه بوظيفة ومهمة الرقابة والإشراف المصرفي في تقييم أداء المصارف معتمدا على نظام الرقابة الذي يعتمده هو (Macdonald & Koch , 2006, p4):

• ضمان السلامة والأمان للمصارف والأدوات المالية وتفعيل الدور الأساسي في الإدارة المثلى للسيولة.

• To ensure the safety and soundness of banks and financial Instruments.
• بناء نظام مالي كفوء وتنافسي وتحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل التضخم.

• To provide an efficient and competitive financial system.
• تحقيق الاستقرار النقدي، أي تعديل كمية النقد في التداول وتحقيق توازن دورة الأعمال وضغط التضخم.

• To provide monetary stability.

• سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني.

- To maintain the integrity of the nation payment system .
- حماية الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان والتركيز على مشاريع الدعم الاجتماعي.
- To protect consumers from abuses by credit –granting institution

٦, ١, ٢: الاتجاهات المؤثرة على الرقابة المصرفية:

مما زاد من أهمية وظيفة الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على المصارف وجعلها من الوظائف الجوهرية له من تنامي وتغير وتشابك وتعدد القوى والاتجاهات التي أعادت تجسيد الصناعة المصرفية وتغير طبيعة الأدوار والوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف والتي أبرزها الحاجة الملحة لوجود نظم لرقابة أداء المصارف تقيم كفاءة أداء المصارف في تلك البيئة المعقدة والخطرة وتستوجب المحافظة على سلامة قطاعاتها المصرفية من تنامي درجة المخاطرة الكبيرة وتنوع هذه المخاطر في تلك البيئة، ومن هذه الاتجاهات المهمة: (Rose & Hudgins, 2008, pp20-22)

- | | |
|---------------------------------------|---|
| ١- تولد الخدمات | Service Proliferation. |
| ٢- إزالة القيود الحكومية | Rising Competition. |
| ٣- زيادة حساسية الفائدة لمزيج الأموال | Government deregulation. |
| ٤- التغيير التكنولوجي والأزمة | Increasingly interest sensitive-Mix of funds. |
| ٥- الاندماج والتوسع الجغرافي | Consolidation and geographic expansion. |
| ٦- التوحيد | Convergence |

كما أن طبيعة أهداف السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي الى تنفيذها تبرز لنا أهمية وظيفة الرقابة المصرفية وضرورة تقييم الأداء المصرفي وفق رقابة فاعلة تساهم في تحقيق هذه الأهداف في مجموعة أهداف أساسية هي: (Mishkin & Eakins, 2000, pp221-223)

- | | |
|-----------------------------|--|
| ١- استخدام عالي للموارد | High employment. |
| ٢- نمو اقتصادي | Economic growth. |
| ٣- استقرار الأسعار | Price Stability. |
| ٤- استقرار الأسواق المالية | Stability of financial markets. |
| ٥- استقرار في أسواق التحويل | Stability in foreign exchange markets. |

٢,١,٧: المعايير العالمية للرقابة المصرفية الفعالة

تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام البنوك بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال، نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال و تناسبه مع حجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها البنوك و مع الاستراتيجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر، هذا فضلا عن أن الرقابة تتيح للجهات الإشرافية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر، كما أنها تسمح بالرفع من مستوى أداء البنوك و تحقيق التميز المطلوب الناتج بالأساس عن ثقة المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب في الجهاز المصرفي (الكناني، ٢٠٠٨).

بناء على ما سبق، فإنه يستوجب على السلطات الرقابية الحكم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل البنوك و لاسيما النظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا، و التدخل عند اللزوم، دون أن تحل هذه السلطات محل مهام مديري البنوك أو أن تمس مدى جدارتهم و أهليتهم للقيام بأعبائهم، كما لا يهدف إلى نقل مسؤولية تحديد مدى ملاءمة رأس المال أو كفايته إلى السلطات الرقابية، إذ يبقى مديري البنوك هم الأكفأ و الأفضل في مسألة تقييم و تقدير المخاطر التي تواجهها البنوك التي يقومون بإدارتها، و أنه يتوجب عليهم في النهاية إدارة تلك المخاطر و التعامل معها (وفقا لمبادئ تسيير و إدارة منظمات الأعمال).

وتشمل المعايير الدولية (وفقا لإطار بازل II) لتحقيق جودة وفعالية الرقابة المصرفية العديد من المبادئ و تتعلق بسبعة مجالات أساسية يجب التركيز عليها وهي (الرضي، ٢٠٠٥):

١- الضوابط والشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابي المصرفي الفعال

يجب أن يكون لكل مؤسسة تخضع لهذا النظام:

- مسؤوليات وأهداف محددة وواضحة لكل هيئة تشارك في نظام الرقابة المصرفية؛
- استقلالية الإدارة، فضلا عن توافر موارد مالية كافية تعينها على أداء عملها وبشكل لا يعوق استقلاليتها؛
- وجود إطار قانوني للرقابة المصرفية، يشمل أحكام التراخيص بإنشاء المؤسسات المصرفية ومراقبتها بشكل منتظم وتحديد المعايير الدنيا التي يتوجب على البنوك التقيد بها؛
- توفير الحماية القانونية اللازمة للمراقبين المصرفيين وذلك فيما يتعلق بالأعمال الرقابية؛
- نظام لتبادل المعلومات (مبنى على الثقة) بين المؤسسة والمراقبين.

٢- ضوابط منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك

- يجب تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات التي تخضع للنظام الرقابي، ويجب عدم إطلاق كلمة بنك على المؤسسة إلا إذا كانت تمارس فعلا العمل المصرفي؛
- من حق السلطات التي تمنح تراخيص العمل المصرفي أن توافق على أو ترفض أي طلبات لتأسيس البنوك إذا اتضح لها عدم الالتزام بالمعايير الموضوعية، ويتمثل الحد الأدنى المطلوب توافره لمنح الترخيص في وجود هيكل محدد لملكية وإدارة البنك، وخطة العمل، ونظم الرقابة الداخلية، هذا فضلا عن الوضع المالي المقترح بما فيه قاعدة رأس المال؛
- يجب توافر السلطة الكافية للمراقبين المصرفيين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية البنك؛
- يجب أن تعطى للمراقبين المصرفيين السلطة في وضع معايير لمراجعة الحيازات والاستثمارات لدى البنوك، والتأكد من أنها لا تعرض البنك لمخاطر أو تعوق الرقابة الفعالة.

٣- الترتيبات والمتطلبات الحصرية

- يجب أن يقوم المراقبون المصرفيون بتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر، علما بأنه يجب ألا تقل هذه المتطلبات عما هو محدد طبقا لاتفاقية بازل.
- استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة القروض والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات؛
- يجب أن يكون المراقبون متأكدين من تبني البنوك سياسات كافية وإجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول، وكذلك وجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها فضلا عن توافر احتياطات مناسبة؛
- يجب أن يكون لدى المراقبين القناعة بأن البنك لديه نظام للمعلومات يمكن الإدارة من تحديد مدى التركيز في المحافظ المالية والقروض؛
- يجب أن يقوم المراقبون بوضع حدود حصرية لعملية إقراض البنوك للشركات والأفراد، بحيث يعتبر أي تجاوز عن هذه الحدود مؤشرا للمراقبين على ازدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.
- على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها من السياسات والإجراءات والنظم ما يمكنها من متابعة عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها على نطاق دولي خاصة فيما يتعلق بتحديد المخاطر القطرية ومخاطر التحويل والاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة مثل هذه المخاطر؛

- على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها نظاماً دقيقاً لقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السوق كما يجب أن يكون للسلطات الرقابية الصلاحيات اللازمة لوضع حدود معينة أو فرض جزاءات محددة أو كلاهما على التعرض والانكشاف لمخاطر السوق.
- على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك لديها نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر وذلك بشأن تحديد سائر المخاطر وقياسها ومتابعتها ومراقبتها والاحتفاظ بمخصصات أو جزء من رأس المال لمواجهةها؛
- على السلطات الرقابية التأكد من أن لدى البنوك نظم رقابة داخلية تتناسب وطبيعة وحجم نشاط هذه البنوك، ويجب أن تشمل هذه النظم ترتيبات واضحة تتعلق بتفويض السلطات والمسئوليات والفصل بين الوظائف التي ينشأ عن أدائها التزامات على البنك والصرف من أمواله وكذلك المتعلقة بالحسابات وإجراء التسويات والحفاظ على أصول البنك؛
- على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك تتبنى سياسات وممارسات وإجراءات مناسبة بما في ذلك قواعد متشددة بشأن التأكد من المعلومات الخاصة بالعملاء تستهدف تحسين المستويات المهنية والأدبية للعاملين بالقطاع المالي بما يمنع استخدام البنك بشكل متعمد أو بدون عمد لارتكاب جرائم مالية.

٤- أساليب الرقابة البنكية المستمرة

- يجب أن تجمع الرقابة البنكية الفعالة ما بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية؛
- يجب أن يكون المراقبون على اتصال منظم بإدارة البنك وأن يكونوا على علم بكافة أعماله؛
- يجب أن يكون لدى المراقبين وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة؛
- يجب أن يكون لدى المراقبين السلطة التي تمنحها صلاحية الحصول على المعلومات الرقابية بصورة مستقلة إما من خلال الفحص الداخلي أو عن طريق الاستعانة بالمراجعين الخارجيين؛
- تمثل قدرة المراقبين على مراقبة الجهاز المصرفي في مجموعه عنصراً أساسياً للرقابة المصرفية.

٥- الاحتياجات المعلوماتية (توافر المعلومات)

- يجب أن يحتفظ كل بنك بسجلات عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة شاملة عن الوضع المالي للبنك بنشر ميزانياته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.

٦- السلطات الرسمية للمراقبين

يجب أن يتوافر لدى المراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية لمواجهة فشل البنك في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منتظمة، أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى.

٧- العمليات المصرفية عبر الحدود

١- يجب أن يطبق المراقبون المصرفيون الرقابة العالمية الموحدة، واستعمال النماذج الرقابية الحصرية لكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي وبصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك التابعة؛

٢- تستلزم الرقابة الموحدة وجود قنوات اتصال وتبادل للمعلومات مع مختلف المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية وبصفة أساسية في البلد المضيف؛

٣- يجب على المراقبين المصرفيين أن يطالبوا البنوك الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالية المطالب بها البنوك المحلية وإلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة.

المبحث الثاني نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية

٢,٢,١: تمهيد

أوضحت غالبية الدراسات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية المنتشرة في الآونة الأخيرة سواء في الدول النامية أو المتقدمة، كما وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحوادث الأزمات لذلك أصبح التركيز في مجال الرقابة والاشراف على البنوك وذلك للتحقق من نوعية ادارة المخاطر وعمليات الرقابة المصرفية من جانب، ومن جانب آخر للعمل على تطوير الأساليب الفنية الرقابية بما يكفل حسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته، وقد جاءت أول الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الرقابة والاشراف المصرفي حيث تأسست هيئة دولية تهتم بأنظمة البنوك والرقابة عليها وتبحث في مدى انسجام الأنظمة المصرفية الوطنية والرقابة عليها، عرفت هذه الهيئة بلجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية ، لذلك كان لابد في هذا المبحث التعريف بلجنة بازل واهم أهدافها وتحديد إطار عملها وكذلك التطرق بشيء من التفصيل إلى مقررات بازل I ومقررات بازل II.

٢,٢,٢: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل عام ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك، ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة وتم الاتفاق على أن تحظى توصيات لجنة بازل بإجماع الاعضاء، ولقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء وتوصيات في ١٩٨٨ حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك العامة الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى ٨% كحد أدنى مع نهاية ١٩٩٢.

٢,٢,٣: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

هي لجنة استشارية فنية لا تستند الى أية اتفاقية دولية، وانما انشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، واستطاعت ان تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في ايجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي (مبارك، ٢٠٠٥)، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤، ص ١١-١٢).

٢,٢,٤: الأهداف الرئيسية للجنة بازل: تتمثل الأهداف الرئيسية للجنة بازل

من أهم الاهداف التي وردت في بازل ما يلي (مبارك، ٢٠٠٥):

- ١- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال.
- ٢- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال.
- ٣- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة.
- ٤- تحقيق عدالة تنافسية بين البنوك.
- ٥- تحقيق الاستقرار المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم مخاطر السيولة والمديونية.
- ٦- الرقابة المجمعّة على كافة الوحدات المصرفية وفق تطورات الاقتصاد العالمية وفي ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة.
- ٧- التقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف.

٢،٢،٥ : مقررات اتفاقية بازل I

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قَدَّمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والتي عُرِفَت باتفاقية بازل I، وذلك في يوليو ١٩٨٨م لتصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً، وبعد أبحاث وتجارب تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجَّحة، وقَدَّرت هذه النسبة بـ ٨ %، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام ١٩٩٢م، ليتمَّ ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من ١٩٩٠م (كلاب، ٢٠٠٧، ص ٣١).

وقد قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية: دول متدنيَّة المخاطر وتضمُّ مجموعتين فرعيتين هما: المجموعة الأولى وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة، والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا، إسبانيا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال عام ١٩٩٤ وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة ٥ سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أُشير إليها في المجموعة السابقة .

كما قامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذا باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: الصفر، ١٠ %، ٢٠ %، ٥٠ %، ١٠٠ %.

الجدول رقم (٠١):

الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I

الوزن	الموجودات
صفر	<p>أولاً : موجودات لا تحمل مخاطر.</p> <ul style="list-style-type: none"> - النقود - المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية - مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية - مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE
٠ - ٥٠ % بحسب تقدير السلطة	<p>ثانياً : موجودات متوسطة المخاطر</p> <ul style="list-style-type: none"> - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية) - مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها - المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها - مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة - قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير
١٠٠ %	<p>ثالثاً : موجودات عالية المخاطر</p> <ul style="list-style-type: none"> - مطلوبات من القطاع الخاص - مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة - مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية) - مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام - الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات - العقارات والاستثمارات الأخرى - الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى - الموجودات الأخرى

المصدر: (الحليح، ٢٠٠٥، ص ١٩)

١ - مكونات رأس المال حسب معيار بازل

تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين (لحليح، ٢٠٠٥، ص ٥-٦):

- رأس المال الأساسي: ويمثل الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر هي: حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطيات المعلنة (الاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).
 - رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية وتشمل العناصر التالية: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطيات غير المعلنة وأدوات رأس المال الهجينة (دين + حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.
- وتشترط توصيات لجنة بازل ألا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن ١٠٠% من مبلغ رأس المال الأساسي.

وهكذا فإن معدّل كفاية رأس المال حسب مقرّرات لجنة بازل كما يلي:

رأس المال (الشريحة ١+الشريحة ٢)

$\leq 8\%$

مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر

٢ - التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية بازل I

في أبريل ١٩٩٥ قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك (حماد، ٢٠٠٣، صفحة ١٥٥)، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وعرضتها كإقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة ١٩٩٨م، حيث تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل والتي مدتها سنتين وفقاً لمحددات معينة بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل (عبد الحميد، ٢٠٠١، ص ٩٩).

ووفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في ١٢,٥ ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده عام ١٩٨٨، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر، وبالتالي تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي (عراف، ٢٠١٠):

$$\%٨ \leq \frac{\text{رأس المال (شريحة ١ + شريحة ٢ + شريحة ٣)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times ١٢,٥}$$

٣- تأثيرات مقررات بازل I على النظام المصرفي الدولي

منذ بدأ العمل باتفاقية بازل I في عام ١٩٩٢، نتج عنها بعض الجوانب الايجابية وأخرى سلبية، وفيما يلي نتناولها بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: ايجابيات تطبيق مقررات بازل I

تتمثل أهم ايجابياتها فيما يلي:

- دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطاً بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك (لعراف، ٢٠١٠، ص ٦٣).
- حث البنوك على أن تكون أكثر حرصاً ورشداً في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضاً إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.
- إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد؛ نظراً لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان (بو حيزر ولعرابة، ٢٠١٠، ص ١٨).

ثانياً: سلبيات مقررات بازل I

وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في:

- على الرغم من أن المقررات الأصلية لبازل I كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقاً لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية، حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام ١٩٩٦، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية

بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن (عراف، ٢٠١٠، ص ٦٤).

- أعطى معيار بازل I وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي
- مخاطر منخفض لدول OECD ، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان (سلطان، ص ٢٥).

- لم تواكب مقررات اتفاقية بازل I تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية (بو حيدر ولعرابة، ٢٠١٠، ص ١٨).

- تشجع اتفاقية بازل I البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.

- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة (عراف، ٢٠١٠، ص ٦٥).

٢,٢,٦: مقررات اتفاقية بازل II

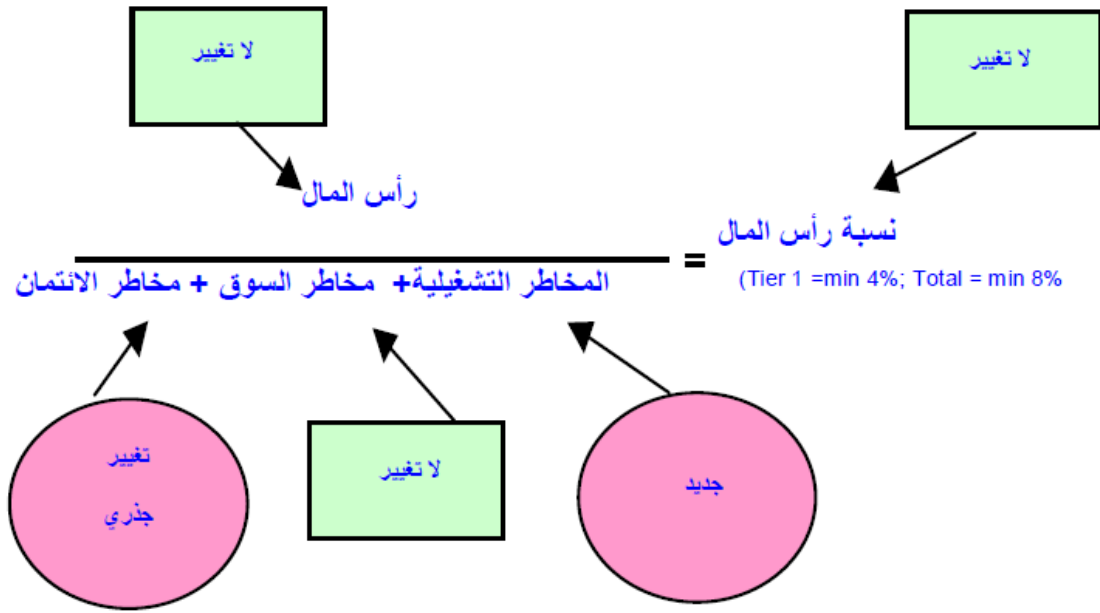
رغم الإيجابيات التي جاءت بها اتفاقية بازل I، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ ١٩٩٩ م وإلى غاية ٢٠٠٦ م، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل II مع بداية عام ٢٠٠٧ م، وقد جاءت هذه الاتفاقية الجديدة بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة، وطبقا لذلك فلقد غطت اتفاق بازل I نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل II بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل ، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل II عن بازل I .

١ - معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II

لقد أدى إضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال وعليه يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية الموضحة في الشكل رقم (٢)

شكل رقم (٠٢):

معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل II.



المصدر: (أبو كامل، ٢٠٠٧، ص ٤٣)

قد ركزت مقررات بازل II على ثلاث دعائم أساسية هي:

أولاً: متطلبات دنيا لرأس المال

حيث تتضمن هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وتقوم هذه الدعامة على ثلاث عناصر أساسية هي: لا تغيير في المعدل المتمثل ٨%، وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال اتجاه مخاطر السوق.

- تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات اتجاه المخاطر الائتمانية.

- بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم، وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة في جميع البيانات والمعلومات وإدارة المخاطر.
- إضافة متطلبات اتجاه المخاطر التشغيلية.
- بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقاً لشروط ومعايير معينة.

ثانياً: المراجعة من قبل السلطة الرقابية

- هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال، وتقتصر لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ أساسية وهي:
- مدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال.
 - تقييم الجهة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة.
 - يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأيضاً يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.
 - يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الاجراءات التصحيحية اذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب.

ثالثاً: انضباط السوق

- ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب. ويهدف الإفصاح الى التشجيع على اتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة (التميمي، ٢٠٠٧)
- يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية.

- هناك افصاح أساسي وافصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الافصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤، ص ١٨).

٢- انعكاسات مقررات بازل II على النظام المصرفي

أولاً: الانعكاسات الايجابية

- تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي فيما يلي (بوزيان، بن حدو، و بن عمر، ٢٠١١).
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

ثانياً: الانعكاسات السلبية

- تتمثل سلبيات هذه الاتفاقية في النقاط التالية (الخطيب، ٢٠٠٥، ص ٥٤-٥٥):
- تتوكل مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها؛
- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظراً لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
- لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك.
- لم تراعى الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.
- فشل مقررات بازل ٢ في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل ٢ (الخنيفر، ٢٠١٠).

الفصل الثالث

اتفاقية بازل III ومدى توافر متطلباتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني

- مقدمة
- المبحث الأول: أهم الجوانب المقترحة لاتفاقية بازل III وتأثيرها على القطاع المصرفي.
- المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الفلسطيني وتطبيق معايير بازل III.

مقدمة:

على إثر الأزمة المالية العالمية وبتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومسؤولي الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل III» البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن.

يعد القطاع المصرفي الفلسطيني من اهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين لأهميته في توفير مدخرات محلية، ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم مما عاناه هذا القطاع من سياسات العزل والتهميش التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي والتي كان من أهمها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين وغياب العملة الوطنية الفلسطينية، وانعدام الاستثمارات الخارجية في المؤسسات المالية العالمية والتي أدت بدورها الى محدودية اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإقليمي والدولي ومحدودية تأثيره بالأزمة المالية العالمية إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني وعلى رأسها سلطة النقد الفلسطينية تسعى لمواكبة التطورات العالمية في مجال الرقابة المصرفية.

لذلك يأتي هذا الفصل لمناقشة الجوانب المقترحة لاتفاقية بازل III ومستجدات تطبيقها والآثار المترتبة عليها، وكذلك التطرق الى الجهاز المصرفي الفلسطيني والتعرف على مدى إمكانية تطبيق المقترحات الواردة في اتفاقية بازل III، وكذلك تحديد الدور الذي تقوم به سلطة النقد الفلسطينية لتحقيق ذلك

المبحث الأول:

أهم الجوانب المقترحة لاتفاقية بازل III وتأثيرها على القطاع المصرفي

٣،١،١: تمهيد

تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يتطلب من البنوك زيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل (الراجحي المالية، ٢٠١٠، ص ١).

وفي إطار ضرورة التعرف على اتفاقية بازل III، كان لابد من إبراز أهم الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال التعرف على أهم الإصلاحات الواردة فيها، وتحليل أهم الجوانب الفنية لمحاورها، وكذلك إبراز تأثير تطبيقها على النظام المصرفي.

٣،١،٢: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III

هناك العديد من الإصلاحات التي تضمنتها اتفاقية بازل III أهمها ما يلي (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢) (Heniaux, 2011, pp. 1-2) (كوكش، ٢٠١٢، ص ٢).

- يجب على البنوك الاحتفاظ بقدر من رأس المال عالي الجودة يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول (الشريحة الأولى) ويتألف من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والأرباح المحتفظ بها بحد أدنى ٤,٥% من الأصول المرجحة بالمخاطر بزيادة عن النسبة المقررة وفق اتفاقية بازل II بواقع ٢%.
- إضافة احتياطي جديد يسمى رأس مال التحوط ويتألف من أسهم عادية يعادل ٢,٥% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تدعم رأس المال الأساسي الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية ليصل إلى نسبة ٧%، وفي حالة انخفاض هذه النسبة يمكن للسلطات الرقابية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية للموظفين.
- إضافة احتياطي لرأس المال عالي الجودة بهدف مواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و ٢,٥% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من ٤% حسب بازل II إلى ٦% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال التي كانت مطبقة في بازل II
- زيادة نسبة كفاية رأس المال من ٨% الحالية كما هي في بازل II إلى ١٠,٥%.

- اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.
 - إضافة نسبة جديدة تعرف باسم الرافعة المالية **Leverage Ratio** ، وهي معياراً إضافياً يتم احتسابها بقسمة رأس مال الشريحة الأولى على الأصول داخل وخارج الميزانية بدون احتساب أوزان، بحيث لا تقل عن 3%.
- فيما يلي توضيحاً للمتطلبات المذكورة ونسب كل منها:

الجدول رقم (٠٢)

متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III ومقارنة مع بازل II

البيان	حقوق المساهمين الشريحة الأولى	إجمالي رأس مال عالي الجودة (الشريحة الأولى)	إجمالي رأس المال (الأولى والثانية)
الحد الأدنى	4,5%	6%	8%
رأس مال التحوط	2,5%		
حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية	0% - 2,5%		
الحد الأدنى لرأس المال وفق بازل III	7%	8,5%	10,5%
بازل II	2%	4%	8%

المصدر: (bcbs, 2011, p64)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من ٢% وفق اتفاقية بازل II إلى 4,5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٢,5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى ٧%، كما تم رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10,5% بدلاً من 8% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

٣,١,٣: تحليل الجوانب الفنية لمحاوَر اتفاقية بازل III

تتناول اتفاقية بازل III معالجة خمس محاور هامة وهي:

١- المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال

ينص المحور الأول على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك بحيث يتم قياس نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية مرجحة بالمخاطر}} \leq 10,5\%$$

وتجعل رأس المال التنظيمي بمفهومه الجديد وفق معيار بازل III، يتكون مما يلي:

أولاً: الشريحة الأولى ويسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) وحده الأدنى ٦% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتتكون الشريحة مما يلي:

رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) (CET1)، وحده الأدنى ٤,٥% من الموجودات المرجحة بالمخاطر ويتكون من

- الأسهم العادية
- رأس مال تحوطي بنسبة ٢,٥% من الأسهم العادية
- علاوة (خصم) الإصدار
- الأرباح المحتجزة بما فيها أرباح (خسائر) الفترة مطروحاً منها التوزيعات
- الاحتياطيات المعلنة
- الأرباح (الخسائر) من خلال الدخل الشامل
- حقوق غير المسيطرين

ويستبعد من رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) (CET1) ما يلي:

- خسائر الفترة
- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
- الشهرة
- موجودات الضرائب المؤجلة
- موجودات غير ملموسة بما فيها الشهرة

- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى وبنسبة ٢٠% من رأس المال الأساسي (Tier1).

٢- رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Tier 1) ويتكون من:

- أدوات مصدرية من البنك وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي.
- علاوة الإصدار (الخصم) عن إصدار أدوات رأس المال الأساسي الإضافي.
- الأدوات المصدرية من الشركات التابعة وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي.
- التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي.

ثانياً: الشريحة الثانية ويسمى رأس المال المساند (Tier 2) ويتكون من

- الأدوات المصدرية من البنك وتحمل صفات رأس المال المساند (وغير مندرجة ضمن الشريحة الأولى).
- علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية.
- الأدوات المصدرية من الشركات التابعة وتستوفي شروط الشريحة الثانية.
- احتياطي المخاطر المصرفية العامة.
- التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند.

وتم تحديد مفهوم الأصول من داخل وخارج الميزانية مرجحة بالمخاطر وفق مقررات بازل III، كما يلي:

أولاً: الأصول من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر ويقصد بها جميع عناصر الموجودات داخل الميزانية ومرجحة بمعامل ترجيح للمخاطر يحدد بنسبة مئوية من صفر% حتى ١٠٠%.

ثانياً: الأصول من خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر ويقصد صافي الحسابات المسجلة خارج الميزانية بعد تحويلها بمعاملات تحويل الى مخاطر ائتمانية ومن ثم مرجحة بمعامل ترجيح للمخاطر.

والجدول رقم (٠٣) يوضح الأوزان الترجيحية للأصول من داخل وخارج الميزانية حسب مقررات بازل وكذلك مقارنته مع المتبع في سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (٠٣)

الأوزان للأصول من داخل وخارج الميزانية

الوزن الترجيحي حسب سلطة النقد الفلسطينية	الوزن الترجيحي لدرجة المخاطر وفق بازل	الأصول
صفر	صفر	النقود والمسكوكات بالعملة المحلية
صفر	صفر	السبائك والمسكوكات الذهبية
صفر	صفر	أرصدة لدى البنك المركزي
صفر	صفر	الاستثمارات في سندات للحكومة أو مكفولة من الحكومة
صفر	صفر	التسهيلات النقدية المضمونة بودائع نقدية
صفر	صفر	التسهيلات النقدية للقطاع الحكومي
٢٠%	٢٠%	الاستثمارات المالية للمصارف ومؤسسات القطاع العام
٢٠%	٠%، ١٠%، ٢٠%، ٥٠% حسب تقدير السلطة النقدية	الاستثمارات المالية للمؤسسات العامة المحلية باستثناء الحكومات المركزية وما تضمنه من قروض
٥٠%	٢٠%	الاستثمارات في المصارف متعددة الجنسيات أو مضمونة من قبل هذه المصارف
٧٠%	٥٠%	قروض مضمونة بالكامل برهن عقار سكني
١٠٠%	١٠٠%	التسهيلات النقدية غير المضمونة
١٠٠%	١٠٠%	الاستثمارات المالية للمصارف خارج منظمة التعاون الاقتصادي
١٠٠%	١٠٠%	الموجودات الثابتة
١٠٠%	١٠٠%	الموجودات الأخرى
١٠٠%	١٠٠%	الاعتمادات المستندية لضمان القروض والأوراق المالية

بيع موجودات مع حق الرجوع	%١٠٠	%١٠٠
تسهيلات إصدار الأوراق المالية لمدة تزيد عن سنة	%٥٠	%٥٠
تسهيلات إصدار الأوراق المالية لمدة تقل عن سنة	%٠	%٠
الاعتمادات المستندية لضمان شحنات بضاعة	%٢٠	%٢٠

الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى اتفاقية بازل وبيانات تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية.

٢- تحديد نسبة الرافعة المالية

كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الازمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر الى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة الرفع المالي لهذا ادخلت لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio (LR وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي تقدم ضمانات إضافية لمقابلة المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها ٣ % من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم احتسابها من أصول الميزانية داخل وخارج الميزانية دون اوزان ترجيحية (bcbs,pp61-63).

اجمالي الشريحة الأولى لرأس المال

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}}{\text{اجمالي الشريحة الأولى لرأس المال}} \leq 3\%$$

اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية

٣- قياس مخاطر السيولة

يعود المحور الرابع لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، وبذلك فإن لجنة بازل عمدت الى بلورة معيار عالمي، وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة وهما (بوزيان وآخرون، ٢٠١١):

أولاً: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) LCR لقياس السيولة في المدى القصير، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك لمدة ٣٠ يوماً من التدفقات النقدية

لديه، ويجب ألا تقل عن ١٠٠%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً في ظل الظروف المالية الصعبة.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم}} \leq 100\%$$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل منفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال ٣٠ يوماً، فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تم تقسيمه الى مستويين:

- المستوى الأول ويضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي (bcbs,2010,pp8-9).
- المستوى الثاني حيث اعتبرت اتفاقية بازل III بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن ٤٠% من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال ٣٠ يوم المقبلة (bcbs,2010,pp12-25)، ومراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر للسيولة.

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) NSFR لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب ألا تقل عن ١٠٠%.

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر، أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف الى الحاجة للتمويل للعناصر خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة (bcbs,2010,pp25-27)، إضافة لهذه الأدوات الكمية لقياس السيولة فقد أشارت الوثيقة إلى

طرق أخرى لرصد مخاطر السيولة كمرقبة تواريخ استحقاق التوظيفات والتمويل وتركيز التمويل
(bcbs,2010 pp28-31).

هذا وحددت اتفاقية بازل III معامل الترجيح لبنود البسط والمقام الخاصة بنسب السيولة كما هي
موضحة في الجدول رقم (٠٤) والمتعلق باحتساب نسبة تغطية السيولة، والجدول رقم (٠٥)
والمتعلقة باحتساب نسبة صافي التمويل المستقر كما يلي:

جدول رقم (٠٤)

نسبة تغطية السيولة

معامل تحويل وفق بازل	البند
	أولاً: بسط النسبة: الأصول السائلة عالية الجودة (المستوى الأول + الثاني)
	المستوى الأول
١٠٠%	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
١٠٠%	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٠٠%	الأوراق المالية ذات وزن مخاطرة صفر
١٠٠%	أوراق دين مصدرة من الحكومة أو من البنوك المركزية بالعملة المحلية للدولة الام التابع لها البنك أو الدولة التي تؤخذ بها مخاطر السيولة
	المستوى الثاني
٨٥%	أصول خاصة بالحكومة أو شركات القطاع العام ذات المخاطر ٢٠%
٨٥%	سندات الشركات غير المالية والسندات المغطاة عالية الجودة غير مصدرة من البنك ذاته
	ثانياً المقام: صافي التدفقات النقدية الخارجة
	التدفقات النقدية الخارجة
٥%	ودائع الافراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم المستقرة
١٠%	ودائع الافراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم أقل استقراراً
٣٥%	ودائع الشركات غير المالية

٧٥%	ودائع الجهات السيادية والبنوك المركزية وشركات القطاع العام
١٠٠%	ودائع المؤسسات المالية
٢٥%	التمويل المضمون بأصول غير متضمنة بالأصول السائلة عالية الجودة
٠%	التمويل المضمون بأصول متضمنة بالأصول السائلة عالية الجودة
٢٥%	التمويل المضمون بسندات شركات غير مالية
	الالتزامات العرضية
١٠%	الجزء غير المستخدم من تسهيلات ائتمانية للأفراد والمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم
١٠%	الجزء غير المستخدم من تسهيلات ائتمانية للجهات السيادية وشركات القطاع العام
١٠٠%	حدود سيولة ممنوحة لبنوك أخرى
٧٥%	خطابات ضمان
١٠٠%	اعتمادات مستنديه
٥٠%	أدوات أخرى للتمويل
	التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط
١٠٠%	تدفقات داخلية تعاقدية من القروض والتسهيلات المنتظمة الخاصة بالأفراد
١٠٠%	تمويل الشركات (قروض وتسهيلات منتظمة) المنشآت المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية وغير المالية
٠%	عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع
	صافي التدفقات الخارجة = التدفقات النقدية الخارجة - التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط
	نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات الخارجة

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى مقررات بازل III .

جدول رقم (٥٥)

نسبة صافي التمويل المستقر

معامل تحويل وفق بازل	البند
	أولاً: بسط النسبة: قيمة التمويل المستقر المتاح
١٠٠%	الشريحة الأولى والثانية من القاعدة الرأسمالية
١٠٠%	الأسهم الممتازة غير المتضمنة في الشريحة الأولى والتي لها أجل استحقاق سنة فأكثر
١٠٠%	الأموال المقترضة من الافراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم التي لها أجل استحقاق فعلي سنة فأكثر
٨٠%	الأموال المقترضة من الافراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم التي لها أجل استحقاق فعلي أقل من سنة
٥٠%	التمويل غير المضمون المقدم من الشركات غير المالية والتي تستحق في أقل من سنة
٠%	أرصدة التمويل الأخرى غير المضمون المقدم من الشركات والتي تستحق في أقل من سنة
١٠%	البنود خارج الميزانية
	ثانياً: قيمة التمويل المستقر المطلوب
٠%	النقدية
٠%	الأدوات المتداولة بسوق النقد والأدوات قصيرة الأجل غير المضمونة ذات تاريخ استحقاق أقل من سنة
٠%	أوراق مالية ذات أجل استحقاق متبقي أقل من سنة
٠%	عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع
٥%	الأوراق المالية غير المرهونة والأوراق المالية المستخدمة كضمانة لعمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع بحيث يكون آجال هذه الأوراق المالية سنة فأكثر
٢٠% - ٥٠%	السندات غير المرهنة من الدرجة الأولى وغير مضمونة المصدرة من شركات غير مالية وذات فترة استحقاق سنة فأكثر
١٠٠%	الأوراق المالية المصدرة من الجهات السيادية و وحدات القطاع العام بوزن مخاطر ٢٠% ذات أجل استحقاق سنة فأكثر

٥٠%	أسهم المؤسسات غير المدرجة بمؤشر رئيسي بأحد البورصات المتعارف عليها
١٠٠%	أسهم أخرى
٥٠%	الذهب
١٠٠%	معادن نفيسة أخرى
٠%	القروض غير مجددة الممنوحة للمؤسسات المالية ذات اجل استحقاق أقل من سنة
٥٠%	القروض الممنوحة للجهات السيادية والبنوك المركزي وحدات القطاع العام والشركات غير المالية والتي لها اجل استحقاق أقل من سنة
٨٥%	القروض الممنوحة للعملاء التي لها اجل استحقاق أقل من سنة
١٠٠%	قروض التجزئة والشركات والمؤسسات المالية والقروض الحكومية ذات اجل استحقاق سنة فأكثر
١٠٠%	قروض الإسكان
١٠٠%	الأصول المدعمة بأوراق مالية
١٠٠%	كافة الأوراق المالية الأخرى المقيمة بالسعر العادل
٨٠%	أصول أخرى مولدة للدخل (حقوق الأقلية)
٥٠%	أصول غير سائلة (المباني والمعدات والأصول غير الملموسة)
٠%	كافة الأصول المرهونة غير المقر عنها ضمن فئة الأصول غير سائلة
	نسبة صافي التمويل المستقر = إجمالي التمويل المستقر المتاح / إجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى مقررات بازل III .

٤ - تعزيز وتغطية المخاطر

تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر ومراجعة بعض القضايا المتعلقة

بالمخاطر ومنها:

- تأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المتقابلة في عقود المشتقات، وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزء من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملائمة الائتمانية للطرف المقابل (bcbs,2010,pp29-46).
- خصصت الاتفاقية جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد، بعدما أهملتها بازل II، وذلك يتطلب من البنوك اهتماما أكبر بإجراء تحليلات أكثر صرامة على الائتمان، حيث ان نسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب بشكل عكسي مع تصنيف الأصل، فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من رأس المال، أما متطلبات تغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة جدا مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الأخرى. وهذا يدل على أن التعامل بالتوريق محفوف بمخاطر مرتفعة جدا (bcbs,2010, p45).
- ألزمت بازل III البنوك بوضع برنامج شامل لاختبارات ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، وقياس أثر مثل هذا الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وخاصة مدى كفاية رأس المال والربحية، ويتوجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار مختلف التعاملات والتعرض لجميع أشكال مخاطر الطرف المقابل في الأسواق المالية، ويجري على مجال زمني يسمح بكشف مدى تحمل البنوك لأية صدمات محتملة (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٠).

٥ - انضباط السوق

فرضت اللجنة على البنوك في إطار توصياتها الجديدة ضرورة الإفصاح الكامل عن العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة، كما يتوجب أيضا أن تنتشر في مواقعها عبر شبكة الإنترنت كل الخصائص التعاقدية للأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة القانونية، كما أعدت اللجنة اقتراح يرمي الى إلزام البنوك بالإفصاح عن المعلومات اللازمة وبشكل دقيق في الوقت المناسب، فيما يتعلق بالتعويضات والمكافآت المدفوعة، بما يسمح للمتعاملين في السوق إجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك (النجار، ٢٠١٣، ص ٢٨٤).

٤, ١, ٣: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣)

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام ٢٠١٩ فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام ٢٠١٣، وبحلول عام ٢٠١٥ يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة ٤,٥ في المائة، وهو ما يعرف باسم «core tier - one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ ٢,٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٩، وهو ما يعرف باسم «counter - cyclical». إلى جانب الاتجاه نحو إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل ٢,٥ في المائة، ليصل الإجمالي إلى ٩,٥ في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية (البورصة، ٢٠١٠)، والجدول رقم (٠٦) يوضح مراحل تنفيذ مقررات بازل III.

جدول رقم (٠٦)

مراحل تنفيذ مقررات بازل III

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	%٤	%٣,٥				الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
%٢,٥	%١,٨٧٥	%١,٢٥	%٠,٦٢٥							رأس مال التحوط
%٧	%٦,٣٧٥	%٥,٧٥	%٥,١٢٥	%٤,٥	%٤	%٣,٥				الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط
%٦	%٦	%٦	%٦	%٦	%٥,٥	%٤,٥				الحد الأدنى لرأس مال الفئة ١
%٨	%٨	%٨	%٨	%٨	%٨	%٨				الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%١٠,٥	٩,٨٧٥%	%٩,٢٥	%٨,٦٢٥	%٨	%٨	%٨				الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

المصدر: (Barua, 2010, p. 32)

٣,١,٥: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي

نتيجة للأزمة المالية العالمية أخذت البنوك المركزية التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لنقادی الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل III درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، بحيث يبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان، الأمر الذي يتطلب توفير موارد مالية ضخمة جداً تلبية لهذه المتطلبات، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي (المعهد العالي للدراسات المصرفية، ٢٠١٠، ص ٤) ، لذلك فان هناك تأثيرات متوقعة على تطبيق مقررات بازل III على النظام المصرفي، أهمها ما يلي (الشمري، ٢٠١٠) (بوزيان، بن حدو، و بن عمر، ٢٠١١) (البلاد، ٢٠١٣) (Haron , 2011, p. 19) (KPMG International) (Cooperative, 2010, p. 6 :

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية من خلال تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر مما يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- إتاحة فرض السيطرة على البنوك العالمية بشكل أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك الملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان برذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، خاصة أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، أصبح أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية حيث يتوقع انخفاض أرباح الأسهم بسبب اضطراب البنوك إلى إعادة بناء قواعد رأس المال، مما يؤثر سلباً على عائد حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل عام.
- فرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته.
- التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتيين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها
- ان معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل III) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل ادارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
- انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من ازمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الاجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف
- إقرار شفافية أكبر في النظام المالي.
- إن تطبيق نظام بازل III سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.
- معايير بازل III ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.
- أن للمعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل III" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ١,٠٥ إلى ١,١٥ في المائة تقريبا.

المبحث الثاني

الجهاز المصرفي الفلسطيني وتطبيق معايير بازل III

١، ٢، ٣: تمهيد

يسعى الجهاز المصرفي الفلسطيني وعلى رأسها سلطة النقد الفلسطينية الى إحداث نقلة نوعية مميزة في العمل المصرفي الفلسطيني، وذلك من خلال ما تظهره البيانات المالية من تطورات لأداء هذا الجهاز، وقد أشار الى ذلك تقرير صندوق النقد الدولي مبينا أن سلطة النقد الفلسطينية تتمتع بجاهزية للتحويل الى بنك مركزي عصري (صندوق الدولي، ٢٠١١).

وفي إطار الوقوف على دور سلطة النقد الفلسطينية في مجال جاهزيتها لتطبيق معايير بازل III ، كان لا بد من إبراز أهم الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال التعرف على الجهاز المصرفي الفلسطيني لما له من مكانة حساسة في الاقتصاد الفلسطيني، والتطرق الى مهام سلطة النقد ودورها الفعال في الرقابة والإشراف على البنوك العاملة في فلسطين في سبيل تحسين وتعزيز أداء البنوك بما ينسجم مع القانون والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي.

٢، ٣: نشأة الجهاز المصرفي الفلسطيني

عانى الجهاز المصرفي الفلسطيني القطاع المصرفي الفلسطيني شأنه شأن جميع قطاعات الاقتصاد وشرائح المجتمع من سياسات الاحتلال التدميرية، فمنذ اللحظة الأولى لقيام إسرائيل باحتلال فلسطين (الضفة وقطاع غزة) عام ١٩٧٦، أصدرت الامر العسكري رقم (٧) بتاريخ ٧/٦/١٩٦٧، القاضي بإغلاق جميع المصارف ومؤسسات التسليف في المناطق الفلسطينية.

سمح لاحقا للمصارف الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قامت بتقديم الخدمات التقليدية للمصارف، كما قامت إسرائيل بمنع تأسيس مصارف وطنية فلسطينية، وفرض شروط تعجيزية على المصارف الأجنبية الراغبة بفتح فروعها في المناطق الفلسطينية، واقتصار على تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الضفة وغزة من جانب وإسرائيل من جانب آخر، وعدم تمويل أية مشاريع تنموية في المجتمع الفلسطيني، والتشديد في منح التسهيلات وفي أضيق الحدود، بالإضافة الى قصر التعامل بعملة الشيكال فقط، مما أدى الى حدوث خسائر فادحة بمدخرات المواطنين نظرا لعدم استقرار هذه العملة.

مع بداية العملية السلمية في مطلع التسعينات، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول ١٩٩١، وما ترتب عليه من توقيع وثيقة أوسلو بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣، بدأت سياسة مصرفية جديدة في المناطق الفلسطينية، وشهد النظام المصرفي الفلسطيني فترة تحول جذري مقارنة مع الفترة السابقة (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٣).

٣, ٢, ٣: مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني

يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف حيث تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستثمار، وفي فلسطين يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من المؤسسات المصرفية التالية:

- ١- سلطة النقد الفلسطينية
- ٢- البنوك التجارية
- ٣- البنوك الإسلامية
- ٤- المؤسسات المالية

ويوضح الشكل التالي مكونات هذا الجهاز

شكل رقم (٠٣)

مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

المصارف الوافدة

عدد الافرع	اسم البنك	سنة الإنشاء
٢١	بنك القاهرة عمان	١٩٨٦
٢٦	البنك العربي	١٩٩٤
٣٤	بنك الأردن	١٩٩٤
٦	البنك العقاري المصري العربي	١٩٩٤
٤	البنك التجاري الأردني	١٩٩٤
٥	البنك الأهلي الأردني	١٩٩٥
١٢	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٩٥
٢	البنك الأردني الكويتي	١٩٩٥
١	بنك الاتحاد	١٩٩٥
١	بنك الـ HSBC الشرق الأوسط المحدود	١٩٩٨

مؤسسات الإقراض المتخصصة

مؤسسة:

١٣

المصارف المحلية

عدد الافرع	اسم البنك	سنة الإنشاء
٤٨	بنك فلسطين م.ع.م	١٩٦٠
٧	البنك التجاري الفلسطيني	١٩٩٤
١٣	بنك الاستثمار الفلسطيني	١٩٩٥
١٠	البنك الإسلامي العربي	١٩٩٥
١٦	البنك الإسلامي الفلسطيني	١٩٩٥
٢٣	بنك القدس	١٩٩٥
٨	البنك الوطني	٢٠٠٥

مؤسسات الصيرفة

شركات:

١٨٤

أفراد:

٨٦

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤. التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

١ - سلطة النقد الفلسطينية

نشأت سلطة النقد الفلسطينية بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وهي مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن وهدفها الأساسي المحافظة على استقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤).

ويتكون الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية من العديد من الدوائر والوحدات الفنية والإدارية حسب الشكل التالي:

هذا وقد حدد قانون سلطة النقد رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ الهدف من إنشائها، وهو:

- ضمان سلامة العمل المصرفي.
- الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- تشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفقا للسياسات العامة للسلطة الوطنية.

أما صلاحيات ومهام ووظائف سلطة النقد فقد حددت كما يلي:

-التنظيم الفعال والشفاف والاشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين العاملين في فلسطين.

- الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي

- العمل كنواة للبنك المركزي الفلسطيني والقيام بوظائفه.

- العمل على ترخيص الوحدات المالية المختلفة والإشراف عليها.

- تنظيم البنية التي تعمل بها الوحدات المصرفية.

- العمل كمستشار ووكيل مالي للسلطة الوطنية الفلسطينية واستثمار المصادر المالية للسلطة.

وحول مراقبة ومتابعة أداء البنوك فقد صدر قانون المصارف الجديد رقم (٩) لعام ٢٠١٠ لتنظيم وضبط ومتابعة أعمال البنوك ليشكل مع قانون سلطة النقد الأدوات والوسائل الرقابية والصلاحيات التي تعمل على مراقبة الأداء المصرفي بهذا الجهاز في فلسطين.

٢- البنوك التجارية

تشمل البنوك المحلية والبنوك الوافدة وهي كما يلي:

البنوك التجارية المحلية وعددها (٧): بنك فلسطين المحدود م. ع. م، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني.
البنوك التجارية الوافدة وعددها (١٠): بنك القاهرة عمان، البنك العربي، البنك الأردني الكويتي، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، بنك ال HSBC الشرق الأوسط المحدود، البنك العقاري المصري العربي، بنك الاتحاد، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك التجاري الأردني.

٣- المؤسسات المالية

وتشمل المؤسسات العاملة مجال الصرافة والإقراض وهي:

- مؤسسات الصرافة منها مؤسسات أفراد وعددها ٨٦ مؤسسة، ومؤسسات شركات وعددها ١٨٤ شركة.

- مؤسسات الإقراض المتخصصة: تمثل المؤسسات التي تعمل في مجال الإقراض التقليدي أو الإسلامي وعددها ١٣ مؤسسة.

٣,٢,٤: رقابة سلطة النقد على البنوك العاملة في فلسطين

فيما يتعلق بالدور الرقابي لسلطة النقد الفلسطينية على الجهاز المصرفي فهي تتولى الرقابة على البنوك من خلال دائرة الرقابة والتفتيش عبر إصدار معايير رقابية حيث تلزم البنوك بالالتزام بهذه المعايير، وتضع سلطة النقد جزاءات في حالة مخالفة أي من البنوك لهذه المعايير، وتصل بعضها لسحب ترخيصه وهذه المعايير الصادرة عن البنك المركزي تكون ملزمة لكل البنوك على حد سواء كانت بنوك محلية أو كانت وافدة ويجب عليها الالتزام بالمعايير التي يضعها البنك المركزي، كما وتمارس سلطة النقد الفلسطينية الرقابة على البنوك التجارية حسب قانون سلطة النقد لعام ١٩٩٧م مادة رقم (٤٦) وهي تنص على " سلطة النقد تقوم بالتفتيش على البنك للتأكد من سلامة مركزه المالي أو مدى تقيده بأحكام القانون والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة من سلطة النقد أو على البنك أن يطلع على تكلفة سلطة النقد بالتفتيش على جميع الدفاتر والوثائق والمستندات والحسابات والصناديق والخزائن وأن يزوده بكل ما يطلبه من معلومات".

وتتبع لتحقيق ذلك عدة وسائل كالفحص الدوري والمفاجئ والحصول على تقارير دورية حول أدائها كما يتضح فيما يلي (بسيسو، ٢٠٠٠، ص ١٤):

- ١- متابعة أداء الجهاز المصرفي وتقديم المقترحات اللازمة لتطوير أدائه.
- ٢- متابعة أعمال ترخيص البنوك وإجراء التحليلات والدراسات اللازمة في هذا الخصوص.
- ٣- إجراء الدراسات والتحليلات اللازمة لجميع البيانات المالية الواردة من البنوك.
- ٤- تحديد أوضاع كل بنك ومدى التزامه بالضوابط والأسس المنظمة لقواعد العمل المصرفي.
- ٥- متابعة الحصول على الكشوفات المالية الشهرية والفصلية والميزانيات نصف السنوية وأي كشوفات أخرى ترد شهريا من البنوك وفقا للأنظمة المتبعة واللائحة لأغراض الرقابة والمتابعة.
- ٦- إعداد الخطابات اللازمة حول أوضاع البنوك ومطالبتها بالالتزام بتعاميم سلطة النقد.
- ٧- إجراء التحليلات والدراسات اللازمة بالميزانيات نصف السنوية والسنوية المدققة للبنوك.
- ٨- دراسة طلبات التفرع وإبداء الرأي الفني اللازم بشأنها.
- ٩- متابعة تحديث التعاميم الصادرة وتطويرها والتأكيد على المفاهيم والضوابط اللازمة بشأنها لأحكام الرقابة على الأعمال والأنشطة المصرفية.
- ١٠- تنظيم ملفات البنوك ومتابعة حفظ المستندات المتعلقة بها وفقا للأصول الواجبة بشأنها.
- ١١- متابعة تحصيل الرسوم المقطوعة والرسوم السنوية.

١٢- متابعة الحصول على البيانات المالية والمتعلقة بالاحتياطي الإلزامي، ومطابقتها مع بيان الموجودات والمطلوبات في نهاية كل شهر وإبلاغ دائرة الاستثمار بقيمة الاحتياطي الإلزامي وأي تعديلات تطرأ بشأنه دورياً.

١٣- القيام بأعمال التفتيش الدوري المفاجئ على أنشطة وحسابات البنك حسب ما يصدر من تكاليفات في هذا الخصوص.

١٤- دراسة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين المعدة حول البنوك والوقوف على الظواهر والملاحظات الواردة فيها.

١٥- القيام بكافة الأعباء والمسئوليات المتعلقة بخدمة الأخطار المصرفية، والمتمثلة في توفر قاعدة معلومات حول الاستعلام عن العملاء، وتخصيص الأرقام السرية وتركز المخاطر، القائمة السوداء والحسابات محدودة التصرف.

هذا ويتم تنفيذ تلك المهام عبر الإجراءات الرقابية التالية (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤).

أولاً: الرقابة المكتبية

تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير السنوية المعتمدة من قبل مراجعي الحسابات بالإضافة الى التقارير الشهرية، وكذلك البيانات والاحصائيات التي توافي بها وحدات الجهاز المصرفي الفلسطيني لسلطة النقد، حيث يتم دراستها وتحليلها للتعرف على مراكزها المالية والتأكد من تنفيذ التعليمات الصادرة من قبلها، والتأكد من خلو نشاط البنك من أي مخالفة.

ثانياً: الرقابة الميدانية:

تجريها سلطة النقد من خلال ارسال مندوبي التفتيش والرقابة بالتفتيش على البنوك بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي تبعتها البنك التجاري، ويقوم خلالها المفتش بالاطلاع على كافة دفاتر وسجلات البنك التجاري.

ثالثاً: رقابة الأسلوب التعاوني:

تقوم سلطة النقد الفلسطينية بعقد اجتماعات تشاورية مع البنوك لمناقشة واقع العمل المصرفي، والتحديات وبل معالجتها والتغلب عليها، وإشراكها في عملية تطوير التعليمات المنظمة للعمل المصرفي بما يساهم في تحقيق النتائج المتوخاه من المتطلبات الرقابية.

هذا ووضعت سلطة النقد مجالات أساسية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الجهاز المصرفي الفلسطيني وهي تتمثل في ستة مجالات هي (الوزير، ٢٠١٤، ص ٣٤):

المجال الأول: تعزيز منح الائتمان المحلي وتعميق الروابط مع الاقتصاد الحقيقي عبر تخفيض حجم التوظيفات الخارجية بما يخدم النمو الاقتصادي.

المجال الثاني: التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة وتفعيل دور الإقراض المتخصصة توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للجمهور وبأقل التكاليف، وتعزيز درجة الثقافة المصرفية لدى الجمهور.

المجال الثالث: توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة للجمهور وبأقل التكاليف

المجال الرابع: تعزيز نظم الحوكمة والشفافية وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي بكل مكوناته عبر تعزيز شبكة الأمان المالي وعلى رأسها تأسيس مؤسسة ضمان الودائع.

المجال الخامس: الالتزام بالمعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية والسعي نحو تطبيق مقررات معايير بازل بمختلف مراحلها وآخرها بازل III، حيث تعمل حالياً ضمن لجان متخصصة على دراسة الوسائل والسبل وتحديد الإجراءات التي تمكن السلطة النقدية من تطبيق مقررات تلك اللجنة، وفي هذا الصدد فقد ألزمت سلطة النقد الفلسطينية البنوك بتكوين احتياطي جديد تحت مسمى (احتياطي التقلبات الدورية) باقتطاع ١٥% من صافي أرباحها سنوياً بهدف تدعيم رؤوس الأموال البنوك وزيادة قدرتها على تحمل أنواع المخاطر المختلفة.

المجال السادس: استكمال وتطوير نظم المدفوعات بما يمهد الطريق لإصدار العملة وإدارة السياسة النقدية بفاعلية في المستقبل.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

- المبحث الأول: الطريقة والاجراءات
- المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة (الأولى والثانية والثالثة)
- المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة (الرابعة والخامسة)

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

٤,١,١: تمهيد

يتناول هذ المبحث وصفا لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أدوات الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدق ثباتها، كما يتضمن وصفا للإجراءات التي تمت لتطبيق أدوات الدراسة، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

٤,١,٢: منهجية الدراسة

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أنسب الأساليب لمعالجة مشكلة البحث، حيث يعرف الأسلوب الوصفي التحليلي بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها بمصادرها المختلفة، كما يتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، باعتباره أحد البرامج الحديثة والشائعة المستخدمة في التحليل الإحصائي.

٤,١,٣: مصادر جمع البيانات

١- المصادر الأولية

تم الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات الأولية على الزيارات الميدانية وقوائم الاستبيان باعتبارهم الأدوات المناسبة في مثل هذا النوع من الدراسات.

٢- المصادر الثانوية

تم الاعتماد على الكتب والمراجع الموجودة في المكتبات الجامعية وكذلك المجالات العلمية المحكمة والدوريات والرسائل العلمية كرسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك الاعتماد على التحليل المقارن للبيانات الواردة بالتقارير السنوية للبنوك المحلية العاملة في فلسطين، والنشرات الصادرة عن بورصة فلسطين، والتي تتعلق بقياس

مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل، وأية مراجع أخرى تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

٤,١,٤: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة مما يلي:

١- البيانات المالية للبنوك المحلية العاملة في فلسطين وعددها (٧) بنوك والمؤشرات المالية التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة المشرفة على البنوك وذلك لاختبار الفرضية الأولى والثالثة والرابعة.

٢- الأفراد المختصين بمتابعة بازل لدى الإدارات العامة للمصارف المحلية العاملة في فلسطين وعددها ٧ إدارات، بالإضافة الى سلطة النقد الفلسطينية بحيث يتم توزيع الاستبانة على الموظفين المعنيين بمتابعة لجنة بازل،

أما عينة الدراسة فتشمل كافة الأفراد الذين يشكلون مجتمع الدراسة، والجدول رقم (٠٧) يوضح تفصيل لتلك المصارف التي شملها مجتمع الدراسة بالإضافة الى سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم (٠٧)

البنوك المحلية العاملة في فلسطين

م	اسم البنك	الموزعة	المستردة
١	بنك فلسطين م.ع.م	٧	٦
٢	البنك التجاري الفلسطيني	٦	٢
٣	بنك الاستثمار الفلسطيني	٥	٢
٤	البنك الإسلامي العربي	٥	٣
٥	البنك الإسلامي الفلسطيني	٥	٤
٦	بنك القدس	٤	١
٧	البنك الوطني	٣	١
٨	سلطة النقد الفلسطينية	١٥	١٣
**	الإجمالي	٥٠	٣٢

٥, ١, ٤: أدوات الدراسة

تم اختبار من فرضيات الدراسة من خلال أدوات مختلفة وذلك بحسب طبيعة الفرضية وهي كما يلي:

١- اختبار الفرضيات الدراسة الأولى والثالثة والرابعة من خلال تحليل معمق للبيانات الواردة بالتقارير السنوية للبنوك المحلية العاملة في فلسطين للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٤ وذلك لقياس مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفق بازل III من خلال مقارنة ما هو مطبق فعلا مع ما يجب تطبيقه وفق مقررات بازل III الجديدة.

٢- تم التحقق من الفرضية الثانية والخامسة من خلال تصميم استبانة وتشمل محورين هما:
المحور الأول: مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل III.

المحور الثاني: مدى تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس أوزان الاجابات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٠٨)

مقياس ليكرت لقياس الاستبيان

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها الأولى والثانية والثالثة

١، ٢، ٤: تمهيد

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات والإصلاحات على اتفاقية بازل II وذلك لتعزيز قدرة رأس المال العالمي، وتحسين قاعدة رأس المال التنظيمي من حيث النوع والكم، واستكمال متطلبات رأس المال المرجحة بأوزان المخاطر، وتخفيض التعليمات الدورية والاقتصادية عن طريق طرح هوامش إضافية لمواجهة التقلبات الدورية والحفاظ على رأس المال ومعالجة المخاطر النظامية والتأثير المتبادل، وللوقوف على أبعاد المفهوم الجديد لكفاية رأس المال وفق بازل III تأتي هذه الدراسة التحليلية المقارنة لمعرفة مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات III في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

٢، ٢، ٤: تحليل البيانات واختبار الفرضية الأولى: "تتوفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني"

يتم قياس كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III من خلال المعادلة التالية:

رأس المال التنظيمي

نسبة كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية مرجحة بالمخاطر}} \leq 105\%$

اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية مرجحة بالمخاطر

١ - احتساب نسبة كفاية رأس المال وفق بازل III

بالرجوع الى البيانات المالية المدققة لبنك فلسطين للسنتين الماليتين المنتهيتين في ٢٠١٣/١٢/٣١،

٢٠١٤/١٢/٣١ تبين ما يلي:

أولاً: تقييم كفاية رأس مال بنك فلسطين

جدول رقم (٠٩)

نسبة كفاية رأس المال لبنك فلسطين

كفاية رأس المال لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	قياس كفاية رأس المال
٢١٥,٠٣٤,٣٤٩,٠٠	٢٢٥,٨٠٥,٣٦٤,٦٠	أولاً: رأس المال التنظيمي (ملحق رقم ١,٢)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
٩٥٥,٥٦٦,٦٣٢,٤	١,١٣٢,٣٩١,٨٠٨,٨	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ١٥,١٦)
٢٦٥,٦٦٨,١٤٨,٨	٣٥١,٤٨٦,٥٤٧,٢٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٢٩,٣٠)
١,٢٢١,٢٣٤,٧٨١,٢٠	١,٤٨٣,٨٧٨,٣٥٦,٠٠	المجموع
١٧,٦١%	١٥,٢٢%	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل III = رأس المال التنظيمي / الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر * ١٠٠%
١٣,٩٥%	١٣,١١%	نسبة كفاية رأس المال المفصح عنها في التقارير المالية للبنك

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك فلسطين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٠٩) ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال البنك أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III ١٠,٥%، وأعلى كذلك من النسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي ١٢% للمصارف التجارية.
- انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة ٢٠١٤ عما كانت عليه مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال التنظيمي في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وذلك بسبب انخفاض الاستثمار في رؤوس أموال شركات مالية أخرى وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر فلسطين وعلى رأسها الحرب الأخيرة على قطاع غزة والحصار المفروض عليها الى جانب الانقسام بين الضفة وغزة.
- نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل III أعلى من نسبة كفاية رأس المال المفصح عنها في التقارير المالية للبنك.

ثانياً: تقييم كفاية رأس مال بنك الاستثمار الفلسطيني

جدول رقم (١٠)

نسبة كفاية رأس المال لبنك الاستثمار الفلسطيني

كفاية رأس المال لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	قياس كفاية رأس المال
٦١,٦٤٦,٣٧٤,٠٠	٦٣,٦١٧,٣٥٩,٤٠	أولاً: رأس المال التنظيمي (ملحق رقم ٤,٣)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
١٤٣,٥٥٥,٣١٩,٢٠	١٢٨,٤٥٣,٣٩٧,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ١٧, ١٨)
٢٠,٦٤١,٩٦٢,٨٠	٢٥,٤٢٤,٢٨٠,٤٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٢, ٣١)
١٦٤,١٩٧,٢٨٢,٠٠	١٥٣,٨٧٧,٦٧٧,٤٠	المجموع
٣٧,٥٤%	٤١,٣٤%	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي/ الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر * ١٠٠%
٣٩,٦٧%	٣٤,٦٠%	نسبة كفاية رأس المال حسب التقارير المالية للبنك

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك الاستثمار الفلسطيني

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال لبنك الاستثمار الفلسطيني أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III ١٠,٥%، وأعلى كذلك من النسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي ١٢% للمصارف التجارية.
- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لسنة ٢٠١٤ عما كانت عليه مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال التنظيمي في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وذلك بسبب انخفاض الاستثمار في رؤوس أموال شركات مالية أخرى وتخفيض الأرباح المحتجزة وفي المقابل انخفاض في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.
- نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل III أعلى من نسبة كفاية رأس المال المفصح عنها في التقارير المالية للبنك.

ثالثاً: تقييم كفاية رأس مال البنك التجاري الفلسطيني

جدول رقم (١١)

نسبة كفاية رأس المال للبنك التجاري الفلسطيني

كفاية رأس المال لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	قياس كفاية رأس المال
٢٦,٠٢١,٧٢٠,٠٠	٢٩,٩٧٤,٤٩٥,٤٠	أولاً :- رأس المال التنظيمي (ملحق رقم ٥، ٦)
		ثانياً : الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
١١٩,٢٣٥,٧٨٧,٤٠	١٥٢,٧١٥,٤٢١,٤٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ١٩, ٢٠)
٢٣,٢١٢,١٧٩,٠٠	٣١,٥٩٢,٨٣١,٦٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٤، ٣٣)
١٤٢,٤٤٧,٩٦٦,٤٠	١٨٤,٣٠٨,٢٥٣,٠٠	المجموع
١٨,٢٧%	١٦,٢٦%	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي/ الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر * ١٠٠%
١٦,٦٣%	١٥,٤٣%	نسبة كفاية رأس المال حسب التقارير المالية للبنك

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك التجاري الفلسطيني

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال للبنك التجاري الفلسطيني أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III ١٠,٥%، وأعلى كذلك من النسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي ١٢% للمصارف التجارية.
- انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة ٢٠١٤ عما كانت عليه مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال التنظيمي في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وذلك بسبب انخفاض الاستثمار في رؤوس أموال شركات مالية أخرى وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر فلسطين وعلى رأسها الحرب الأخيرة على قطاع غزة والحصار المفروض عليها الى جانب الانقسام بين الضفة وغزة.
- نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل III أعلى من نسبة كفاية رأس المال المفصح عنها في التقارير المالية للبنك.

رابعاً: تقييم كفاية رأس مال البنك الوطني

جدول رقم (١٢)

نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني

كفاية رأس المال لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	قياس كفاية رأس المال
٥٠,٦٣١,٢٢٠,٠٣	٧٤,٢٢٦,٧٧٦,٥٥	أولاً: - رأس المال التنظيمي (ملحق رقم ٧,٨)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
٢٤٨,٧١٠,٧٠٣,٦٠	٢٩١,١٤٠,٥٠٧,٢٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢١,٢٢)
٦٧,٥٧٣,١٧٦,٢٠	٨٦,٧٩٤,٤٤٩,٤٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٥,٣٦)
٣١٦,٢٨٣,٨٧٩,٨٠	٣٧٧,٩٣٤,٩٥٦,٦٠	المجموع
١٦,٠١%	١٩,٦٤%	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي/ الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر * ١٠٠%
٢٤,٥٥%	٢٠,٤١%	نسبة كفاية رأس المال حسب التقارير المالية للبنك

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الوطني

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III ١٠,٥%، وأعلى كذلك من النسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي ١٢% للمصارف التجارية.
- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لسنة ٢٠١٤ عما كانت عليه مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال التنظيمي في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.
- نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل III أقل من نسبة كفاية رأس المال المفصح عنها في التقارير المالية للبنك.

خامساً: تقييم كفاية رأس مال بنك القدس

جدول رقم (١٣)

نسبة كفاية رأس المال لبنك القدس

كفاية رأس المال لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	قياس كفاية رأس المال
٦٥,١٤٥,٦٦٠,٠٠	٦٤,٣٣٧,٤٦٥,٠٠	أولاً :- رأس المال التنظيمي (ملحق رقم ٩,١٠)
		ثانياً : الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
٢٢١,٨١٢,٥٤٠,٢٠	٢٩٦,٤٤٥,٣٣٥,٤٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢٣,٢٤)
١٧,٠٩٨,٢٢٩,٦	٢٥,٣٨٥,٠٨٨,٦٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٧, ٣٨)
٢٣٨,٩١٠,٧٦٩,٨٠	٣٢١,٨٣٠,٤٢٤,٠٠	المجموع
٢٧,٢٧%	١٩,٩٩%	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي/ الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر * ١٠٠%
٢٦,٧٢%	١٨,٦٥%	نسبة كفاية رأس المال حسب التقارير المالية للبنك

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك القدس

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٣) ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال لبنك القدس أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III ١٠,٥%، وأعلى كذلك من النسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي ١٢% للمصارف التجارية.
- انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة ٢٠١٤ عما كانت عليه مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك يرجع لانخفاض في رأس المال التنظيمي في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة الاحتياطي الاجباري وفي المقابل ارتفاع ملحوظ في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.
- نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل III أعلى من نسبة كفاية رأس المال المفصوح عنها في التقارير المالية للبنك.

سادسا: تقييم كفاية رأس مال البنك الإسلامي الفلسطيني

جدول رقم (١٤)

نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الفلسطيني

كفاية رأس المال لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	قياس كفاية رأس المال
٦١,٣٨٨,٨١٨,٠٠	٦٦,٠٦١,٤٦٨,٢٠	أولاً: رأس المال التنظيمي (ملحق رقم ١١,١٢)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
٢٢٤,٩٩٥,٣٦٨,٠٠	٣١٩,٦١١,٦٤٢,٨٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢٥,٢٦)
١٩,٨٠١,٣٤٦,٠٠	٣١٠,٤٦٥,٢٩,٨٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٩,٤٠)
٢٤٤,٧٩٦,٧١٤,٠٠	٣٥٠,٦٥٨,١٧٢,٦٠	المجموع
%٢٥,٠٨	١٨,٨٤%	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي / الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر * ١٠٠%
%٢١,٦٥	١٦,٣٧%	نسبة كفاية رأس المال حسب التقارير المالية للبنك

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي الفلسطيني

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٤) ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الفلسطيني أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III ١٠,٥%، وأعلى كذلك من النسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي ١٢% للمصارف التجارية.
- انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة ٢٠١٤ عما كانت عليه مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال التنظيمي في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.
- نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل III أكثر من نسبة كفاية رأس المال المفصح عنها في التقارير المالية للبنك ولكنها أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III.

سابعا: تقييم كفاية رأس مال البنك الإسلامي العربي

جدول رقم (١٥)

نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي العربي

كفاية رأس المال لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	قياس كفاية رأس المال
٥٨,٦٥٥,٣٥٦,٥٠	٦٣,٧٧٨,٧٠٥,٢٠	أولاً: رأس المال التنظيمي (ملحق رقم ١٣,١٤)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
٢٢٤,٤٦٦,٠٣٤,٤٠	٢٨٥,٨٢٥,٥٣١,٢٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢٧,٢٨)
١٦,٥٦١,٧٨٧,٠٠	٢٢,٨٤٤,٠٣٢,٨٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٤١,٤٢)
٢٤١,٠٢٧,٨٢١,٤٠	٣٠٨,٦٦٩,٥٦٤,٠٠	المجموع
%٢٤,٣٤	%٢٠,٦٦	ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي / الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر * ١٠٠%
%١٨,٩٣	%١٥,٥٢	نسبة كفاية رأس المال حسب التقارير المالية للبنك

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي العربي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال البنك الإسلامي الفلسطيني أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III ١٠,٥%، وأعلى كذلك من النسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي ١٢% للمصارف التجارية.
- انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة ٢٠١٤ عما كانت عليه مقارنة بعام ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال التنظيمي في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع ملحوظ في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.
- نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل III أكثر من نسبة كفاية رأس المال المفصح عنها في التقارير المالية للبنك ولكنها أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III.

٢- اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية على أنه "تتوفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني"

ولاختبار هذه الفرضية تم اعداد الجدول رقم (١٦) والذي يوضح نسب كفاية رأس المال للبنوك المحلية العاملة

جدول رقم (١٦)

متوسط نسبة كفاية رأس المال وفق بازل III

البيان	حسب مقررات بازل III	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	البنك التجاري الفلسطيني	البنك الوطني	بنك القدس	البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي
حقوق المساهمين الشريحة الأولى	%٧	%١٣,٣٣	%٣٦,٠١	%١٣,٢٦	%١٣,٦٠	%٢٠,٠١	%١٨,٤٧	%١٨,٨٠
اجمالي رأس مال عالي الجودة (الشريحة الأولى)	%٨,٥	%١٣,٣٣	%٣٦,٠١	%١٣,٢٦	%١٣,٦٠	%٢٠,٠١	%١٨,٤٧	%١٨,٨٠
إجمالي رأس المال التنظيمي (الأولى والثانية)	%١٠,٥	%١٦,٤١	%٣٩,٤٤	%١٧,٢٧	%١٤,٧٤	%٢٣,٦٥	%٢١,٩٦	%٢٢,٥٠

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية للبنوك المحلية العاملة في فلسطين لعامي ٢٠١٤،

٢٠١٣.

نلاحظ من الجدول رقم (١٦) ما يلي:

- ان متوسط نسبة حقوق المساهمين الشريحة الأولى الى الأصول المرجحة لجميع البنوك العاملة في فلسطين تفوق النسبة المقررة وفق تطبيق مقررات بازل III وهي %٧.
 - ان متوسط نسبة اجمالي رأس المال عالي الجودة (الشريحة الاولى) الى الأصول المرجحة لجميع البنوك العاملة في فلسطين تفوق النسبة المقررة وفق تطبيق مقررات بازل III وهي %٨,٥.
 - ان متوسط نسبة كفاية رأس المال لجميع البنوك العاملة في فلسطين تفوق النسبة المقررة وفق تطبيق مقررات بازل III وهي %١٠,٥.
- وبذلك يتم قبول الفرضية القائلة " تتوفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني "
- ويعتبر رأس المال لجميع تلك البنوك مناسبا وقادرا على مقابلة المخاطر.

٣, ٢, ٤: تحليل البيانات واختبار الفرضية الثانية " يتم تطبيق نسبة الرافعة المالية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني "

من التعديلات التي أدخلتها اتفاقية بازل III على الاتفاقية السابقة بازل II إضافة ما يعرف بنسبة الرافعة المالية، والتي تستوجب ألا يقل رأس المال الأساسي للبنك (Tier1) عن ٣% من إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية. ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

اجمالي الشريحة الأولى لرأس المال

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}}{\text{اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}} \leq 3\%$$

١- احتساب نسبة الرافعة المالية وفق بازل III للبنوك المحلية العاملة في فلسطين كما يلي:

أولاً: احتساب نسبة الرافعة المالية لبنك فلسطين

جدول رقم (١٧)

نسبة الرافعة المالية لبنك فلسطين

نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
١٧٤,٦٢٣,٩٤٦,٠٠	١٨٣,٥٠٤,٤٣٧,٦٠	أولاً: رأس المال الشريحة الأولى (ملحق رقم ١,٢)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية
٢,٣٥٠,١٦٧,٦١٩,٠٠	٢,٤٢٥,٧٠٢,٩٨٨,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ١٥,١٦)
٢٩٦,٢٢٠,٢٤٨,٠٠	٣٩٢,٠٨٩,٤٦٤,٠٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٢٩,٣٠)
٢,٦٤٦,٣٨٧,٨٦٧,٠٠	٢,٨١٧,٧٩٢,٤٥٢,٠٠	المجموع
٦,٦٠%	٦,٥١%	ثالثاً: نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى/ الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية * ١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك فلسطين

تبيين من الجدول رقم (١٧) ما يلي:

- نسب الرافعة المالية لبنك فلسطين أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات بازل III والمحددة ب ٣ %.
- انخفضت نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبتها في العام السابق، وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال الشريحة الاولى في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة الاحتياطي الاجباري وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

ثانياً: احتساب نسبة الرافعة المالية لبنك الاستثمار الفلسطيني

جدول رقم (١٨)

نسبة الرافعة المالية لبنك الاستثمار الفلسطيني

نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٥٨,٣٤٧,٧٢٩,٠٠	٥٩,٨٩٧,٤٢٢,٤٠	أولاً: رأس المال الشريحة الاولى (ملحق رقم ٣,٤)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية
٢٨٨,٤١٤,٩٧٧,٠٠	٣٢٠,٨١٣,٧٧٢,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ١٧,١٨)
٢٧,٨٦٣,٩٩٤,٠٠	٣٢,١٧٨,١١٨,٠٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٢, ٣١)
٣١٦,٢٧٨,٩٧١,٠٠	٣٥٢,٩٩١,٨٩٠,٠٠	المجموع
%١٨,٤٥	%١٦,٩٧	ثالثاً: نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى/ الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية * ١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك الاستثمار الفلسطيني

تبيين من الجدول رقم (١٨) ما يلي:

- نسب الرافعة المالية لبنك الاستثمار الفلسطيني لعامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات بازل III والمحددة ب ٣ %.
- انخفضت نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبتها في العام السابق ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال الشريحة الاولى في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة الاحتياطي الاجباري وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

ثالثاً: احتساب نسبة الرافعة المالية للبنك التجاري الفلسطيني

جدول رقم (١٩)

نسبة الرافعة المالية للبنك التجاري الفلسطيني

نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٢٣,٣٦٩,٨٩٥,٠٠	٢٠,٣٠٢,٢٧٤,٤٠	أولاً: رأس المال الشريحة الأولى (ملحق رقم ٥,٦)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية
٢٣٦,٥٦٨,٢٧٥,٠٠	٦٠٩,٣٥٢,٠٤٣,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ١٩,٢٠)
٢٣,٥٩٩,٠١١,٠٠	٣٢,٢٤٦,٥٥٠,٠٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٣,٣٤)
٢٦٠,١٦٧,٢٨٦,٠٠	٦٤١,٥٩٨,٥٩٣,٠٠	المجموع
%٨,٩٨	%٣,١٦	ثالثاً: نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى / الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية * ١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك التجاري الفلسطيني

تبيين من الجدول رقم (١٩) ما يلي:

- نسب الرافعة المالية للبنك التجاري الفلسطيني لعامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات بازل III والمحددة ب ٣ %.
- انخفضت نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبتها في العام السابق وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال الشريحة الأولى في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب وجود خسائر وفي المقابل ارتفاع ملحوظ في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

رابعاً: احتساب نسبة الرافعة المالية للبنك الوطني

جدول رقم (٢٠)

نسبة الرافعة المالية للبنك الوطني

نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٤٦,٩٩٣,٠٣٨,٠٣	٧٠,٤٠٣,١٠٣,٥٥	أولاً: رأس المال الشريحة الأولى (ملحق رقم ٧,٨)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية
٥٢٩,٥٩٨,٩٨٧,٠٠	٦٧٩,٨٠٨,٠٨٤,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢١,٢٢)
٧٩,٦٣١,٣٢٩,٠٠	٩٣,٨٦٨,٠١٥,٠٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٥,٣٦)
٦٠٩,٢٣٠,٣١٦,٠٠	٧٧٣,٦٧٦,٠٩٩,٠٠	المجموع
%٧,٧١	%٩,١٠	ثالثاً: نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى / الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية * ١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الوطني

تبيين من الجدول رقم (٢٠) ما يلي:

- نسب الرافعة المالية للبنك الوطني لعامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات بازل III والمحددة ب ٣ %.
- ارتفعت نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبتها في العام السابق ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال الشريحة الأولى في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة في رأس المال المكتتب وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

خامساً: احتساب نسبة الرافعة المالية لبنك القدس

جدول رقم (٢١)

نسبة الرافعة المالية لبنك القدس

نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٥٥.٨٤٦.٥٤٨,٠٠	٥٦.٣٣٥.٩٧٧,٠٠	أولاً: رأس المال الشريحة الأولى (ملحق رقم ٩,١٠)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية
٥٣٢.٥٨٢.٣٧٥,٠٠	٦٦٩.٣٦٢.١٧٢,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢٣,٢٤)
٢١.٥٦٤.٩٧٢,٠٠	٢٧.٥٣٢.٢٤٧,٠٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٧,٣٨)
٥٥٤.١٤٧.٣٤٧,٠٠	٦٩٦.٨٩٤.٤١٩,٠٠	المجموع
%١٠,٠٨	%٨,٠٨	ثالثاً: نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى/ الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية * ١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك القدس

تبيين من الجدول رقم (٢١) ما يلي:

- نسب الرافعة المالية لبنك القدس لعامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات بازل III والمحددة ب ٣ %.
- انخفضت نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبتها في العام السابق ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال الشريحة الأولى في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة الاحتياطي الاجباري وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

سادسا: احتساب نسبة الرافعة المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني

جدول رقم (٢٢)

نسبة الرافعة المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني

نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٥٣,٠٠٢,٩١٧,٠٠	٥٦,٩٦١,٣٩٨,٢٠	أولاً: رأس المال الشريحة الأولى (ملحق رقم ١١,١٢)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية
٥٠٢,٢٥١,٨٣٠,٠٠	٥٩٥,٢٥٩,٩١٣,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢٥,٢٦)
٢٠,٦٠٩,٣٥٠,٠٠	٣١,٩٨٤,٦١٧,٠٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٣٩,٤٠)
٥٢٢,٨٦١,١٨٠,٠٠	٦٢٧,٢٤٤,٥٣٠,٠٠	المجموع
%١٠,١٤	%٩,٠٨	ثالثاً: نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى/ الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية * ١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي الفلسطيني

تبيين من الجدول رقم (٢٢) ما يلي:

- نسب الرافعة المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني لعامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات بازل III والمحددة ب ٣ %.
- انخفضت نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبتها في العام السابق ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال الشريحة الأولى في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة الاحتياطي الاجباري وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

سابعاً: احتساب نسبة الرافعة المالية للبنك الإسلامي العربي

جدول رقم (٢٣)

نسبة الرافعة المالية للبنك الإسلامي العربي

نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ وفق بازل III		
٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٤٩,٣٤٨,٩٠١,٥٠	٥٣,٩٩٦,٣١٥,٢٠	أولاً: رأس المال الشريحة الأولى (ملحق رقم ١٣,١٤)
		ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية
٤٦٨,٢٦٧,٤٩٦,٠٠	٥٦١,٩٠٨,٠٦٤,٠٠	- البنود داخل الميزانية (ملحق رقم ٢٧,٢٨)
٢٣,٢٣٣,٨٩٥,٠٠	٣١,٠٢٨,٠٨٠,٠٠	- البنود خارج الميزانية (ملحق رقم ٤١,٤٢)
٤٩١,٥٠١,٣٩١,٠٠	٥٩٢,٩٣٦,١٤٤,٠٠	المجموع
%١٠,٠٤	%٩,١١	ثالثاً: نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى / الموجودات والبنود خارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية * ١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي العربي

تبين من الجدول رقم (٢٣) ما يلي:

- نسب الرافعة المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني لعامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ أعلى من النسبة المحددة وفق مقررات بازل III والمحددة ب ٣ %.
- انخفضت نسبة الرافعة المالية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبتها في العام السابق ٢٠١٣ وذلك يرجع لارتفاع في رأس المال الشريحة الأولى في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ بسبب زيادة الاحتياطي الاجباري وفي المقابل ارتفاع في موجودات البنك من داخل وخارج الميزانية بدون أوزان ترجيحية في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢- اختبار الفرضية الثانية وتنص الفرضية الثانية على " يتم تطبيق نسبة الرافعة المالية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني".

ولاختبار هذه الفرضية تم اعداد الجدول التالي رقم (٢٤) الذي يوضح نسبة الرافعة المالية للبنوك المحلية العاملة في فلسطين، استنادا الى البيانات التفصيلية المتعلقة بتلك لبنوك

جدول رقم (٢٤)

متوسط نسبة الرافعة المالية وفق بازل III

البيان	حسب مقررات بازل III	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	البنك التجاري الفلسطيني	البنك الوطني	بنك القدس	البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي
نسبة الرافعة المالية	٣%	٦,٥٦%	١٧,٧١%	٦,٠٧%	٨,٤١%	٩,٠٨%	٩,٦١%	٩,٥٧%

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية للبنوك المحلية العاملة في فلسطين عن عامي ٢٠١٤، ٢٠١٣.

تبين من الجدول رقم (٢٤) ما يلي: ان متوسط نسبة الرافعة المالية لجميع البنوك العاملة في فلسطين تفوق النسبة المقررة وفق تطبيق مقررات بازل III وهي ٣%.
وعليه يتم قبول الفرضية الثانية القائلة: "يتم تطبيق نسبة الرافعة المالية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني"

٤, ٢, ٤: تحليل البيانات واختبار الفرضية الثالثة

"تتوفر متطلبات تطبيق معايير خاصة لقياس نسبة السيولة وفق مقررات بازل III في البنوك المحلية العاملة في فلسطين."

في إطار اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية بالسيولة قامت مقررات بازل III بإضافة نسب جديدة للسيولة أولى هي: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio LCR)، والثانية تتعلق بإضافة نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio NSFR)، لذلك من الأهمية التعرف على ماهية النسب الجديدة للسيولة التي تم إضافتها ثم عمل المقارنة اللازمة حول مدى توافر هذه المعايير الخاصة بالسيولة حسب مقررات بازل III .

أولاً: نسبة تغطية السيولة

يتم قياس نسبة تغطية السيولة وفق مقررات بازل III من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم}} \leq 100$$

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر

يتم قياس نسبة صافي التمويل المستقر وفق مقررات بازل III من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100$$

١ - احتساب نسب السيولة وفق بازل III

أولاً: تقييم نسب السيولة لبنك فلسطين

١ - نسبة تغطية السيولة

جدول رقم (٢٥)

نسبة تغطية السيولة لبنك فلسطين

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
١,١١٣,٧٦٠,٣٨٢,٩٠	١,١٥٤,٦٢٣,٩٦٧,٠٠	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (ملحق رقم ٤٣)
٣٤٠,٦٠٨,٧٥٣,٦٠	١٠٩,٥٤٨,٤٤٨,١٠	صافي التدفقات الخارجة (ملحق رقم ٤٣)
%٣٢٦,٩٩	%١٠٢٢,٩٥	نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات الخارجة

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك فلسطين.

يتبين من الجدول رقم (٢٥) ما يلي:

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- ارتفاع نسبة تغطية السيولة لبنك فلسطين لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي الأصول عالية الجودة في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل انخفاض في صافي التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢ - نسبة صافي التمويل المستقر

جدول رقم (٢٦)

نسبة صافي التمويل المستقر لبنك فلسطين

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
١,٧٢٠,٣٦٥,٢٥٠,٤٠	١,٩٩٩,٤٩١,٠٩٧,٤٠	اجمالي التمويل المستقر المتاح (ملحق رقم ٥٠)
١,١٧٩,٢١١,٤٨٣,٧٢	١,٢٨٤,٧٠٩,٣٧٠,٧٨	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (ملحق رقم ٥٠)
%١٤٥,٨٩	%١٥٥,٦٤	نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة لبنك فلسطين.

تبيين من الجدول رقم (٢٦) ما يلي:

- ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- ارتفاع صافي التمويل المستقر للبنك لبنك فلسطين لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المتاح في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المطلوب في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

ثانيا: تقييم نسب السيولة لبنك الاستثمار الفلسطيني

١ - نسبة تغطية السيولة

جدول رقم (٢٧)

نسبة تغطية السيولة لبنك الاستثمار الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
١٦١,٦٨٠,٦٣٥,٤٥	١٩٤,٥٤٧,٩٠٤,٩٥	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (ملحق رقم ٤٤)
٤١,٤١٨,٣٨١,٨٥	٤٢,٦٧٣,٦١٩,٦٠	صافي التدفقات الخارجة (ملحق رقم ٤٤)
%٣٩٠,٣٦	%٤٥٥,٩٠	نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات الخارجة

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة لبنك الاستثمار الفلسطيني.

تبيين من الجدول رقم (٢٧) ما يلي:

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي الأصول عالية الجودة في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في صافي التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢- نسبة صافي التمويل المستقر لبنك الاستثمار الفلسطيني

جدول رقم (٢٨)

نسبة صافي التمويل المستقر لبنك الاستثمار الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٢١٧,١١٤,٣٣٢,٠٠	٢٣٤,٩٢٢,٢٧٢,٢٠	اجمالي التمويل المستقر المتاح (ملحق رقم ٥١)
١١٧,١٨٣,٤٣٠,٨٠	١٠٥,١٢٣,٩٨٥,٦٨	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (ملحق رقم ٥١)
%١٨٥,٢٨	%٢٢٣,٤٧	نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة لبنك الاستثمار الفلسطيني.

تبيين من الجدول رقم (٢٨) ما يلي:

- ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- ارتفاع صافي التمويل المستقر للبنك لبنك فلسطين لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المتاح في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل انخفاض في اجمالي التمويل المستقر المطلوب في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

ثالثا: تقييم نسب السيولة البنك التجاري الفلسطيني

١- نسبة تغطية السيولة

جدول رقم (٢٩)

نسبة تغطية السيولة للبنك التجاري الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٨٩,٧٧٣,٠٠٤,٣	١٣٤,٩١٥,١٩٧,٧٥	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (ملحق رقم ٤٥)
٥٤,٦٥٤,٦٩٥,٨٥	٧٣,١٣٦,٦٨٦,٩٥	صافي التدفقات الخارجة (ملحق رقم ٤٥)
%١٦٤,٢٥	%١٨٤,٤٧	نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات الخارجة

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة للبنك التجاري الفلسطيني.

تبيين من الجدول رقم (٢٩) ما يلي:

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
 - ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في إجمالي الأصول عالية الجودة في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في صافي التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.
- ٢- نسبة صافي التمويل المستقر

جدول رقم (٣٠)

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك التجاري الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
١٥٢,٢٩٣,٦٣٢,١٠	١٦١,٦٧١,٩١٠,٢٠	اجمالي التمويل المستقر المتاح (ملحق رقم ٥٢)
١٠٣,٢٠٥,٣٤٢,٢٣	١٤٩,٨٩٧,٧٥٧,٧٠	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (ملحق رقم ٥٢)
%١٤٧,٥٦	%١٠٧,٨٥	نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك التجاري الفلسطيني.

تبيين من الجدول رقم (٣٠) ما يلي:

- ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في إجمالي التمويل المستقر المتاح في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في إجمالي التمويل المستقر المطلوب في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

رابعاً: تقييم نسب السيولة للبنك الوطني

١- نسبة تغطية السيولة

جدول رقم (٣١)

نسبة تغطية السيولة للبنك الوطني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٢٥٩,٢٩٨,٢٩٨,٩٠	٣٣٨,١٤٨,٨٥٣,٦٠	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (ملحق رقم ٤٦)
١٦٢,٥٩١,١٤٥,٧٥	٣٢,٦٢٦,٩١٤,١٣	صافي التدفقات الخارجة (ملحق رقم ٤٦)
%١٥٩,٤٨	%١٠٣٦,٤١	نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات الخارجة

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الوطني

تبيين من الجدول رقم (٣١) ما يلي:

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- ارتفاع نسبة تغطية السيولة لبنك فلسطين لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي الأصول عالية الجودة في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل انخفاض في صافي التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢- نسبة صافي التمويل المستقر

جدول رقم (٣٢)

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الوطني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٣٠٧,٦٩٧,٧٣٨,٥٣	٤٢٣,٢٠٢,٣٩٥,٨٥	اجمالي التمويل المستقر المتاح (ملحق رقم ٥٣)
٢٢١,٤٧١,٤٣٤,١٥	٣٠٠,٨٣٣,٠١٦,١٣	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (ملحق رقم ٥٣)
%١٣٨,٩٣	%١٤٠,٦٨	نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استناداً الى التقارير المالية المنشورة للبنك الوطني

تبيين من الجدول رقم (٣٢) ما يلي:

- ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- ارتفاع صافي التمويل المستقر للبنك لبنك فلسطين لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المتاح في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المطلوب في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

خامسا: تقييم نسب السيولة لبنك القدس

١- نسبة تغطية السيولة

جدول رقم (٣٣)

نسبة تغطية السيولة لبنك القدس

البيان	٢٠١٤	٢٠١٣
اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (ملحق رقم ٤٧)	٢٦٩,٨١٦,٥٧٧,٦٥	١٩٣,٠٧٢,٦٦٥,٥٥
صافي التدفقات الخارجة (ملحق رقم ٤٧)	٨٣,٤٢٥,٣٩٢,٢٠	٣١,٢٣٦,٨٧٤,٦٥
نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات الخارجة	%٣٢٣,٤٢	%٦١٨,٠٩

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة لبنك القدس

تبيين من الجدول رقم (٣٣) ما يلي:

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- انخفاض نسبة تغطية السيولة للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي الأصول عالية الجودة في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في صافي التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢ - نسبة صافي التمويل المستقر

جدول رقم (٣٤)

نسبة صافي التمويل المستقر لبنك القدس

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٤١٩,٣٣٦,٦٨٧,٤٠	٤٨٢,٣٣١,٣٤٤,٥٠	اجمالي التمويل المستقر المتاح (ملحق رقم ٥٥)
٣١٥,٢٤٠,٠١٦,٤٠	٣٦٣,١٥٧,٧٥٢,٧٢	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (ملحق رقم ٥٥)
%١٣٣,٠٢	%١٣٢,٨٢	نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة لبنك القدس

تبيين من الجدول رقم (٣٤) ما يلي:

- ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المتاح في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المطلوب في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

سادسا: تقييم نسب السيولة للبنك الإسلامي الفلسطيني

أولا: نسبة تغطية السيولة

جدول رقم (٣٥)

نسبة تغطية السيولة للبنك الإسلامي الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٢٠٠,٠١٨,٤١٥,٠٠	٢٠٤,٦١٣,١٨٢,١٠	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (ملحق رقم ٤٨)
٢٠,٣٨٩,٩٨٠,٠٠	٤٥,٥٠٤,٩٨١,٢٥	صافي التدفقات الخارجة (ملحق رقم ٤٨)
%٩٨٠,٦٩	%٤٤٩,٦٥	نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات الخارجة

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي الفلسطيني

تبيين من الجدول رقم (٣٥) ما يلي:

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- انخفاض نسبة تغطية السيولة للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي الأصول عالية الجودة في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل انخفاض في صافي التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢- نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الإسلامي الفلسطيني

جدول رقم (٣٦)

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الإسلامي الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
١٥٦,٤٤٢,١٦٣,٦٠	١٨٢,١٥٤,٤٣٧,٣٠	اجمالي التمويل المستقر المتاح (ملحق رقم ٥٥)
٢٤٠,٠٢٥,٣٢٤,٤٤	٣٢٣,١٣٠,٥٢١,٩٦	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (ملحق رقم ٥٥)
%٦٥,١٨	%٥٦,٣٧	نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي الفلسطيني

تبيين من الجدول رقم (٣٦) ما يلي:

- انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك حيث كانت أقل من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المتاح في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل انخفاض في اجمالي التمويل المستقر المطلوب في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

سابعا: تقييم نسب السيولة للبنك الإسلامي العربي

١- نسبة تغطية السيولة للبنك الإسلامي العربي

جدول رقم (٣٧)

نسبة تغطية السيولة للبنك الإسلامي العربي

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
٢٢٢,١٤٦,٩٣٨,٠٠	٢٥٩,٧٣٦,٨٤٥,٠٠	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (ملحق رقم ٤٩)
٢٩,٩٦٢,٦٣٩,٠٥	٤٨,٠٨٩,٦٩٩,٥٠	صافي التدفقات الخارجة (ملحق رقم ٤٩)
%٧٤١,٤١	%٥٤٠,١١	نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات الخارجة

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي العربي

تبيين من الجدول رقم (٣٧) ما يلي:

- ارتفاع نسبة تغطية السيولة للبنك حيث كانت أعلى من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- انخفاض نسبة تغطية السيولة للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي الأصول عالية الجودة في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في صافي التدفقات الخارجة في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢- نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الإسلامي العربي

جدول رقم (٣٨)

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك الإسلامي العربي

٢٠١٣	٢٠١٤	البيان
١٥٠,١١٥,٩٨٣,٨٠	١٧٩,٣١٨,٣٨٨,٠٠	اجمالي التمويل المستقر المتاح (ملحق رقم ٥٦)
١٨٨,٤٨١,٦٥٠,٨١	٢٤١,٣٩٤,٥٩٥,٠٥	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (ملحق رقم ٥٦)
%٧٩,٦٤	%٧٤,٢٨	نسبة صافي التمويل المستقر = اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المستقر المطلوب

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي العربي

تبين من الجدول رقم (٣٨) ما يلي:

- انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك حيث كانت أقل من النسب المطلوبة وفق بازل III والمحددة بنسبة ١٠٠%.
- انخفاض نسبة صافي التمويل المستقر للبنك لعام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٣، وذلك يرجع لارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المتاح في عام ٢٠١٤ عما كان عليه في عام ٢٠١٣ وفي المقابل ارتفاع في اجمالي التمويل المستقر المطلوب في عام ٢٠١٤ عما كانت عليه في عام ٢٠١٣.

٢- اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية على " تتوفر متطلبات تطبيق نسب السيولة وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني".

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد الجدول التالي رقم (٣٩) الذي يوضح نسبتي السيولة (نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر) للبنوك المحلية العاملة في فلسطين استنادا الى البيانات الفعلية المتعلقة بتلك البنوك.

جدول رقم (٣٩)

متوسط نسبة السيولة وفق بازل III للبنوك المحلية العاملة في فلسطين

البيان	حسب مقررات بازل III	بنك فلسطين	بنك الاستثمار الفلسطيني	البنك التجاري الفلسطيني	البنك الوطني	بنك القدس	البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي
نسبة تغطية السيولة	%١٠٠	%٦٧٤,٩٧	%٤٢٣,١٣	%١٧٤,٣٦	%٥٩٧,٩٤	%٤٧٠,٧٦	%٢٦٥,٦٦	%٦٤٠,٧٦
نسبة صافي التمويل المستقر	%١٠٠	%١٥٠,٧٦	%٢٠٤,٣٧	%١٢٧,٧١	%١٣٩,٨١	%١٣٢,٩٢	%٦٠,٧٧	%٧٦,٩٦

الجدول من إعداد الباحثة استنادا الى التقارير المالية للبنوك المحلية العاملة في فلسطين عن عامي ٢٠١٤، ٢٠١٣.

يتضح من الجدول رقم (٣٩) ما يلي:

- ان متوسط نسبة تغطية السيولة للبنوك المحلية العاملة في فلسطين تفوق النسبة المقررة وفق مقررات بازل III وهي %١٠٠.
 - ان متوسط نسبة صافي التمويل المستقر لمعظم البنوك العاملة في فلسطين تفوق النسبة المقررة وفق مقررات بازل III وهي %١٠٠ فيما عدا البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.
- وعليه يتم قبول الفرضية القائلة: " تتوفر متطلبات تطبيق نسب السيولة وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني"

المبحث الثالث

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها الرابعة والخامسة

١، ٣، ٤: تمهيد

يتناول هذا المبحث اختبار مدى صحة الفرضيات الثانية والخامسة من خلال استبانة خاصة تم تصميمها لهذا الغرض وتم تحليلها للتعرف على مدى صحة أو عدم صحة تلك الفرضيات وهما: **الفرضية الرابعة** وتنص على " يتم تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني " **الفرضية الخامسة** وتنص على " يتم تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني "

٢، ٣، ٤: اعداد الاستبانة

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- ١- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- ٢- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- ٣- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- ٤- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- ٥- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- ٦- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

٤,٣,٣: صدق الاستبيان (Scale Validity)

يعرف صدق الاستبيان بأنه " قدرته على قياس ما وضع لقياسه " وقد تم حساب معاملات الصدق للاستبيان بعد تجريبه على العينة الاستطلاعية، ومن ثم إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة، وقد استخدم الباحث الطرق التالية للتأكد من صدق الاستبيان:

١- صدق المحكمين (Trusties Validity)

قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين (ملحق رقم ٥٧)، من المتخصصين في المحاسبة، و قد طلب الباحث من السادة المحكمين إبداء الرأي والملاحظات والمقترحات حول الاستبيان و مدى ملاءمته لأهداف الدراسة، و قد حصل الباحث على بعض الآراء و المقترحات من السادة المحكمين، و قام في ضوء ذلك بتعديل صياغة بعض الفقرات، وحذف وإضافة فقرات أخرى.

٢- صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity)

يعرف صدق الاتساق الداخلي بأنه " التجانس في أداء الفرد من فقرة لأخرى، أي اشتراك جميع فقرات الاستبيان في قياس خاصية معينة في الفرد "

وقد تم إيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين فقرات كل بُعد مع البعد ككل ومع الاستبيان ككل والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٤٠)

صدق الاتساق الداخلي لاستبيان قياس مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III

البُعد	رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالمجال	معامل ارتباط الفقرة بالاستبيان	رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالمجال	معامل ارتباط الفقرة بالاستبيان
تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل III	١	**٠,٧٤٦	**٠,٦٦٤	١٠	**٠,٦٧٩	**٠,٦١٨
	٢	**٠,٧٤٨	**٠,٧١٧	١١	**٠,٥٧٨	*٠,٣٨٩
	٣	**٠,٥٤٧	**٠,٥٨٦	١٢	**٠,٥٦٣	*٠,٤٦٢
	٤	**٠,٥٥٩	**٠,٤٩٣	١٣	**٠,٥١٥	**٠,٦١٢

معامل ارتباط الفقرة بالاستبيان	معامل ارتباط الفقرة بالمجال	رقم الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالاستبيان	معامل ارتباط الفقرة بالمجال	رقم الفقرة	البُعد
**٠,٦١٥	**٠,٦٥٠	١٤	**٠,٧٠٥	**٠,٥٦٦	٥	
**٠,٥٤٣	**٠,٤٠٢	١٥	**٠,٦٢٠	**٠,٦٢٨	٦	
**٠,٦٩١	**٠,٥٢٦	١٦	*٠,٤٢١	**٠,٥٥٧	٧	
**٠,٦٥١	**٠,٦٤٠	١٧	**٠,٥٧٩	**٠,٦١٢	٨	
			**٠,٦٢٧	**٠,٦٦٠	٩	
**٠,٦٢١	**٠,٦١٩	١٢	**٠,٥٨٦	**٠,٥٦٩	١	تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني
**٠,٦٣٢	*٠,٣٦٩	١٣	**٠,٦١٨	**٠,٧٠٠	٢	
**٠,٤٨٠	**٠,٧١١	١٤	**٠,٦٢٢	**٠,٨٠٧	٣	
**٠,٥١٤	*٠,٤٤٢	١٥	**٠,٧١٩	*٠,٣٧٣	٤	
**٠,٦٢٩	**٠,٥٣١	١٦	**٠,٦٣٩	**٠,٦٠٩	٥	
**٠,٧٣٢	**٠,٥٨٠	١٧	**٠,٦١٢	**٠,٥١٦	٦	
**٠,٧٩٠	*٠,٣٨٩	١٨	**٠,٧٨٢	**٠,٦٠٣	٧	
**٠,٦٠١	**٠,٦٤٥	١٩	**٠,٥٢١	**٠,٦٤٨	٨	
**٠,٦٥٨	**٠,٥٧١	٢٠	**٠,٧٤٦	**٠,٨٢٤	٩	
**٠,٥٤٩	**٠,٥٩٥	٢١	*٠,٣٨١	**٠,٨٥٥	١٠	
**٠,٤٦٧	**٠,٥٧١	٢٢	**٠,٦٢٦	**٠,٧٨٦	١١	

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٤٠) أن قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥ أو ٠,٠١) وهذا يدل على أن الاستبيان بصفة عامة على درجة عالية من الاتساق الداخلي. كما قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبيان مع الاستبيان ككل والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٤١)

معاملات ارتباط مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان

م	البُعد	معامل الارتباط
١	تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل III	**٠,٦٧٩
٢	تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني	**٠,٧٣٤

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبيان والاستبيان ككل دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

٤,٣,٤: ثبات المقياس (Scale Reliability):

المقصود بالثبات هو " إعطاء المقياس للنتائج نفسها تقريباً في كل مرة يطبق فيها على المجموعة نفسها من الأفراد "

وقد تم حساب معامل ثبات الاستبيان بطريقتين هما:

١- طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Method):

معادلة كرونباخ (Cronbach) و التي يشار إليها عادة بمعادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، أو اختصاراً بمعامل ألفا (Alpha Coefficient)، و تأخذ هذه المعادلة الصيغة:

$$\alpha = \left[\frac{ن}{ن-١} \right] \left[\frac{مجع^٢ ف}{ع^٢ س} - ١ \right]$$

حيث أن:

α = معامل ألفا.

ن = عدد فقرات المقياس.

٢ع ف = تباين الاستجابات على كل فقرة في المقياس .

٢ع س = تباين الاستجابات على المقياس ككل .

مج ٢ع ف = مجموع التباينات لعدد ن من الفقرات .

٢- طريقة التجزئة النصفية (Split Half Method) :

اعتمدت هذه الطريقة على تجزئة الاستبيان ومجالاتها إلى جزئين، يحتوي كل منهما نفس عدد الفقرات أو يزيد أحدهما بفقرة عن الآخر تبعاً لعدد الفقرات في المجال، وتم إيجاد معامل الارتباط بين الجزئين، ومن ثم تم إجراء تصحيح وتعديل إحصائي لمعامل الثبات المحسوب بطريقة التجزئة النصفية وذلك بواسطة معادلة سبيرمان . براون التنبؤية (Spearman – Brown Prophecy Formula)

وهذه المعادلة هي:

$$r_{\text{ت}} = \frac{r_{\text{٢}}}{r_{\text{١}} + r_{\text{٢}}}$$

حيث أن:

ت = معامل ثبات المقياس كله .

ر = القيمة المحسوبة لمعامل الارتباط بين الدرجات على الجزئين .

والجدول رقم (٤٢) يوضح معاملات الثبات للاستبيان ومجالاته بكلتا الطريقتين:

جدول رقم (٤٢)

معاملات الثبات للاستبيان ومجالاته باستخدام طريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية

قيمة معامل الثبات		المجال
طريقة ألفا	طريقة التجزئة النصفية	
٠,٨٥٧	٠,٨٢٨	تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الفلسطينية وفق مقررات بازل III
٠,٨٧٦	٠,٨٤٧	تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني
٠,٨٩٢	٠,٨٦٥	الاستبيان ككل

يتضح من الجدول رقم (٤٢) أن جميع معاملات الثبات للاستبيان ومجالاته مرتفعة مما يؤكد على ثباته وصلاحيته للاستخدام.

٤,٣,٥: تحليل البيانات حسب المعلومات الشخصية:

١- المسمي الوظيفي

يبين جدول رقم (٤٣) أن ٩,٣٨% من عينة الدراسة المسمي الوظيفي لهم " مدير "، و ٦,٢٥% من عينة الدراسة المسمي الوظيفي لهم " نائب مدير ٣٤,٣٦% من عينة الدراسة المسمي الوظيفي لهم " رئيس قسم "، و ٤٠,٦٣% من عينة الدراسة المسمي الوظيفي لهم " مفتش "، و ٩,٣٨% من عينة الدراسة المسمي الوظيفي لهم " غير ذلك "

جدول رقم (٤٣)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	٠	٠

٠	٠	نائب مدير عام
%٩,٣٨	٣	مدير
%٦,٢٥	٢	نائب مدير
%٣٤,٣٦	١١	رئيس قسم
%٤٠,٦٣	١٣	مفتش
%٩,٣٨	٣	غير ذلك
%١٠٠	٣٢	المجموع

٢- المؤهل العلمي

يبين جدول رقم (٤٤) أن ٦٥,٦٣ % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس "، و ٢٨,١٣ % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " ماجستير "، و ٦,٢٤ % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " مؤهلات اخرى "

جدول رقم (٤٤)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
٠	٠	دبلوم متوسط
%٦٥,٦٣	٢١	بكالوريوس
%٢٨,١٣	٩	ماجستير
%٦,٢٤	٢	غير ذلك
%١٠٠	٣٢	المجموع

٣- عدد سنوات الخبرة

يبين جدول رقم (٤٥) أن ٦,٢٥% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة " أقل من ٥ سنوات "، و٤٦,٨٨% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة " من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات "، و٢٥% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة " من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة "، و٢١,٨٧% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة " ١٥ سنة فأكثر ".

جدول رقم (٤٥)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٢	٦,٢٥%
من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٥	٤٦,٨٨%
من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٨	٢٥%
١٥ سنة فأكثر	٧	٢١,٨٧%
المجموع	٣٢	١٠٠%

٤- الجنس

يبين جدول رقم (٤٦) أن ٨٤,٣٧% من عينة الدراسة ذكور، و١٥,٦٣% من عينة الدراسة إناث.

جدول رقم (٤٦)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٢٧	٨٤,٣٧%
أنثى	٥	١٥,٦٣%
المجموع	٣٢	١٠٠%

٤,٣,٥: اختبار فرضيات الدراسة الرابعة والخامسة وتحليلها

١- نتائج اختبار الفرضية الرابعة

نصت فرضية الدراسة الرابعة على ما يلي:

"يتم تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني"
ولاختبار صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار t لعينة واحدة (الاختبار عند القيمة ٣)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٤٧)

نتائج اختبار t لعينة واحدة لمجال تطبيق سياسات رقابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(2 tails)	الدالة الإحصائية
١	يوجد في الهيكل التنظيمي للمصرف إدارة تعنى بالمخاطر.	٤,٦٢٥	٠,٤٩٢	%٩٢,٥	١٨,٦٨٩	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٢	يتضمن هيكل إدارة المخاطر في المصرف على وحدة إدارة المخاطر الائتمانية.	٤,٦٢٥	٠,٤٩٢	%٩٢,٥	١٨,٦٨٩	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٣	يتضمن هيكل إدارة المخاطر في المصرف على وحدة إدارة المخاطر التشغيلية.	٤,٥٠٠	٠,٥٦٨	%٩٠,٠	١٤,٩٤٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٤	يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات لإدارة المخاطر.	٤,٦٨٨	٠,٤٧١	%٩٣,٨	٢٠,٢٧٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٥	يلتزم مجلس الإدارة بالأنظمة والسياسات والتعليمات التي تكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر.	٤,٥٣١	٠,٥٦٧	%٩٠,٦	١٥,٢٧٥	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٦	يطبق المصرف أنظمة ومعلومات وتقنيات تساهم في تحليل ودعم نظم وعمليات إدارة المخاطر.	٤,٤٠٦	٠,٥٦٠	%٨٨,١	١٤,٢٠٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(2 tails)	الدلالة الإحصائية
٧	يستخدم المصرف أدوات رقابية كافية توفر الثقة حول تقييم المخاطر.	٤,٣١٣	٠,٥٩٢	%٨٦,٣	١٢,٥٣٥	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٨	يحرص المصرف على تحقيق التكامل بين أنظمة إدارة المخاطر المختلفة وتشمل الأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتقييم.	٤,٣٤٤	٠,٦٠٢	%٨٦,٩	١٢,٦٣٦	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٩	يتوفر في المصرف نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر.	٤,٢٨١	٠,٤٥٧	%٨٥,٦	١٥,٨٦٦	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٠	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإجراء تقييم منتظم وشامل للتقارير المالية عن المخاطر التي يتعرض لها المصارف.	٤,٣٤٤	٠,٤٨٣	%٨٦,٩	١٥,٧٥٢	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١١	عند حدوث انكشافات ناتجة عن العمليات الائتمانية تطلب سلطة النقد من المصارف زيادة رؤوس أموالها.	٤,٤٣٨	٠,٧١٦	%٨٨,٨	١١,٣٦٣	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٢	تضع سلطة النقد متطلبات قانونية صارمة حول سياسات الإقراض بتكوين مخصصات الخسائر الناتجة عن المخاطر.	٤,٣٤٤	٠,٧٠١	%٨٦,٩	١٠,٨٤٩	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٣	يتم تطبيق نماذج اختبارات حول قياس المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني مثل تقييم مدى قدرة رأس مال المصرف على استيعاب أي خسائر محتملة.	٤,٣٧٥	٠,٥٥٤	%٨٧,٥	١٤,٠٥١	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٤	تطبق المصارف العاملة في فلسطين اختبارات الضغط بشكل شامل ومتسق وبشكل دوري لضمان متابعة أي مخاطر قد يواجهها المصرف.	٤,٤٠٦	٠,٥٦٠	%٨٨,١	١٤,٢٠٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(2 tails)	الدلالة الإحصائية
١٥	تقوم المصارف بإعداد تقرير لسلطة النقد حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.	٤,٥٠٠	٠,٥٦٨	%٩٠,٠	١٤,٩٤٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٦	تقوم سلطة النقد بتقييم ومراجعة اختبارات الضغط لدى المصارف بما يضمن الحفاظ على رأس المال والسيولة الكافية.	٤,٥٠٠	٠,٥٦٨	%٩٠,٠	١٤,٩٤٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٧	يتوفر لدى سلطة النقد كادر مؤهل يتمتع بالقدرات والمهارات كافية لتقييم التقارير المالية والإدارية عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف.	٤,٤٦٩	٠,٥٠٧	%٨٩,٤	١٦,٣٨٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
	المجال ككل	٤,٤٥٢	٠,٣٢١	%٨٩,٠	٢٥,٥٩٥	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٤٧) أن استجابات أفراد العينة كانت تؤكد تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني حيث كانت متوسطات الاستجابات أعلى من القيمة المتوسطة التي حددها الباحث بفروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١.

• تحليل فقرات المحور الأول: تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.

وتبين النتائج حسب الجدول رقم (٤٦) أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة "٤" بلغ الوزن النسبي " ٩٣,٨%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أن " يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في كل مصرف من المصارف العاملة في فلسطين أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات لإدارة المخاطر "

٢- في الفقرة " ١ " بلغ الوزن النسبي " ٩٢,٥٠%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أنه " يوجد في الهيكل التنظيمي لكل مصرف من المصارف العاملة في فلسطين إدارة تعنى بالمخاطر "

٣- في الفقرة " ٢ " بلغ الوزن النسبي " ٩٢,٥٠% " والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أنه " يتضمن هيكل إدارة المخاطر في كل مصرف من المصارف العاملة في فلسطين على وحدة إدارة المخاطر الائتمانية "

كما تبين النتائج أن اقل ثلاثة فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

٤- في الفقرة " ٩ " بلغ الوزن النسبي " ٨٥,٦% " والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على " أنه يتوفر في المصارف العاملة في فلسطين نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر "

٥- في الفقرة " ٧ " بلغ الوزن النسبي " ٨٦,٣% " والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على " أنه تستخدم المصارف العاملة في فلسطين أدوات رقابية كافية توفر الثقة حول تقييم المخاطر "

٦- في الفقرة " ١٢ " بلغ الوزن النسبي " ٨٦,٩% " والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أن " سلطة النقد الفلسطينية تقوم بإجراء تقييم منتظم وشامل للتقارير المالية عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف العاملة في فلسطين "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول والتي تخص الفرضية الثانية (يتم تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني) تساوي ٤,٤٥٢، و الوزن النسبي يساوي ٨٩% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ٢٥,٥٩٥ هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٢، و القيمة الاحتمالية تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠١ مما يدل على أنه يتم تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

٢- نتائج اختبار فرضية الدراسة الخامسة:

نصت الفرضية الخامسة على ما يلي:

"يتم تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني" ولاختبار صحة الفرض استـخدم الباحث اختبار t لعينة واحدة (الاختبار عند القيمة ٣)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٤٨)

نتائج اختبار t لعينة واحدة لمجال تطبيق إجراءات صارمة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(2 tails)	الدالة الإحصائية
١	يقوم المصرف بالإفصاح حول نظم الرقابة والإشراف المطبق على العمليات المصرفية التي تتأثر بقوة السوق.	٤,٠٦٣	٠,٦١٩	%٨١,٣	٩,٧١١	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٢	يولي المصرف اهتماما بالإفصاح عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بانضباط السوق.	٤,٠٣١	٠,٥٣٨	%٨٠,٦	١٠,٨٤٦	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٣	يلتزم المصرف بالإفصاح العام عن مخاطر السوق.	٤,٠٠٠	٠,٦٢٢	%٨٠,٠	٩,٠٩٢	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٤	يقوم المصرف بالإفصاح العام عن الأداء المالي المصرفي وكذلك المركز المالي للمصرف.	٤,٢٨١	٠,٥٢٣	%٨٥,٦	١٣,٨٦٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٥	تقوم إدارة المصرف بالإفصاح عن البيانات المالية بما يتفق مع متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية.	٤,٤٦٩	٠,٥٠٧	%٨٩,٤	١٦,٣٨٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٦	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل دوري وفقا لما تحدده سلطة النقد سواء ربع سنوي أو نصف سنويا أو سنويا.	٤,٣٧٥	٠,٥٥٤	%٨٧,٥	١٤,٠٥١	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(2 tails)	الدالة الإحصائية
٧	تلتزم المصارف بالتقيد بمتطلبات الإفصاحات الإضافية الجديدة وفق متطلبات اتفاقية بازل.	٤,٣٧٥	٠,٦٦٠	%٨٧,٥	١١,٧٨٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٨	يلتزم المصرف بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقا لما ورد في مقررات اتفاقية بازل.	٤,٢٨١	٠,٦٣٤	%٨٥,٦	١١,٤٢٨	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٩	يقوم المصرف بالإفصاح عن الشركات التابعة والاستثمارات الهامة لديه.	٤,٣٧٥	٠,٧٠٧	%٨٧,٥	١١,٠٠٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٠	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الانكشافات الائتمانية.	٤,٤٣٨	٠,٥٠٤	%٨٨,٨	١٦,١٣٤	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١١	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي.	٤,٢١٩	٠,٧٠٦	%٨٤,٤	٩,٧٦٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٢	يقوم المصرف بإعداد تقرير حول مدى مطابقة الأصول في الميزانية مع اجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي.	٤,٢٨١	٠,٧٧٢	%٨٥,٦	٩,٣٩٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٣	يقوم المصرف بالإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها.	٤,٠٩٤	٠,٧٣٤	%٨١,٩	٨,٤٢٥	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٤	يلتزم المصرف بالإفصاح تقارير عن السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم أصول والتزامات المصرف	٤,٣١٣	٠,٧٣٨	%٨٦,٣	١٠,٠٦٣	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٥	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بالأساليب المتبعة في قياس مخاطر الائتمان وإدارتها بما فيها نوعية وحجم المخاطر.	٤,٢١٩	٠,٧٠٦	%٨٤,٤	٩,٧٦٠	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٦	يتضمن الإفصاح الدوري من قبل المصرف معلومات خاصة بمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية للبنك.	٤,٣٤٤	٠,٦٥٣	%٨٦,٩	١١,٦٤١	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	Sig(2 tails)	الدالة الإحصائية
١٧	يوجد خطة لدى سلطة النقد لتطبيق انضباط السوق بحيث يتناسب مع البيئة الرقابية والقانونية والتنظيمية المعتمدة في فلسطين.	٤,٣٧٥	٠,٦٦٠	%٨٧,٥	١١,٧٨٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٨	يتوافر لدى مراقبي سلطة النقد الفلسطينية خيارات وتقنيات حديثة لمتابعة تطبيق المصارف لمتطلبات الإفصاح المطلوبة وفق مقررات بازل.	٤,٢٨١	٠,٦٣٤	%٨٥,٦	١١,٤٢٨	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
١٩	تستخدم سلطة النقد الفلسطينية إجراءات تصحيحية رقابية لضمان التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح.	٤,٢٨١	٠,٦٣٤	%٨٥,٦	١١,٤٢٨	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٢٠	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بنشر تقارير حول مدى امتثال المصارف لمتطلبات الإفصاح وفق مقررات بازل.	٤,٣٤٤	٠,٦٥٣	%٨٦,٩	١١,٦٤١	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٢١	يوفر المصرف المعلومات اللازمة بصورة دورية للمستثمرين للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة	٤,٥٦٣	٠,٥٠٤	%٩١,٣	١٧,٥٣٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
٢٢	يوفر المصرف معلومات موثوقة حول تقييم المخاطر التي يتعرض لها.	٤,٥٠٠	٠,٦٢٢	%٩٠,٠	١٣,٦٣٨	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١
	المجال ككل	٤,٢٩٥	٠,٤٢٣	%٨٥,٩	١٧,٥٣٧	٠,٠٠٠	دالة عند ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٤٨) أن استجابات أفراد العينة كانت تؤكد تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني حيث كانت متوسطات الاستجابات أكثر من القيمة المتوسطة التي حددها الباحث بفروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١.

• تحليل فقرات المحور الثاني: "يتم تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني".

- وتبين النتائج حسب الجدول رقم (٤٧) أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
- ١- في الفقرة "٥" بلغ الوزن النسبي " ٨٩,٣٨%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أن "تقوم إدارة كل مصرف من المصارف العاملة في فلسطين بالإفصاح عن البيانات المالية بما يتفق مع متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية "
 - ٢- في الفقرة "١٠" بلغ الوزن النسبي " ٨٨,٧٥%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أنه "تقوم المصارف المحلية العاملة في فلسطين بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الانكشافات الائتمانية"
 - ٣- في الفقرة "٢١" بلغ الوزن النسبي " ٨٨,٧٥%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أنه "توفر المصارف المحلية العاملة في فلسطين المعلومات اللازمة بصورة دورية للمستثمرين للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة "
- كما تبين النتائج أن اقل ثلاثة فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:
- ٤- في الفقرة "٣" بلغ الوزن النسبي " ٨٠%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على "أنه تلتزم المصارف العاملة في فلسطين بالإفصاح العام عن مخاطر السوق"
 - ٥- في الفقرة "٢" بلغ الوزن النسبي " ٨١,٨٨%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على "أنه تولي المصارف المحلية العاملة في فلسطين اهتماما بالإفصاح عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بانضباط السوق "
 - ٦- في الفقرة "١" بلغ الوزن النسبي " ٨١,٢٥%" والقيمة الاحتمالية " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠١ مما يدل على أن "تقوم المصارف المحلية العاملة في فلسطين بالإفصاح حول نظم الرقابة والإشراف المطبق على العمليات المصرفية التي تتأثر بقوة السوق "
- وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني والتي تخص الفرضية الثانية (يتم تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني) تساوي ٤,٢٩٥، و الوزن النسبي يساوي ٨٥,٩% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠%" وقيمة t المحسوبة تساوي ١٧,٣١٤ هي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٢، و القيمة الاحتمالية تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠١ مما يدل على أنه يتم تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

- النتائج
- التوصيات
- الدراسات المقترحة

في ضوء التحليلات النظرية والعملية الواردة في هذه الدراسة نورد فيما يلي أهم النتائج التي أسفرت عنها:

١- تتوفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل III في البنوك المحلية العاملة في فلسطين كعينة مختارة من الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث ان متوسط نسبة كفاية رأس المال لجميع البنوك عينة الدراسة تفوق النسبة المقررة وفق تلك المقررات وعليه فإن البنوك المحلية العاملة في فلسطين تمتلك رأس مال يغطي المخاطر ويتناسب مع اتفاقية بازل III .

٢- يتم تطبيق سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني حيث يتوافر في المصارف المحلية والعاملة في فلسطين كعينة من القطاع المصرفي الفلسطيني نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر، كما تطبق المصارف العاملة في فلسطين اختبارات الضغط لمتابعة أي مخاطر قد تواجهها، كما ويتم تقييم مدى قدرة رأس مال المصارف على استيعاب أي خسائر محتملة.

٣- يتم تطبيق نسبة الرافعة المالية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني حيث أن متوسط نسبة الرافعة المالية لجميع البنوك عينة الدراسة تفوق النسبة المقررة وفق تلك المقررات أي أنها تعتمد على مصادر خارجية كالاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل أصولها وسد احتياجاتها المالية.

٤- تتوفر متطلبات تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث أن نسبة كل من تغطية السيولة والتمويل المستقر بتطبيقها كإطار مقترح على المصارف المحلية العاملة في فلسطين تبين أن متوسط نسب السيولة لمعظم البنوك عينة الدراسة تفوق النسبة المقررة وفق تلك المقررات، حيث أن الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لمعظم المصارف تمكنها من الصمود لمدة ٣٠ يوم خلال حدوث أي من المخاطر المحتملة كما لديها مرونة لفترات زمنية متوسطة وطويلة الاجل لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات والمطلوبات.

٥- يتم تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني حيث تلتزم المصارف المحلية والعاملة في فلسطين كعينة من القطاع المصرفي

الفلسطيني بالإفصاح الدوري عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي والمعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية بحيث تتناسب مع البيئة الرقابية والقانونية والتنظيمية المعتمدة في فلسطين وتلك المقررات.

الخلاصة: توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني بالرغم من عدم بدأ سلطة النقد الفلسطينية بتنفيذ مقررات بازل III على أرض الواقع حتى الآن حيث تم إجراء الدراسة لتقديم مقترح بتنفيذ تلك المقررات بعد التأكد من توافر متطلباتها الأساسية في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

٥,٢: التوصيات

١- ضرورة مضي سلطة النقد الفلسطينية قدما في تطبيق اتفاقية بازل III على الجهاز المصرفي الفلسطيني وذلك حتى لا نكون بمعزل عن التطورات الدولية ولتحقيق الاندماج السريع مع المنظومة العالمية المصرفية واكتساب الخبرات وذلك بوضع خطط عمل واستراتيجيات لتطبيق تلك المقررات وتحديد إطار عمل زمني لتنفيذ المعايير.

٢- ضرورة تطبيق القطاع المصرفي الفلسطيني لمقررات بازل III وذلك لتطوير ذاته وتطوير أساليب الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وكذلك التقليل من القروض المتعثرة مما يساهم في الاستقرار المطلوب ويعزز الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

٣- ضرورة اعتماد وبدأ العمل بنسب السيولة الجديدة وفق اتفاقية بازل III للقطاع المصرفي الفلسطيني، حيث تبقى هذه النسب هي المتطلب الوحيد الذي لم يطبق ولم تعد سلطة النقد الفلسطينية خطة حتى الآن لإلزام القطاع المصرفي لتطبيقها والتي تسهم في تقليل المخاطر وقواعد الحذر التي يتطلب الالتزام بها لأجل ممارسة مصرفية سليمة.

٤- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بإلزام البنوك العاملة في فلسطين بالاحتفاظ برأس مال تحوطي وذلك بنسبة ٢,٥% من رأس مال الأساسي وذلك للتحوط من أي أزمات مستقبلية وذلك وفق مقررات بازل III .

٥- ضرورة العثور على الحلول من أجل تحسين السيولة البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي في الاجل المتوسط والبعيد لتسهيل ادارة السيولة بها وللوفاء بمتطلبات السيولة وفقا مقررات

بازل III، وهذا من خلال خلق أسواق مالية إسلامية تقدم خدمات وأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية هذا فيما يخص البنوك الإسلامية حيث تهدف هذه الأسواق إلى تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود، والروابط الدولية والاستقرار المالي.

٦- ضرورة الاهتمام بتطوير فاعلية وكفاءة أداء الجهات المسؤولة عن الرقابة المصرفية والتي تتمثل في الموظفين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر وتطوير قدراتهم في مجال تطبيق مقررات بازل III من خلال الدورات والبرامج التدريبية التي تزيد من كفاءتهم في تقييم الأداء المصرفي ومواكبتهم للمعايير الدولية.

٧- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة متخصصة في الجانب المصرفي والمالي تقوم بتقييم البنوك والمؤسسات المالية تستعين بها سلطة النقد الفلسطينية في متابعة التزامات البنوك في مجال التمويل المصرفي.

٣، ٥: الدراسات المقترحة

١- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والمنقحة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة ٢٠١٢م (دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية).

٢- كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل III (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين).

٣- تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التجارية والإسلامية بين الرفع المالي وإدارة المخاطر (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني).

٤- تطبيق مقررات لجنة بازل III وآثارها على المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في فلسطين)

مراجع

أولاً: المراجع العربية

- ١- أبو رحمة، سيرين سميح (٢٠٠٧)، اتفاق بازل II، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية.
- ٢- أبو كامل، ميرفت علي (٢٠٠٧)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف " وفقاً للمعايير الدولية" بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٣- اسلامبولي، مرام (٢٠٠٩)، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. قسم المحاسبة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد: ٢.
- ٤- الامام، صلاح الدين محمد أمين والشمري، صادق راشد (٢٠١١)، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتفعيلها وفق المعايير الدولية-نظام CRAFT نموذجاً، مجلة الادارة والاقتصاد، الرابعة والثلاثون، العدد ٩٠، العراق.
- ٥- البحري، عبد الله (٢٠٠٥)، أثر العولمة على فاعلية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر.
- ٦- البلاد، (٣، ٢٠١٣)، الفيصل، تطبيق 'بازل ٣' يضر باقتصاديات الدول النامية، الموقع الالكتروني: <http://www.inewsarabia.com>
- ٧- البورصة، (١٧ سبتمبر، ٢٠١٠). قوانين بازل ٣ هل تمنع أزمة مالية جديدة-الجزء الأول، الموقع الالكتروني: <http://www.bursa.info/index.php?option=com>.
- ٨- الحسيني، فلاح حسن ومؤيد عبد الرحمن، الدوري (٢٠٠٦)، ادارة البنوك، المجلد الثالث، عمان: دار وائل.
- ٩- الخطيب، سمير (٢٠٠٥)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، مصر.
- ١٠- الخنيفر، محمد (٥، ٢٠١٠)، المصرفية الإسلامية ترقب النسخة المحسنة التي ستطبق العام المقبل، ستاندارد أند بورز، "بازل ٢" فشل في حماية المصارف من الائتمان و«بازل ٣» سيدعم ميزانيات البنوك الإسلامية، الالكترونية الاقتصادية، العدد ٦٠٧٥، الرياض.
- ١١- الراجحي المالية، (أكتوبر، ٢٠١٠)، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية.
- ١٢- الرضي، محمد (٢٠٠٥)، متطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة-النظام الرقابي المصرفي في سورية، ورقة مقدّمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية، دمشق.

- ١٣- الشمري، فيصل (١٥ سبتمبر، ٢٠١٠)، خبراء لـ «النهار»: معايير «بازل ٣» سترفع كلفة الخدمات المصرفية، مجلة النهار، الكويت.
- ١٤- الصالحي، صالح (٢٠١٥)، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية عدد (مايو/٢٠١٥)، <http://www.giem.info>.
- ١٥- الصيرفي، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٦)، إدارة البنوك، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- ١٦- العربية، (٢٦ سبتمبر، ٢٠١٢)، صندوق النقد يحذر من انهيار مصارف كبرى بسبب بازل ٣، الموقع الالكتروني: <http://www.alarabiya.net>.
- ١٧- العصار، رشاد والحلي، رياض (٢٠٠٠)، النقود والبنوك، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ١٨- القزويني، شاكرا (١٩٨٧)، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ١٩- الكناي، عدنان (٧، ١، ٢٠٠٨)، تطوير المبادئ الرئيسية للرقابة الفعالة، الموقع الالكتروني: <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage:&sid=23386>.
- ٢٠- المعهد العالي للدراسات المصرفية، (٢٠١٠)، اتفاقية بازل الثالثة -الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية.
- ٢١- الموسوي، ضياء مجيد (٢٠٠٢)، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية، مصر، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- ٢٢- الناشف، أنطوان والهندي، خليل (١٩٩٨)، العمليات المصرفية والسوق المالية، المجلد الجزء الاول، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- ٢٣- الناقة، أحمد أبو الفتوح (٢٠٠٠)، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- ٢٤- ايدروج، جمال (٢٠٠١)، تقييم وتسيير خطر القرض في البنك التجاري -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- ٢٥- بخراز، فريدة يعدل (١٩٩٥)، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ٢٦- براز، محمد احمد، محاضرات في البنوك والنقود، مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.
- ٢٧- بسيسو، فؤاد (٢٠٠٠)، نشرة سلطة النقد الفلسطينية، العدد الثامن.
- ٢٨- بلاغ، سامية (٢٠٠٢)، دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة.

- ٢٩- بن بوزيان، محمد وبن حدو، فؤاد وبن عمر، عبد الحق (ديسمبر، ٢٠١١)، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة-واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل ٣، المؤتمر العالمي الثامن لاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الشاملة من منظور إسلامي-الدوحة-قطر.
- ٣٠- بن دعاس، جمال (٢٠٠٧)، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، المجلد الأول، دار الخلدونية.
- ٣١- بوحضر، رقية ولعرابة، مولود (٢٠١٠)، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل ٢، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٣، العدد ٢، جامعة عبد العزيز.
- ٣٢- حداد، أكرم، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى. ص ١٨٥.
- ٣٣- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر.
- ٣٤- حماني، حورية (٢٠٠٦)، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- ٣٥- حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام (٢٠٠٠)، الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، الاسكندرية: تنظيم المكتب العربي الحديث.
- ٣٦- خريس، جمال وأبو خضر، أيمن، وحضاونة، عماد (٢٠٠٢)، النقود والبنوك، المجلد الأول، بيروت: دار الميسر للنشر والطباعة.
- ٣٧- رحال، فاطمة (٢٠١٣)، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.
- ٣٨- زيدان، محمد وحباب، عبد الرازق (٢٠٠٨)، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- ٣٩- سلطان، أمل، مقررات بازل ٢، أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي.
- ٤٠- سلطان، محمد (٢٠٠٥)، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- ٤١- سلطة النقد الفلسطينية (٢٠١٣)، التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل مقدمة الى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي، <http://www.pma.ps>
- ٤٢- سلطة النقد الفلسطينية، (٢٠١٤) <http://www.mpa.ps>
- ٤٣- سلطة النقد الفلسطينية، (٢٠١٤)، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ م، رام الله، فلسطين

- ٤٤- سليمان، ناصر (٢٠٠٦)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ٤٥- سمير، أيت (٢٠١٤)، التنظيم والرقابة البنكية، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- ٤٦- شقير، فائق والأخرس، عاطف وسالم، عبد الرحمن (٢٠٠٠)، محاسبة البنوك، عمان: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة.
- ٤٧- شمري، محمد نوري ناظم (١٩٩٩)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- ٤٨- شيحة، رشدي مصطفى (١٩٩٩)، النقود والمصارف والائتمان، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- ٤٩- صقر، محمد أحمد والمحتسب محمد علي، بثينة (٢٠١٣)، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، سياسات العلوم الادارية، المجلد ٤٠، العدد ٢.
- ٥٠- صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٤)، الملامح الاساسية لاتفاقية بازل والدول النامية، أبو ظبي.
- ٥١- عاشور، يوسف (١٩٩٥)، آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، غزة.
- ٥٢- عبد الله، خالد أمين (١٩٩٨)، التدقيق والرقابة في البنوك، المجلد الاولي، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- ٥٣- عبد المطلب، عبد الحميد (٢٠٠٣)، العولمة واقتصاديات البنوك، مصر: الدار الجامعية.
- ٥٤- عياش، غسان (١٩٩٨)، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية.
- ٥٥- كلاب، ميساء (٢٠٠٧)، دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غزة، صفحة ٣١.
- ٥٦- كوكش، فلاح (٢٠١٢)، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن.
- ٥٧- لحليح، الطيب (٢٠٠٥)، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر.
- ٥٨- لعرف، فائزة (٢٠١٠)، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل. جامعة مسيلة -تخصص ادارة اعمال-رسالة ماجستير غير منشورة، صفحة ٦١، ٦٠.
- ٥٩- لعشب، محفوظ (٢٠٠١)، القانون المصرفي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ٦٠- مبارك، أحلام (٢٠٠٥)، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر، جامعة الجزائر، تخصص علوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر.

- ٦١- معهد الدراسات المصرفية، (ديسمبر، ٢٠١٢)، اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعية، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد ٥. الكويت.
- ٦٢- معهد الدراسات المصرفية، ديسمبر (٢٠١٠)، اختبارات الضغط، إضاءات: نشرة توعية يصدرها البنك المركزي الكويتي، العدد الخامس، الكويت.
- ٦٣- نجار، حياة(٢٠١٣)، اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ١٣، الجزائر.
- ٦٤- نصبة، مسعودة وبن طبي، دلال (٢٠١٤)، فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
- ٦٥- الوزير، جهاد (يناير، ٢٠١٤)، نركز على تمويل المشروعات الصغيرة وتعزيز الرقابة والثقافة المصرفية، اتحاد المصارف العربية، العدد، ص ٣٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Abdullah Haron, (23 – 24 October 2011), **Basel III : Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, Islamic Financial Services Board, p19.
- 2- Accenture, (2011), **Basel III Handbook**, p15.
- 3- Angelini, P., & Clerc, L., & Curdaia, V., (2011), **Basel III Long-Term impaction Economic Performance and Fluctutions**, www.banque-france.fr.
- 4- Azadinamin, A., (2011), **Basel III**, www. ssrn.com.
- 5- Basel Committee on Banking Supervision Basel III, (June 2011), **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, p64.
- 6- Basel Committee on banking Supervision, (December 2010), (rev June 2011), **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, www.bis.org. Op.cit. pp. 12-61.
- 7- Emmanuelle Henniaux , (2011), **Basel III recent developments**, base3 a risk management perspective, pwc, May 2011, p1.
- 8- International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, Basel Committee on Banking Supervision, (december 2010), **Basel III**, (www.bis.org).op.cit. pp. 8-41.
- 9- King, P. & Tarbert, H., (2011), **Basel III, an Overview, Banking & Financial Services Policy Report**, Volume 30, Number 5.
- 10- KPMG International Cooperative, (december 2010), **basel 3 pressure building**, Switzerland, p6.

- 11- Macdonald, S.Scoth & Koch, Timothy W, (2006), **Management of Banking** – Thomson South – western, 6th .ed.u.s.a.
- 12- **Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress**, (April 13, 2011), IMF, Brussels .
- 13- Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G, (2000), **financial Markets and institution Addison Wesley Longman Inc.3rd .ed.u.s.a.**
- 14- **Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department, Implementation of Basel III**, BNM/RH/NT 007-25, p4.
- 15- Rose, peter .S. & Hudgins, Sylvia C., (2008), **Bank Management and Financial Services** – Megraw – Hill Irwin, Zth .ed .u.s.a.
- 16- Rustom Barua, Fabio Baglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, (2010), **basel3 what's new ?business and technological Challenges, Algorithmics**, an IBM Company, p32.
- 17- Sarkany, Z., (2011), **The New Basel III Ruls And Resent Market Developments**, Queen Mary University of London, Lincoln's Inn Fields, Mile End Rd, United Kingdom, London.
- 18- Siskos, V., (2014), **Was Basel III Necessary and Will It Bring about Prudent Risk Management in Banking?** , SMC University, swiss Management center, Transknowlogy Campus.
- 19- Spina, (2013), **Banking Regulation and Basel III**, Federal Reserve Bank of Dallas, American Economic Association, University of Phoenix.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- موقع بورصة فلسطين: www.pex.ps
- موقع سلطة النقد الفلسطينية: www.pma.ps

رابعا: التقارير

- التقارير المالية المنشورة لبنك فلسطين عن عامي (٢٠١٣-٢٠١٤)
- التقارير المالية المنشورة لبنك الاستثمار الفلسطيني عن عامي (٢٠١٣-٢٠١٤)
- التقارير المالية المنشورة للبنك التجاري الفلسطيني عن عامي (٢٠١٣-٢٠١٤)
- التقارير المالية المنشورة للبنك الوطني عن عامي (٢٠١٣-٢٠١٤)
- التقارير المالية المنشورة لبنك القدس عن عامي (٢٠١٣-٢٠١٤)
- التقارير المالية المنشورة للبنك الفلسطيني الاسلامي عن عامي (٢٠١٣-٢٠١٤)
- التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي العربي عن عامي (٢٠١٣-٢٠١٤)

الملاحق:

ملحق رقم (1)

رأس المال التنظيمي لبنك فلسطين لعام ٢٠١٤

حسب بازل	البيان
	(Regulatory Capital) رأس المال التنظيمي
	(CET1) أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية
١٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به (المدفوع) -
٤٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس مال التحوط -
	-: الاحتياطات المعلنة -
٣٢,٠٢٣,٧٤٥,٠٠٠	الاحتياطي القانوني -
١٤٧,٩٣٢,٠٠٠	الاحتياطي الاختياري -
٩,٠٣٤,٦٩٢,٠٠٠	علاوة (خصم) الإصدار -
	علاوة إصدار اسهم خزينة -
	الأرباح المحتجزة -
	حقوق الأقلية -
	يطرح
٣٥,٩١٦,٨٥٠,٠٠٠	خسائر الفترة -
٦٨٢,٤٣٢,٠٠٠	موجودات غير ملموسة -
	النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك -
٠,٠٠٠	استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى -
٣,٢٢٦,٠٩٨,٠٠٠	(CET1) مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية
٠,٠٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٥,٠٧٥,١١٥,٤٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
١٨٣,٥٠٤,٤٣٧,٦٠	(Tier2) ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية
٠,٠٠٠	الاحتياطات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
١٨٣,٥٠٤,٤٣٧,٦٠	الاحتياطات العامة للعمليات غير المصرفية
	احتياطي القيمة العادلة
١٩,٢٤٩,٢٠٧,٠٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	الديون المساندة-
٤,٧٩٧,٨٩٣,٠٠٠-	مجموع رأس المال المساند (ج)
٢٧,٨٤٩,٦١٣,٠٠٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٢)

رأس المال التنظيمي لبنك فلسطين لعام ٢٠١٣

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
٣٧٥,٠٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
٢٨,٠٠٦,٥٦٤,٠٠٠	- الاحتياطي القانوني
٩٥,٨٤٥,٠٠٠	- الاحتياطي الاختياري
٩,٠٣٤,٦٩٢,٠٠٠	- علاوة (خصم) الإصدار
	- علاوة إصدار أسهم خزينة
	- الأرباح المحتجزة
	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٢٣,٨٣٩,٧٣١,٠٠٠	- خسائر الفترة
٦٣١,٧٣٩,٠٠٠	- موجودات غير ملموسة
	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٢,١٢١,٦٧٦,٠٠٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٣٨,٦١٢,٩٤٩,٠٠٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
١٧٤,٦٢٣,٩٤٦,٠٠٠	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٠,٠٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
١٧٤,٦٢٣,٩٤٦,٠٠٠	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
	احتياطي القيمة العادلة
٢٣,٥٦٥,١٧٢,٠٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٥,١٥٩,٨٠٠,٠٠٠-	مجموع رأس المال المساند (ج)
٢٢,٠٠٥,٠٣١,٠٠٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٣)

رأس المال التنظيمي لبنك الاستثمار الفلسطيني لعام ٢٠١٤

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
٧,٦٢٥,٤٨٥,٠٠٠	- الاحتياطي القانوني
٠,٠٠٠	- الاحتياطي الاختياري
٠,٠٠٠	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٢,٢٦٤,٩٦٦,٠٠٠	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠٠	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٠,٠٠٠	- خسائر الفترة
٩٢٣,٨٩٤,٠٠٠	- موجودات غير ملموسة
٩٥٩,٦٩٩,٠٠٠	- موجودات ضريبية مؤجلة
٠,٠٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠٠	- الشهرة
٤,٤٨٤,٤٣٥,٦٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٥٩,٨٩٧,٤٢٢,٤٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٩,٨٩٧,٤٢٢,٤٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٢,٢٩١,٠٠٠,٠٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
٠,٠٠٠	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
١٢٠,٤٥٥,٠٠٠-	احتياطي القيمة العادلة
١,٥٤٩,٣٩٢,٠٠٠	احتياطي تقلبات دورية
٠,٠٠٠	- الديون المساندة
٣,٧١٩,٩٣٧,٠٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٦٣,٦١٧,٣٥٩,٤٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٤)

رأس المال التنظيمي لبنك الاستثمار الفلسطيني لعام ٢٠١٣

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٥٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١٣٢٥,٠٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
٧,٣٣٤,٣٧٩,٠٠	- الاحتياطي القانوني
٠,٠٠	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٣,٧٣٩,٦٥٥,٠٠	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠	- حقوق الأقلية
	- يطرح: -
٠,٠٠	- خسائر الفترة
٩٢٩,٠٢٧,٠٠	- موجودات غير ملموسة
٩٥٩,٦٩٩,٠٠	- موجودات ضريبية مؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠	- الشهرة
٥,١٦٢,٥٧٩,٠٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٥٨,٣٤٧,٧٢٩,٠٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٨,٣٤٧,٧٢٩,٠٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٢,٢٦١,٠٠٠,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٩٩,٥٣٦,٠٠-	احتياطي القيمة العادلة
١,١٣٧,١٨١,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٣,٢٩٨,٦٤٥,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٦١,٦٤٦,٣٧٤,٠٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٥)

رأس المال التنظيمي للبنك التجاري الفلسطيني لعام ٢٠١٤

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٣٠,٠٢٦,٠٥٦,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
٧٥٠,٦٥١,٤	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
١,٢٠٠,٤١٩,٠٠	- الاحتياطي القانوني
٩٩,٦٥٨,٠٠	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٤,٦٨٤,٣٤٨,٠٠	- خسائر الفترة
١,١٩٩,٧٩٣,٠٠	- موجودات الضرائب المؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٣٧٦,٤١٢,٠٠	- أصول غير ملموسة
٢,٦٧٧,٩٦٨,٠٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٢,٨٣٥,٩٨٩,٠٠	الفرق بين المخصص الفعلي والالزامي للقروض المساندة
٢٠,٣٠٢,٢٧٤,٤٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٢٠,٣٠٢,٢٧٤,٤٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٢,٥٧٦,٨١٨,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٦٣٢,٤٠٣,٠٠-	احتياطي القيمة العادلة
٥٦٣,٧٩٥,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
٧,١٦٤,٠١١,٠٠	- الديون المساندة
٩,٦٧٢,٢٢١,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٢٩,٩٧٤,٤٩٥,٤٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٦)

رأس المال التنظيمي للبنك التجاري الفلسطيني لعام ٢٠١٣

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٣٠,٠٢٦,٠٥٦,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
٧٥٠,٦٥١,٤	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
١,٠٨٠,٥٥٥,٠٠	- الاحتياطي القانوني
٩٩,٦٥٨,٠٠	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٠,٠٠	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٥,٤٣٢,٢٧٩,٠٠	- خسائر الفترة
٠,٠٠	- موجودات الضرائب المؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
١,٠٥٩,٢٩٧,٠٠	- أصول غير ملموسة
٣٣٢,٣٠٣,٠٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
١,٦٦٣,٤٨٨,٤٠	الفرق بين المخصص الفعلي والالزامي للقروض المساندة
٢٣,٣٦٩,٨٩٥,٠٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٢٣,٣٦٩,٨٩٥,٠٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٢,١٠٧,٦١٩,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
١٦٠,٢٠٧,٠٠	احتياطي القيمة العادلة
٣٨٣,٩٩٩,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٢,٦٥١,٨٢٥,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٢٦,٠٢١,٧٢٠,٠٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٧)

رأس المال التنظيمي للبنك الوطني لعام ٢٠١٤

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٧٠,٩٦٨,٢٠٦,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١,٧٧٤,٢٠٥,١٥	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
١,٤١١,٧٩٨,٠٠	- الاحتياطي القانوني
	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٣,٨٠٦,٨٥٥,٠٠	- الأرباح المحتجزة
	- حقوق الأقلية
	- يطرح: -
٠,٠٠	- خسائر الفترة
١٢٠,٨٥٨,٠٠	- موجودات غير ملموسة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٧,٤٣٧,١٠٢,٦٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٧٠,٤٠٣,١٠٣,٥٥	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٧٠,٤٠٣,١٠٣,٥٥	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٤,٩٤٨,٨٠٠,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٢,٧٥٠,٩٨٨,٠٠-	احتياطي القيمة العادلة
١,٦٢٥,٨٦١,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٣,٨٢٣,٦٧٣,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٧٤,٢٢٦,٧٧٦,٥٥	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٨)

رأس المال التنظيمي للبنك الوطني لعام ٢٠١٣

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٤٩,٨٨١,٩٥٣,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١٢٤٧٠,٤٨,٨٢٥	- رأس مال التحوط - الاحتياطيات المعلنة: -
٩٦٧,٩٦٠,٠٠	- الاحتياطي القانوني
	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٤٧٧,٩٢٣,٠٠	- الأرباح المحتجزة
	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٠,٠٠	- خسائر الفترة
١١٠,٤٢٤,٠٠	- موجودات غي ملموسة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠	- الشهرة
٥,٤٧١,٤٢٢,٨٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٤٦,٩٩٣,٠٣٨,٠٣	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٤٦,٩٩٣,٠٣٨,٠٣	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٤,٩٤٨,٩٤٧,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٢,٢٧٠,٨٦٩,٠٠-	احتياطي القيمة العادلة
٩٦٠,١٠٤,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٣,٦٣٨,١٨٢,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٥٠,٦٣١,٢٢٠,٠٣	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (٩)

رأس المال التنظيمي لبنك القدس لعام ٢٠١٤

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١٢٥,٠٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطات المعلنة: -
٣,٤٨١,١٧٧,٠٠	- الاحتياطي القانوني
٢٢٤,٩١٢,٠٠	- الاحتياطي الاختياري
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	- علاوة (خصم) الإصدار
	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٥,٨٣٩,٧٠٦,٠٠	- الأرباح المحتجزة
	- حقوق الأقلية
	- يطرح: -
	- خسائر الفترة
٢٧,٧٦٩,٠٠	- موجودات غير ملموسة
١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	- موجودات ضريبة مؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٦,٣٦٥,٣٢٢,٠٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٥٦,٣٣٥,٩٧٧,٠٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٦,٣٣٥,٩٧٧,٠٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٥,١٠٠,٠٣٧,٠٠	الاحتياطات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطات العامة للعمليات غير المصرفية
٧٣٢,٥١٢,٠٠-	احتياطي القيمة العادلة
٣,٦٣٣,٩٦٣,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٨,٠٠١,٤٨٨,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٦٤,٣٣٧,٤٦٥,٠٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (١٠)

رأس المال التنظيمي لبنك القدس لعام ٢٠١٣

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة:
٢,٧٥٧,٨٨٧,٠٠	- الاحتياطي القانوني
٢٢٤,٩١٢,٠٠	- الاحتياطي الاختياري
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	- علاوة (خصم) الإصدار
	- علاوة إصدار أسهم خزينة
	- الأرباح المحتجزة
	- حقوق الأقلية
	- يطرح:
٢٨٩,٩٩١,٠٠	- خسائر الفترة
٢٩,٥٣٣,٠٠	- موجودات غير ملموسة
١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	- موجودات ضريبة مؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٤,٠٣٤,٣٦٣,٠٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٥٥,٨٤٦,٥٤٨,٠٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٥,٨٤٦,٥٤٨,٠٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٥,٨٠٥,٠٥٥,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٩٤٥,٠٢٩,٠٠	احتياطي القيمة العادلة
٢,٥٤٩,٠٢٨,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٩,٢٩٩,١١٢,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٦٥,١٤٥,٦٦٠,٠٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (١١)

رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام ٢٠١٤

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
٢,٩٢٢,٤٢٠,٠٠	- الاحتياطي القانوني
٠,٠٠	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٥,٥١٧,١٨٢,٠٠	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٠,٠٠	- خسائر الفترة
٧٥٢,٤٤٦,٠٠	- موجودات غير ملموسة
٠,٠٠	- موجودات ضريبية مؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠	- الشهرة
١,٩٧٥,٧٥٧,٨٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٥٦,٩٦١,٣٩٨,٢٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٦,٩٦١,٣٩٨,٢٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٥,٥٢٤,١٩٦,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٢٥١,٩٨٤,٠٠-	احتياطي القيمة العادلة
٣,٨٢٧,٨٥٨,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٩,١٠٠,٠٧٠,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٦٦,٠٦١,٤٦٨,٢٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (١٢)

رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي الفلسطيني لعام ٢٠١٣

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١٢٥,٠٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطات المعلنة: -
٢,١٦٨,٦٥٩,٠٠٠	- الاحتياطي القانوني
٠,٠٠٠	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٢,٩٠٩,٠٩١,٠٠٠	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠٠	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٠,٠٠٠	- خسائر الفترة
٨٧٦,٠٤٧,٠٠٠	- موجودات غير ملموسة
٠,٠٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠٠	- الشهرة
٢,٤٤٨,٧٨٦,٠٠٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٥٣,٠٠٢,٩١٧,٠٠٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٣,٠٠٢,٩١٧,٠٠٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٥,٤٧٩,٠٨٢,٠٠٠	الاحتياطات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطات العامة للعمليات غير المصرفية
٢٠٩,٦٠٢,٠٠٠	احتياطي القيمة العادلة
٢,٦٩٧,٢١٧,٠٠٠	احتياطي تقلبات دورية
	- الديون المساندة
٨,٣٨٥,٩٠١,٠٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٦١,٣٨٨,٨١٨,٠٠٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (١٣)

رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي العربي لعام ٢٠١٤

حساب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
٣,١٤٤,٠١١,٠٠	- الاحتياطي القانوني
	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
٤,٨٠٣,٣٦٨,٠٠	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٠,٠٠	- خسائر الفترة
١,٨٩٧,٣٦٠,٠٠	- موجودات الضرائب المؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠	- أصول غير ملموسة
٣,٣٠٣,٧٠٣,٨٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
٠,٠٠	- الفرق بين المخصص الفعلي والالزامي للقروض المساندة
٥٣,٩٩٦,٣١٥,٢٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٥٣,٩٩٦,٣١٥,٢٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٣,٧٩٦,٠٦٠,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٣٢٥,٩١٠,٠٠	احتياطي القيمة العادلة
١,٤٣٩,٥٥٣,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
٤,٢٢٠,٨٦٧,٠٠	احتياطي الاستثمارات العقارية
٩,٧٨٢,٣٩٠,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٦٣,٧٧٨,٧٠٥,٢٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (١٤)

رأس المال التنظيمي للبنك الإسلامي العربي لعام ٢٠١٣

حسب بازل	البيان
	رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital)
	أ- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1)
٤٨,٧١٩,٥٨٨,٠٠	- رأس المال المكتتب به (المدفوع)
١,٢١٧,٩٨٩,٧٠	- رأس مال التحوط
	- الاحتياطيات المعلنة: -
٢,٧٣١,٠٢٧,٠٠	- الاحتياطي القانوني
	- الاحتياطي الاختياري
	- علاوة (خصم) الإصدار
٠,٠٠	- علاوة إصدار أسهم خزينة
١,٥٦٤,٦٩٤,٠٠	- الأرباح المحتجزة
٠,٠٠	- حقوق الأقلية
	يطرح: -
٠,٠٠	- خسائر الفترة
٢,٠٧٩,٤١٤,٠٠	- موجودات الضرائب المؤجلة
٠,٠٠	- النقص في أي من المخصصات المطلوبة من البنك
٠,٠٠	- أصول غير ملموسة
٢,٨٠٤,٩٨٣,٢٠	- استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى
	الفرق بين المخصص الفعلي والالزامي للقروض المساندة
٤٩,٣٤٨,٩٠١,٥٠	مجموع رأس المال الأساسي (أ) للأسهم العادية (CET1)
٠,٠٠	مجموع رأس المال الإضافي (ب)
٤٩,٣٤٨,٩٠١,٥٠	رأس المال الأساسي الشريحة الأولى (أ + ب)
	ب- رأس المال المساند الشريحة الثانية (Tier2)
٣,٩٣٧,٣٥١,٠٠	الاحتياطيات العامة لمخاطر العمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
٤١٥,٤١٣,٠٠	احتياطي القيمة العادلة
٨٢٠,٠٧٦,٠٠	احتياطي تقلبات دورية
٤,١٣٣,٦١٥,٠٠	احتياطي الاستثمارات العقارية
٩,٣٠٦,٤٥٥,٠٠	مجموع رأس المال المساند (ج)
٥٨,٦٥٥,٣٥٦,٥٠	رأس المال التنظيمي

ملحق رقم (١٥)

موجودات بنك فلسطين من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٣٤٦,٢٢٢,٣٢٤,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
١١٦,٣٥١,٧٢١,٦٠	%٢٠	٥٨١,٧٥٨,٦٠٨,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧,٣٦٧,٦٩٥,٠٠	%١٠٠	٧,٣٦٧,٦٩٥,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٢٨٥,٤١٣,٢١٦,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
٨٦٦,٤١٢,٤٢٨,٠٠	%١٠٠	٨٦٦,٤١٢,٤٢٨,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٢٢,٦٧١,٩٤١,٠٠	%١٠٠	٢٢,٦٧١,٩٤١,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٤٥,٣٢٨,٦٠٧,٠٠	%٢٠	٢٢٦,٦٤٣,٠٣٥,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
٣,٧٣٨,٥٨١,٢٠	%٢٠	١٨,٦٩٢,٩٠٦,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٤٧,٩٨١,٥٢٢,٠٠	%١٠٠	٤٧,٩٨١,٥٢٢,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٢,٢٧٢,٣٩٣,٠٠	%١٠٠	٢,٢٧٢,٣٩٣,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
٩٢٩,٠٢٧,٠٠	%١٠٠	٩٢٩,٠٢٧,٠٠	موجودات غير ملموسة
١٩,٣٣٧,٨٩٣,٠٠	%١٠٠	١٩,٣٣٧,٨٩٣,٠٠	موجودات أخرى
١,١٣٢,٣٩١,٨٠٨,٨٠		٢,٤٢٥,٧٠٢,٩٨٨,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (١٦)

موجودات بنك فلسطين من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٦٣٨,٤٠٦,٧٢٦,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
٧٠,١٤٩,٦١٩,٨٠	%٢٠	٣٥٠,٧٤٨,٠٩٩,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٠,٨٥,٣٠٨,٠٠	%١٠٠	٧٠,٨٥,٣٠٨,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٣٤٤,٦٦٣,٤٠٣,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
٧٥٨,٩٧٧,٦١٥,٠٠	%١٠٠	٧٥٨,٩٧٧,٦١٥,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٢٢,٣١٣,٩٦٤,٠٠	%١٠٠	٢٢,٣١٣,٩٦٤,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٢٩,٣١٨,٩٥٤,٨٠	%٢٠	١٤٦,٥٩٤,٧٧٤,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٣,٤١٤,١٣٩,٨٠	%٢٠	١٧,٠٧٠,٦٩٩,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٣٩,٥٨٧,٢٧٥,٠٠	%١٠٠	٣٩,٥٨٧,٢٧٥,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٨,٢٩١,١٤٨,٠٠	%١٠٠	٨,٢٩١,١٤٨,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
٢,١٢١,٦٧٦,٠٠	%١٠٠	٢,١٢١,٦٧٦,٠٠	موجودات غير ملموسة
١٤,٣٠٦,٩٣٢,٠٠	%١٠٠	١٤,٣٠٦,٩٣٢,٠٠	موجودات أخرى
٩٥٥,٥٦٦,٦٣٢,٤٠		٢,٣٥٠,١٦٧,٦١٩,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (١٧)

موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي		الموجودات
	الرصيد	لدرجة المخاطر	
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٥٦,٥٨٥,٢١٥,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
٢٤,٩٩٧,١٣٦,٦٠	%٢٠	١٢٤,٩٨٥,٦٨٣,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٥,٩٤٥,٢٢٠,٠٠	%١٠٠	٥,٩٤٥,٢٢٠,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٢٣,٥٧٢,٩٦٠,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
٧٨,٥٧٦,٢٩٩,٠٠	%١٠٠	٧٨,٥٧٦,٢٩٩,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١,٢٠٩,٨٩١,٠٠	%١٠٠	١,٢٠٩,٨٩١,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٣,٠٥٣,٤١٣,٤٠	%٢٠	١٥,٢٦٧,٠٦٧,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٩,٩٨١,٠١٢,٠٠	%١٠٠	٩,٩٨١,٠١٢,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
٢,٨٠٦,٨٣٢,٠٠	%١٠٠	٢,٨٠٦,٨٣٢,٠٠	موجودات أخرى
٩٢٣,٨٩٤,٠٠	%١٠٠	٩٢٣,٨٩٤,٠٠	موجودات غير ملموسة
٩٥٩,٦٩٩,٠٠	%١٠٠	٩٥٩,٦٩٩,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
١٢٨,٤٥٣,٣٩٧,٠٠		٣٢٠,٨١٣,٧٧٢,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (١٨)

موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٥٢,٦١٣,٨٠٣,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
١٨,٥٤٥,٤٦٣,٨٠	%٢٠	٩٢,٧٢٧,٣١٩,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٥٣,٦٥٦,٠٠	%١٠٠	١٥٣,٦٥٦,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٢,٦٨٥,٦٣٤,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
٩٦,٥٦٧,٦٩١,٠٠	%١٠٠	٩٦,٥٦٧,٦٩١,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٦,٤٣٦,٢٨٢,٠٠	%١٠٠	٦,٤٣٦,٢٨٢,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٣,٨٤٤,٥٩١,٤٠	%٢٠	١٩,٢٢٢,٩٥٧,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٥,٣٣١,٢٩٩,٠٠	%١٠٠	٥,٣٣١,٢٩٩,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
١٠,٧٨٧,٦١٠,٠٠	%١٠٠	١٠,٧٨٧,٦١٠,٠٠	موجودات أخرى
٩٢٩,٠٢٧,٠٠	%١٠٠	٩٢٩,٠٢٧,٠٠	موجودات غير ملموسة
٩٥٩,٦٩٩,٠٠	%١٠٠	٩٥٩,٦٩٩,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
١٤٣,٥٥٥,٣١٩,٢٠		٢٨٨,٤١٤,٩٧٧,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (١٩)

موجودات البنك التجاري الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي		الموجودات
	الدرجة المخاطر	الرصيد	
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٣٦٦,٣٩٩,٣٥٣,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
١٨,٠٦٣,٨٩٠,٤٠	%٢٠	٩٠,٣١٩,٤٥٢,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٤٢,١٢٢,٠٠	%١٠٠	٧٤٢,١٢٢,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	١٠,٢٦٧,٤٥٥,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة للحكومة
١١٨,٥٢٥,٩٤٨,٠٠	%١٠٠	١١٨,٥٢٥,٩٤٨,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة بالصافي
٣,٠٠٤,٩٠٣,٠٠	%١٠٠	٣,٠٠٤,٩٠٣,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
١,٩٢٨,٥٦٣,٠٠	%٢٠	٩,٦٤٢,٨١٥,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٤,٢٧٨,٨٦٦,٠٠	%١٠٠	٤,٢٧٨,٨٦٦,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
٤,٥٩٤,٩٢٤,٠٠	%١٠٠	٤,٥٩٤,٩٢٤,٠٠	موجودات أخرى
٣٧٦,٤١٢,٠٠	%١٠٠	٣٧٦,٤١٢,٠٠	موجودات غير ملموسة
١,١٩٩,٧٩٣,٠٠	%١٠٠	١,١٩٩,٧٩٣,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
١٥٢,٧١٥,٤٢١,٤٠		٦٠٩,٣٥٢,٠٤٣,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢٠)

موجودات البنك التجاري الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٣٥,٦٦٩,٦٧٥,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
١٦,٧٩٤,٤٩٥,٨٠	%٢٠	٨٣,٩٧٢,٤٧٩,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٢٤٤,٠٠٨,٠٠	%١٠٠	١,٢٤٤,٠٠٨,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	١١,٢٨٤,٣٣٥,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة للحكومة
٨٨,١٩٦,٨٤٤,٠٠	%١٠٠	٨٨,١٩٦,٨٤٤,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة بالصافي
٣,٠٧٢,٨١٦,٠٠	%١٠٠	٣,٠٧٢,٨١٦,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٨٠٠,١٢٣,٦٠	%٢٠	٤,٠٠٠,٦١٨,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٤,٢٣٤,٨١٢,٠٠	%١٠٠	٤,٢٣٤,٨١٢,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
٣,٥٠١,٠٨٨,٠٠	%١٠٠	٣,٥٠١,٠٨٨,٠٠	موجودات أخرى
٣٣٢,٣٠٣,٠٠	%١٠٠	٣٣٢,٣٠٣,٠٠	موجودات غير ملموسة
١,٠٥٩,٢٩٧,٠٠	%١٠٠	١,٠٥٩,٢٩٧,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
١١٩,٢٣٥,٧٨٧,٤٠		٢٣٦,٥٦٨,٢٧٥,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢١)

موجودات البنك الوطني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٨٥,٦٣٢,٤٩٨,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
٤٥,٩٤٠,٠٠٨,٤,٢٠	%٢٠	٢٢٩,٧٠٠,٤٢١,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٥٢٠,٨٨٠,٠٠	%١٠٠	٥٢٠,٨٨٠,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٩٤,٣٧٩,٣٦٦,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة للحكومة
٢٠٤,٢٥١,٣١٩,٠٠	%١٠٠	٢٠٤,٢٥١,٣١٩,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة بالصافي
٥,٥٤٥,٤١٣,٠٠	%١٠٠	٥,٥٤٥,٤١٣,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٥,٣٦٨,٤٥٥,٢٠	%٢٠	٢٦,٨٤٢,٢٧٦,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٨٥٥,٣٨٨,٨٠	%٢٠	٤,٢٧٦,٩٤٤,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٨,٨٢١,٦٣٣,٠٠	%١٠٠	٨,٨٢١,٦٣٣,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٢,٩٥١,٠٨١,٠٠	%١٠٠	٢,٩٥١,٠٨١,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
١٢٠,٨٥٨,٠٠	%١٠٠	١٢٠,٨٥٨,٠٠	موجودات غير ملموسة
١٦,٧٦٥,٣٩٥,٠٠	%١٠٠	١٦,٧٦٥,٣٩٥,٠٠	موجودات أخرى
٢٩١,١٤٠,٥٠٧,٢٠		٦٧٩,٨٠٨,٠٨٤,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢٢)

موجودات البنك الوطني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٦١,٧٨٧,٧٥٩,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
٣٥,٨٨٤,٠٥٦,٨٠	%٢٠	١٧٩,٤٢٠,٢٨٤,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٤٤١,٩٩٢,٠٠	%١٠٠	٣,٤٤١,٩٩٢,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٥٥,٠٦١,٩٤٢,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
١٧٣,٢٢٧,٥٧٥,٠٠	%١٠٠	١٧٣,٢٢٧,٥٧٥,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٢,١٩٧,١٧٨,٠٠	%١٠٠	٢,١٩٧,١٧٨,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٤,٢٥٦,٥٣٠,٨٠	%٢٠	٢١,٢٨٢,٦٥٤,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المضافة
٨٦٩,٠٥٨,٠٠	%٢٠	٤,٣٤٥,٢٩٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٨,٢٨٠,٦٠٦,٠٠	%١٠٠	٨,٢٨٠,٦٠٦,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
١١٠,٤٢٤,٠٠	%١٠٠	١١٠,٤٢٤,٠٠	موجودات غير ملموسة
٢٠,٤٤٣,٢٨٣,٠٠	%١٠٠	٢٠,٤٤٣,٢٨٣,٠٠	موجودات أخرى
٢٤٨,٧١٠,٧٠٣,٦٠		٥٢٩,٥٩٨,٩٨٧,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢٣)

موجودات بنك القدس من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	١١٩,١٦٧,٢٥٤,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
٢٦,٢٠٢,١٦٩,٦٠	%٢٠	١٣١,٠١٠,٨٤٨,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٨٩,٩٧٤,٠٠	%١٠٠	٨٩,٩٧٤,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	١٣٠,٤٥٧,٦٣٣,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
٢٠٥,٧١٤,٠١٦,٠٠	%١٠٠	٢٠٥,٧١٤,٠١٦,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٨,٦٣٢,٥٤٧,٠٠	%١٠٠	٨,٦٣٢,٥٤٧,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٤,٦٢٠,٨١٧,٨٠	%٢٠	٢٣,١٠٤,٠٨٩,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٢٢,٥١٥,٠٨٥,٠٠	%١٠٠	٢٢,٥١٥,٠٨٥,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٢,٣٥٥,٩٢٣,٠٠	%١٠٠	٢,٣٥٥,٩٢٣,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	%١٠٠	١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٧,٧٦٩,٠٠	%١٠٠	٢٧,٧٦٩,٠٠	موجودات غير ملموسة
٢٥,٢٢٠,٣٠٧,٠٠	%١٠٠	٢٥,٢٢٠,٣٠٧,٠٠	موجودات أخرى
٢٩٦,٤٤٥,٣٣٥,٤٠		٦٦٩,٣٦٢,١٧٢,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢٤)

موجودات بنك القدس من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٨٤,٧٤٠,٥٤٥,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
١٩,٨٢٠,٦٨٢,٦٠	%٢٠	٩٩,١٠٣,٤١٣,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١١٦,٠٤٣,٠٠	%١٠٠	١١٦,٠٤٣,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	١٣٨,٠٦٠,٧١٧,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة للحكومة
١٤٩,٢٨٩,٢٧٥,٠٠	%١٠٠	١٤٩,٢٨٩,٢٧٥,٠٠	تسهيلات انتمائية مباشرة بالصافي
٩,١٩٨,٤٦٩,٠٠	%١٠٠	٩,١٩٨,٤٦٩,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٢,١٧١,٤٦٠,٦٠	%٢٠	١٠,٨٥٧,٣٠٣,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
١٨,٩٢٧,٢٥٠,٠٠	%١٠٠	١٨,٩٢٧,٢٥٠,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٢,٥٨٤,١٠١,٠٠	%١٠٠	٢,٥٨٤,١٠١,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	%١٠٠	١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٩,٥٣٣,٠٠	%١٠٠	٢٩,٥٣٣,٠٠	موجودات غير ملموسة
١٨,٦٠٨,٩٩٩,٠٠	%١٠٠	١٨,٦٠٨,٩٩٩,٠٠	موجودات أخرى
٢٢١,٨١٢,٥٤٠,٢٠		٥٣٢,٥٨٢,٣٧٥,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢٥)

موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	١١٠,٥٦٤,٨٢٦,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
١٧٠,٠٤٠,٧١٧,٨٠	%٢٠	٨٥,٢٠٣,٥٨٩,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٠,٢٤٠,١١,٠٠	%١٠٠	١٠,٢٤٠,١١,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٩٢,٠٧٨,٥٤٠,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
١٧٦,٧٢٣,٢٤٤,٠٠	%١٠٠	١٧٦,٧٢٣,٢٤٤,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٣,١٥٧,١٣٧,٠٠	%١٠٠	٣,١٥٧,١٣٧,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة حقوق الملكية
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	%٢٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
٦١٢,٥٥٦,٢٠	%٢٠	٣,٠٦٢,٧٨١,٠٠	استثمار في شركات حليفة
١١,٨٢٣,٤٩١,٠٠	%١٠٠	١١,٨٢٣,٤٩١,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٨٧٦,٠٤٧,٠٠	%١٠٠	٨٧٦,٠٤٧,٠٠	موجودات غير ملموسة
١٢,٧٣٨,١٦٤,٠٠	%١٠٠	١٢,٧٣٨,١٦٤,٠٠	موجودات أخرى
٢٢٤,٩٩٥,٣٦٨,٠٠		٥٠,٢,٢٥١,٨٣٠,٠٠	الإجمالي

ملحق رقم (٢٦)

موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	١١٠,٥٦٤,٨٢٦,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
١٧,٠٠٤,٠٧١٧,٨٠	%٢٠	٨٥,٢٠٣,٥٨٩,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٠٠٢٤,٠١١,٠٠	%١٠٠	١,٠٠٢٤,٠١١,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٨٧,٣٣٣,٢٢٠,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
١٨١,٤٦٨,٥٦٤,٠٠	%١٠٠	١٨١,٤٦٨,٥٦٤,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٣,١٥٧,١٣٧,٠٠	%١٠٠	٣,١٥٧,١٣٧,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة حقوق الملكية
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	%٢٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
٦١٢,٥٥٦,٢٠	%٢٠	٣,٠٦٢,٧٨١,٠٠	استثمار في شركات حليفة
١١,٨٢٣,٤٩١,٠٠	%١٠٠	١١,٨٢٣,٤٩١,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
٨٧٦,٠٤٧,٠٠	%١٠٠	٨٧٦,٠٤٧,٠٠	موجودات غير ملموسة
١٢,٧٣٨,١٦٤,٠٠	%١٠٠	١٢,٧٣٨,١٦٤,٠٠	موجودات أخرى
٢٢٩,٧٤٠,٦٨٨,٠٠		٥٠٢,٢٥١,٨٣٠,٠٠	الإجمالي

ملحق رقم (٢٧)

موجودات البنك الإسلامي العربي من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٧٢,٠٠٠,١٤٧,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
٣٧,٥٤٧,٣٣٩,٦٠	%٢٠	١٨٧,٧٣٦,٦٩٨,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٩,١٥١,٢٦١,٠٠	%١٠٠	٩,١٥١,٢٦١,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٤٧,٩٩٩,٢٢١,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
١٩٩,١٢٦,٢٤٩,٠٠	%١٠٠	١٩٩,١٢٦,٢٤٩,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١,٤٧٣,٤٥١,٦٠	%٢٠	٧,٣٦٧,٢٥٨,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٢٢,٤٥٦,٥١٠,٠٠	%١٠٠	٢٢,٤٥٦,٥١٠,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
١٤,١٧٣,٣٦٠,٠٠	%١٠٠	١٤,١٧٣,٣٦٠,٠٠	موجودات أخرى
١,٨٩٧,٣٦٠,٠٠	%١٠٠	١,٨٩٧,٣٦٠,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٨٥,٨٢٥,٥٣١,٢٠		٥٦١,٩٠٨,٠٦٤,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢٨)

موجودات البنك الإسلامي العربي من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)	الوزن الترجيحي	الرصيد	الموجودات
	لدرجة المخاطر		
-٣	-٢	-١	
٠,٠٠	%٠	٨٨,٦٠٩,١٤٩,٠٠	نقد وأرصدة نقدية
٢٦,٧٠٧,٥٥٧,٨٠	%٢٠	١٣٣,٥٣٧,٧٨٩,٠٠	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٦,٨٠١,٧٩٣,٠٠	%١٠٠	٦,٨٠١,٧٩٣,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٠,٠٠	%٠	٤٢,٥٨٣,٥٨٣,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة للحكومة
١٤٨,٧٤١,٧٤٥,٠٠	%١٠٠	١٤٨,٧٤١,٧٤٥,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١,٤٤٤,٦٢٤,٦٠	%٢٠	٧,٢٢٣,١٢٣,٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٠,٠٠	%٢٠	٠,٠٠	استثمار في شركات حليفة
٢١,٥٣٧,٧١٧,٠٠	%١٠٠	٢١,٥٣٧,٧١٧,٠٠	ممتلكات وآلات ومعدات
٠,٠٠	%١٠٠	٠,٠٠	مشاريع تحت التنفيذ
١٧,١٥٣,١٨٣,٠٠	%١٠٠	١٧,١٥٣,١٨٣,٠٠	موجودات أخرى
٢,٠٧٩,٤١٤,٠٠	%١٠٠	٢,٠٧٩,٤١٤,٠٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٢٤,٤٦٦,٠٣٤,٤٠		٤٦٨,٢٦٧,٤٩٦,٠٠	الاجمالي

ملحق رقم (٢٩)

موجودات بنك فلسطين خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١٤٦,١٥٨,٦٣٥,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٤٦,١٥٨,٦٣٥,٠٠
اعتمادات مستندية	٢٥,٤٦٤,٩١٩,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٥,٠٩٢,٩٨٣,٨٠
قبولات	٢٥,٢٨٨,٧٢٧,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٥,٠٥٧,٧٤٥,٤٠
سقوف تسهيلات انتمائية مباشرة غير مستغلة	١٩٥,١٧٧,١٨٣,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٩٥,١٧٧,١٨٣,٠٠
الاجمالي	٣٩٢,٠٨٩,٤٦٤,٠٠				٣٥١,٤٨٦,٥٤٧,٢٠

ملحق رقم (٣٠)

موجودات بنك فلسطين خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١٤٨,٣١٧,٧١٨,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٤٨,٣١٧,٧١٨,٠٠
اعتمادات مستندية	٢٠,٤١٩,٧٠٧,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٤,٠٨٣,٩٤١,٤٠
قبولات	١٧,٧٧٠,٤١٧,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٣,٥٥٤,٠٨٣,٤٠
سقوف تسهيلات انتمائية مباشرة غير مستغلة	١٠٩,٧١٢,٤٠٦,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٠٩,٧١٢,٤٠٦,٠٠
الاجمالي	٢٩٦,٢٢٠,٢٤٨,٠٠				٢٦٥,٦٦٨,١٤٨,٨٠

ملحق رقم (٣١)

موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١٦,٤٦٢,٠١٢,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٦,٤٦٢,٠١٢,٠٠
اعتمادات مستندية	٣,٣٣٠,٨٧٤,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٦٦٦,١٧٤,٨٠
قبولات	٥,١١١,٤٢٣,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١,٠٢٢,٢٨٤,٦٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستقلة	٧,٢٧٣,٨٠٩,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٧,٢٧٣,٨٠٩,٠٠
الاجمالي	٣٢,١٧٨,١١٨,٠٠				٢٥,٤٢٤,٢٨٠,٤٠

ملحق رقم (٣٢)

موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١٣,٩٥٣,٠٩٩,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٣,٩٥٣,٠٩٩,٠٠
اعتمادات مستندية	٤,٩٦٢,٧٤٥,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٩٩٢,٥٤٩,٠٠
قبولات	٤,٠٦٤,٧٩٤,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٨١٢,٩٥٨,٨٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستقلة	٤,٨٨٣,٣٥٦,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٤,٨٨٣,٣٥٦,٠٠
الاجمالي	٢٧,٨٦٣,٩٩٤,٠٠				٢٠,٦٤١,٩٦٢,٨٠

ملحق رقم (٣٣)

موجودات البنك التجاري الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١٧,٣٥٦,٠٠٣,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٧,٣٥٦,٠٠٣,٠٠
اعتمادات مستندية	٨١٧,١٤٨,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١٦٣,٤٢٩,٦٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	١٤,٠٧٣,٣٩٩,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٤,٠٧٣,٣٩٩,٠٠
الاجمالي	٣٢,٢٤٦,٥٥٠,٠٠				٣١,٥٩٢,٨٣١,٦٠

ملحق رقم (٣٤)

موجودات البنك التجاري الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١٢,٨٤٥,٠٦٩,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٢,٨٤٥,٠٦٩,٠٠
اعتمادات مستندية	٤٨٣,٥٤٠,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٩٦,٧٠٨,٠٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	١٠,٢٧٠,٤٠٢,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٠,٢٧٠,٤٠٢,٠٠
الاجمالي	٢٣,٥٩٩,٠١١,٠٠				٢٣,٢١٢,١٧٩,٠٠

ملحق رقم (٣٥)

موجودات البنك الوطني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	٤٣,١١٥,٦٩٩,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٤٣,١١٥,٦٩٩,٠٠
اعتمادات مستندية	٧,٨٦١,٨٥٤,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١,٥٧٢,٣٧٠,٨٠
قبولات	٩٨٠,١٠٣,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١٩٦,٠٢٠,٦٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٤١,٩١٠,٣٥٩,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٤١,٩١٠,٣٥٩,٠٠
الاجمالي	٩٣,٨٦٨,٠١٥,٠٠				٨٦,٧٩٤,٤٤٩,٤٠

ملحق رقم (٣٦)

موجودات البنك الوطني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	٣٣,٦٣٧,٧٤٥,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٣٣,٦٣٧,٧٤٥,٠٠
اعتمادات مستندية	٦,٣٦٦,٧٧٨,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١,٢٧٣,٣٥٥,٦٠
قبولات	٨,٧٠٥,٩١٣,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١,٧٤١,١٨٢,٦٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٣٠,٩٢٠,٨٩٣,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٣٠,٩٢٠,٨٩٣,٠٠
الاجمالي	٧٩,٦٣١,٣٢٩,٠٠				٦٧,٥٧٣,١٧٦,٢٠

ملحق رقم (٣٧)

موجودات بنك القدس خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١١,٣٠٦,٧٦٥,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١١,٣٠٦,٧٦٥,٠٠
اعتمادات مستندية	٢,٠٥٩,٩٥٦,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٤١١,٩٩١,٢٠
قبولات	٦٢٣,٩٩٢,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١٢٤,٧٩٨,٤٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	١٣,٥٤١,٥٣٤,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٣,٥٤١,٥٣٤,٠٠
الاجمالي	٢٧,٥٣٢,٢٤٧,٠٠				٢٥,٣٨٥,٠٨٨,٦٠

ملحق رقم (٣٨)

موجودات بنك القدس خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	٩,٨٧٥,٩١٨,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٩,٨٧٥,٩١٨,٠٠
اعتمادات مستندية	٢,٣٤٠,٠٧٧,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٤٦٨,٠١٥,٤٠
قبولات	٣,٢٤٣,٣٥١,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٦٤٨,٦٧٠,٢٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٦,١٠٥,٦٢٦,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٦,١٠٥,٦٢٦,٠٠
الاجمالي	٢١,٥٦٤,٩٧٢,٠٠				١٧,٠٩٨,٢٢٩,٦٠

ملحق رقم (٣٩)

موجودات البنك الاسلامي الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١٥,١٥٧,٦٧١,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٥,١٥٧,٦٧١,٠٠
اعتمادات مستندية	١,١٧٢,٦٠٩,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٢٣٤,٥٢١,٨٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستقلة	١٥,٦٥٤,٣٣٧,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٥,٦٥٤,٣٣٧,٠٠
الاجمالي	٣١,٩٨٤,٦١٧,٠٠				٣١,٠٠٤,٦,٥٢٩,٨٠

ملحق رقم (٤٠)

موجودات البنك الاسلامي الفلسطيني خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	١١,٧٧٧,١٤٩,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١١,٧٧٧,١٤٩,٠٠
اعتمادات مستندية	١,٠١٠,٠٠٥,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٢٠٢,٠٠١,٠٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستقلة	٧,٨٢٢,١٩٦,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٧,٨٢٢,١٩٦,٠٠
الاجمالي	٢٠,٦٠٩,٣٥٠,٠٠				١٩,٨٠١,٣٤٦,٠٠

ملحق رقم (٤١)

موجودات البنك الاسلامي العربي خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٤

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	٦,٤٨٨,٥٨٣,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٦,٤٨٨,٥٨٣,٠٠
اعتمادات مستندية	٧,٩٨٥,٥٤٦,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١,٥٩٧,١٠٩,٢٠
قبولات	١,٤٦٥,٤٦٣,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٢٩٣,٠٩٢,٦٠
صناديق هدايا	٧٧٩,٠٥٠,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١٥٥,٨١٠,٠٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	١٤,٣٠٩,٤٣٨,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٤,٣٠٩,٤٣٨,٠٠
الاجمالي	٣١,٠٢٨,٠٨٠,٠٠				٢٢,٨٤٤,٠٣٢,٨٠

ملحق رقم (٤٢)

موجودات البنك الاسلامي العربي خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر لعام ٢٠١٣

الموجودات	الرصيد	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	الأصول المرجحة بالمخاطر (٢×١)
	-١			-٢	-٣
كفالات	٥,٠٤٦,٢٤٣,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٥,٠٤٦,٢٤٣,٠٠
اعتمادات مستندية	٦,٥٠٠,٢٧٤,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١,٣٠٠,٠٥٤,٨٠
قبولات	٧٧٤,٨١١,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	١٥٤,٩٦٢,٢٠
صناديق هدايا	١,٠٦٥,٠٥٠,٠٠	%٢٠	%١٠٠	%٢٠	٢١٣,٠١٠,٠٠
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٩,٨٤٧,٥١٧,٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٩,٨٤٧,٥١٧,٠٠
الاجمالي	٢٣,٢٣٣,٨٩٥,٠٠				١٦,٥٦١,٧٨٧,٠٠

ملحق رقم (٤٣)

نسبة تغطية السيولة بنك فلسطين

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	معامل تحويل وفق بازل	الأصول السائلة عالية الجودة
٦٣٨,٤٠٦,٧٢٦,٠٠	٦٣٨,٤٠٦,٧٢٦,٠٠	٣٤٦,٢٢٢,٣٢٤,٠٠	٣٤٦,٢٢٢,٣٢٤,٠٠	%١٠٠	اجمالي نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
٣٥٠,٧٤٨,٠٩٩,٠٠	٣٥٠,٧٤٨,٠٩٩,٠٠	٥٨١,٧٥٨,٦٠٨,٠٠	٥٨١,٧٥٨,٦٠٨,٠٠	%١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٢٤,٦٠٥,٥٥٧,٩٠	١٤٦,٥٩٤,٧٧٤,٠٠	١٩٢,٦٤٦,٥٧٩,٧٥	٢٢٦,٦٤٣,٠٣٥,٠٠	%٨٥	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١,١١٣,٧٦٠,٣٨٢,٩٠	١,١٣٥,٧٤٩,٥٩٩	١,١٢٠,٦٢٧,٥١١,٧٥	١,١٥٤,٦٢٣,٩٦٧		اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الخارجة	
٦٧,٦٥٥,٢٢٤,٥٠	٩٠,٢٠٦,٩٦٦,٠٠	١٨٠,٦٤٤,٦٥٦,٧٥	٢٤,٠٨٦,٢٠٩,٠٠	%٧٥	ودائع سلطة النقد
١٤٢,٣٩٩,٦٩١,٠٠	١٤٢,٣٩٩,٦٩١,٠٠	٧٥٣,٧٦٩,٠٠	٧٥٣,٧٦٩,٠٠	%١٠٠	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
٧٢,٨٧٣,٣٦٦,٠٠	٧٢٨,٧٣٣,٦٦٠,٠٠	٤١,٨٥٥,٠٢٩,٨٠	٤١٨,٥٥٠,٢٩٨,٠٠	%١٠	ودائع العملاء
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٢٥	تأمينات نقدية
٥,٩٧٨,٠٦٧,٠٠	٢٣,٩١٢,٢٦٨,٠٠	٨,٠٣٦,٩٤٥,٠٠	٣٢,١٤٧,٧٨٠,٠٠	%٢٥	مطلوبات أخرى
١١١,٢٣٨,٢٨٨,٥٠	١٤٨,٣١٧,٧١٨,٠٠	١٠٩,٦١٨,٩٧٦,٢٥	١٤٦,١٥٨,٦٣٥,٠٠	%٧٥	كفالات
٢٠,٤١٩,٧٠٧,٠٠	٢٠,٤١٩,٧٠٧,٠٠	٢٥,٤٦٤,٩١٩,٠٠	٢٥,٤٦٤,٩١٩,٠٠	%١٠٠	اعتمادات مستندية
١٧,٧٧٠,٤١٧,٠٠	١٧,٧٧٠,٤١٧,٠٠	٢٥,٢٨٨,٧٢٧,٠٠	٢٥,٢٨٨,٧٢٧,٠٠	%١٠٠	قبولات
١٠,٩٧١,٢٤٠,٦٠	١٠,٩٧١,٢٤٠,٦٠	١٩,٥١٧,٧١٨,٣٠	١٩٥,١٧٧,١٨٣,٠٠	%١٠	سقوف تسهيلات

ملحق رقم (٤٤)

نسبة تغطية السيولة بنك الاستثمار الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	معامل تحويل وفق بازل	الأصول السائلة عالية الجودة
٥٢,٦١٣,٨٠٣,٠٠	٥٢,٦١٣,٨٠٣,٠٠	٥٦,٥٨٥,٢١٥,٠٠	٥٦,٥٨٥,٢١٥,٠٠	%١٠٠	اجمالي نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
٩٢,٧٢٧,٣١٩,٠٠	٩٢,٧٢٧,٣١٩,٠٠	١٢٤,٩٨٥,٦٨٣,٠٠	١٢٤,٩٨٥,٦٨٣,٠٠	%١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٦,٣٣٩,٥١٣,٤٥	١٩,٢٢٢,٩٥٧,٠٠	١٢,٩٧٧,٠٠٦,٩٥	١٥,٢٦٧,٠٦٧,٠٠	%٨٥	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١٦١,٦٨٠,٦٣٥,٤٥	١٦٤,٥٦٤,٠٧٩,٠٠	١٩٤,٥٤٧,٩٠٤,٩٥	١٩٦,٨٣٧,٩٦٥,٠٠		اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الخارجة	
٢٣,١٧٥,٣٧٣,٠٠	٢٣,١٧٥,٣٧٣,٠٠	٣٦,٣٣٢,٨٢٩,٠٠	٣٦,٣٣٢,٨٢٩,٠٠	%١٠٠	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
٤٠,١٠٤,٤٢٢,٠٠	٤٠,١٠٤,٤٢٢,٠٠	٥,٣٧٣,٣٣١,٧٠	٥٣,٧٣٣,٣١٧,٠٠	%١٠	ودائع العملاء
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٥٠	أموال مقترضة
١,٥٨٤,٨٦٧,٠٠	٦,٣٣٩,٤٦٨,٠٠	٦٧٢,٩٨٦,٠٠	٢,٦٩١,٩٤٤,٠٠	%٢٥	تأمينات نقدية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٢٥	مطلوبات أخرى
١٠,٤٦٤,٨٢٤,٢٥	١٣,٩٥٣,٠٩٩,٠٠	١٢,٣٤٦,٥٠٩,٠٠	١٦,٤٦٢,٠١٢,٠٠	%٧٥	كفالات
٤,٩٦٢,٧٤٥,٠٠	٤,٩٦٢,٧٤٥,٠٠	٣,٣٣٠,٨٧٤,٠٠	٣,٣٣٠,٨٧٤,٠٠	%١٠٠	اعتمادات مستندية
٤,٠٦٤,٧٩٤,٠٠	٤,٠٦٤,٧٩٤,٠٠	٥,١١١,٤٢٣,٠٠	٥,١١١,٤٢٣,٠٠	%١٠٠	قبولات
٤٨٨,٣٣٥,٦٠	٤,٨٨٣,٣٥٦,٠٠	٧٢٧,٣٨٠,٩٠	٧,٢٧٣,٨٠٩,٠٠	%١٠	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة

٤٨,٧٥١,٣٦٠,٨٥	٩٧,٤٨٣,٠٥٥,٠٠	٦٣,٨٩٥,٣٣٣,٦٠	١٢٤,٩٣٦,٢٠٨,٠٠	اجمالي التدفقات الخارجة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط
٧,٣٣٢,٩٧٩,٠٠	٧,٣٣٢,٩٧٩,٠٠	٢١,٢٢١,٧١٤,٠٠	٢١,٢٢١,٧١٤,٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة %١٠٠
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	موجودات أخرى %١٠٠
٧,٣٣٢,٩٧٩,٠٠	٧,٣٣٢,٩٧٩,٠٠	٢١,٢٢١,٧١٤,٠٠	٢١,٢٢١,٧١٤,٠٠	اجمالي التدفقات الداخلة
٤١,٤١٨,٣٨١,٨٥	٩٠,١٥٠,٠٧٦,٠٠	٤٢,٦٧٣,٦١٩,٦٠	١٠٣,٧١٤,٤٩٤,٠٠	صافي التدفقات الخارجة
%٣٩٠,٣٦		%٤٥٥,٩٠		نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات الخارجة

ملحق رقم (٤٥)

نسبة تغطية السيولة البنك التجاري الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	معامل تحويل وفق بازل	الأصول السائلة عالية الجودة
٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠	٣٦,٣٩٩,٣٥٣,٠٠	٣٦,٣٩٩,٣٥٣,٠٠	%١٠٠	اجمالي نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
٨٣,٩٧٢,٤٧٩,٠٠	٨٣,٩٧٢,٤٧٩,٠٠	٩٠,٣١٩,٤٥٢,٠٠	٩٠,٣١٩,٤٥٢,٠٠	%١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٤٠٠,٥٢٥,٣٠	٤,٠٠٠,٦١٨,٠٠	٨,١٩٦,٣٩٢,٧٥	٩,٦٤٢,٨١٥,٠٠	%٨٥	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٨٩,٧٧٣,٠٠٤,٣٠	٩٠,٣٧٣,٠٩٧,٠٠	١٣٤,٩١٥,١٩٧,٧٥	١٣٦,٣٦١,٦٢٠,٠٠		اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الخارجة	
٤٦,٢٧٥,٩٢٢,٠٠	٤٦,٢٧٥,٩٢٢,٠٠	٦٠,٥٤٥,١٩٢,٠٠	٦٠,٥٤٥,١٩٢,٠٠	%١٠٠	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
٤,٥٦١,٩٢٩,٩٠	٤,٥٦١,٩٢٩,٩٠	٥,٩٢٧,٨٤٠,٣٠	٥,٩٢٧,٨٤٠,٣٠	%١٠	ودائع العملاء
١٣,٧١٤,٠٠	٢٧,٤٢٨,٠٠	٨,١٥١,٥٠	١٦,٣٠٣,٠٠	%٥٠	أموال مقرضة
١,١٤٦,٦٧٨,٠٠	٤,٥٨٦,٧١٢,٠٠	١,٠٦٤,٤٣١,٢٥	٤,٢٥٧,٧٢٥,٠٠	%٢٥	تأمينات نقدية
٠,٠٠	٠,٠٠	١,١٧٣,٠٧٩,٧٥	٤,٦٩٢,٣١٩,٠٠	%٢٥	مطلوبات أخرى
٩,٦٣٣,٨٠١,٧٥	١٢,٨٤٥,٠٦٩,٠٠	١٣,٠١٧,٠٠٢,٢٥	١٧,٣٥٦,٠٠٣,٠٠	%٧٥	كفالات
٤٨٣,٥٤٠,٠٠	٤٨٣,٥٤٠,٠٠	٨١٧,١٤٨,٠٠	٨١٧,١٤٨,٠٠	%١٠٠	اعتمادات مستندية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%١٠٠	قبولات
١,٠٢٧,٠٤٠,٢٠	١,٠٢٧,٠٤٠,٢٠	١,٤٠٧,٣٣٩,٩٠	١,٤٠٧,٣٣٩,٩٠	%١٠	سقوف تسهيلات انتمانية مباشرة غير مستغلة

٦٣,١٤٢,٦٢٥,٨٥	١٢٠,١٠٨,٣٧٢,٠٠	٨٣,٩٦٠,١٨٤,٩٥	١٦١,٠٣٦,٤٩٢,٠٠	اجمالي التدفقات الخارجة	
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط	
٨,٤٨٧,٩٣٠,٠٠	٨,٤٨٧,٩٣٠,٠٠	١٠,٨٢٣,٤٩٨,٠٠	١٠,٨٢٣,٤٩٨,٠٠	%١٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%١٠٠	موجودات أخرى
٨,٤٨٧,٩٣٠,٠٠	٨,٤٨٧,٩٣٠,٠٠	١٠,٨٢٣,٤٩٨,٠٠	١٠,٨٢٣,٤٩٨,٠٠	اجمالي التدفقات الداخلة	
٥٤,٦٥٤,٦٩٥,٨٥	١١١,٦٢٠,٤٤٢,٠٠	٧٣,١٣٦,٦٨٦,٩٥	١٥٠,٢١٢,٩٩٤,٠	صافي التدفقات الخارجة	
%١٦٤,٢٥		%١٨٤,٤٧		نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات الخارجة	

ملحق رقم (٤٦)

نسبة تغطية السيولة البنك الوطني

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	معامل تحويل وفق بازل	الأصول السائلة عالية الجودة
٦١,٧٨٧,٧٥٩,٠٠	٦١,٧٨٧,٧٥٩,٠٠	٨٥,٦٣٢,٤٩٨,٠٠	٨٥,٦٣٢,٤٩٨,٠٠	%١٠٠	اجمالي نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
١٧٩,٤٢٠,٢٨٤,٠٠	١٧٩,٤٢٠,٢٨٤,٠٠	٢٢٩,٧٠٠,٤٢١,٠٠	٢٢٩,٧٠٠,٤٢١,٠٠	%١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٨,٠٩٠,٢٥٥,٩٠	٢١,٢٨٢,٦٥٤,٠٠	٢٢,٨١٥,٩٣٤,٦٠	٢٦,٨٤٢,٢٧٦,٠٠	%٨٥	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٢٥٩,٢٩٨,٢٩٨,٩٠	٢٦٢,٤٩٠,٦٩٧,٠٠	٣٣٨,١٤٨,٨٥٣,٦٠	٣٤٢,١٧٥,١٩٥,٠٠		اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الخارجة	
١٢٨,٥٢٩,٤٩٣,٠٠	١٢٨,٥٢٩,٤٩٣,٠٠	٤٢,٥٢٨,٤٠٨,٠٠	٤٢,٥٢٨,٤٠٨,٠٠	%١٠٠	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
٦,٣٧٥,٢١٧,٧٠	٦٣,٧٥٢,١٧٧,٠٠	٩,٥١٨,٦٩١,٢٠	٩٥,١٨٦,٩١٢,٠٠	%١٠	ودائع العملاء
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٢٥	تأمينات نقدية
٢٥,٢٢٨,٣٠٨,٧٥	٣٣,٦٣٧,٧٤٥,٠٠	٢,٦٩٤,٧٣١,١٩	٣,٥٩٢,٩٧٤,٩٢	%٧٥	كفالات
٦,٣٦٦,٧٧٨,٠٠	٦,٣٦٦,٧٧٨,٠٠	٦٥٥,١٥٤,٥٠	٦٥٥,١٥٤,٥٠	%١٠٠	اعتمادات مستندية
٨,٧٠٥,٩١٣,٠٠	٨,٧٠٥,٩١٣,٠٠	٨١,٦٧٥,٢٥	٨١,٦٧٥,٢٥	%١٠٠	قبولات
٣,٠٩٢,٠٨٩,٣٠	٣,٠٩٢,٠٨٩,٣٠	٣٤٩,٢٥٢,٩٩	٣,٤٩٢,٥٢٩,٩٢	%١٠	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
١٧٨,٢٩٧,٧٩٩,٧٥	٢٧١,٩١٢,٩٩٩,٠٠	٥٥,٨٢٧,٩١٣,١٣	١٤٥,٥٣٧,٦٥٤,٥٨		اجمالي التدفقات الخارجة

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط	
١٥,٧٠٦,٦٥٤,٠٠	١٥,٧٠٦,٦٥٤,٠٠	٢٣,٢٠٠,٩٩٩,٠٠	٢٣,٢٠٠,٩٩٩,٠٠	%١٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%١٠٠	موجودات أخرى
١٥,٧٠٦,٦٥٤,٠٠	١٥,٧٠٦,٦٥٤,٠٠	٢٣,٢٠٠,٩٩٩,٠٠	٢٣,٢٠٠,٩٩٩,٠٠	اجمالي التدفقات الداخلة	
١٦٢,٥٩١,١٤٥,٧٥	٢٥٦,٢٠٦,٣٤٥,٠٠	٣٢,٦٢٦,٩١٤,١٣	١٢٢,٣٣٦,٦٥٥,٥٨	صافي التدفقات الخارجة	
%١٥٩,٤٨		%١٠٣٦,٤١		نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات الخارجة	

ملحق رقم (٤٧)

نسبة تغطية السيولة بنك القدس للتنمية والاستثمار

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	معامل تحويل وفق بازل	الأصول السائلة عالية الجودة
٨٤,٧٤٠,٥٤٥,٠٠	٨٤,٧٤٠,٥٤٥,٠٠	١١٩,١٦٧,٢٥٤,٠٠	١١٩,١٦٧,٢٥٤,٠٠	%١٠٠	اجمالي نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
٩٩,١٠٣,٤١٣,٠٠	٩٩,١٠٣,٤١٣,٠٠	١٣١,٠١٠,٨٤٨,٠٠	١٣١,٠١٠,٨٤٨,٠٠	%١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٩,٢٢٨,٧٠٧,٥٥	١٠,٨٥٧,٣٠٣,٠٠	١٩,٦٣٨,٤٧٥,٦٥	٢٣,١٠٤,٠٨٩,٠٠	%٨٥	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١٩٣,٠٧٢,٦٦٥,٥٥	١٩٤,٧٠١,٢٦١,٠٠	٢٦٩,٨١٦,٥٧٧,٦٥	٢٧٣,٢٨٢,١٩١,٠٠		اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الخارجة	
٣١,٧١١,٧٣٨,٠٠	٣١,٧١١,٧٣٨,٠٠	٦٦,٣٥٦,٣٥٠,٠٠	٦٦,٣٥٦,٣٥٠,٠٠	%١٠٠	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
١٥,٢٨٢,٥٤٩,٨٠	١٥٢,٨٢٥,٤٩٨,٠٠	٤١,٠٥٥,٣٠١,٣٠	٤١,٠٥٥,٣٠١,٣٠	%١٠	ودائع العملاء
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٥٠	أموال مقترضة
٢٥٤,٢٥٤,٠٠	١,٠١٧,٠١٦,٠٠	٣٢٦,٥٠٩,٥٠	١,٣٠٦,٠٣٨,٠٠	%٢٥	تأمينات نقدية
٧٥٠,٨١٤,٧٥	٣,٠٠٣,٢٥٩,٠٠	٨٦٢,٢٥٧,٢٥	٣,٤٤٩,٠٢٩,٠٠	%٢٥	مطلوبات أخرى
٧,٤٠٦,٩٣٨,٥٠	٩,٨٧٥,٩١٨,٠٠	٨,٤٨٠,٠٧٣,٧٥	١١,٣٠٦,٧٦٥,٠٠	%٧٥	كفالات

٢,٣٤٠,٠٧٧,٠٠	٢,٣٤٠,٠٧٧,٠٠	٢,٠٥٩,٩٥٦,٠٠	٢,٠٥٩,٩٥٦,٠٠	%١٠٠	اعتمادات مستندية
٣,٢٤٣,٣٥١,٠٠	٣,٢٤٣,٣٥١,٠٠	٦٢٣,٩٩٢,٠٠	٦٢٣,٩٩٢,٠٠	%١٠٠	قبولات
٦١٠,٥٦٢,٦٠	٦,١٠٥,٦٢٦,٠٠	١,٣٥٤,١٥٣,٤٠	١٣,٥٤١,٥٣٤,٠٠	%١٠	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
٦١,٦٠٠,٢٨٥,٦٥	٢١٠,١٢٢,٤٨٣,٠٠	١٢١,١١٨,٥٩٣,٢٠	٥٠٩,١٩٦,٦٧٧,٠٠		اجمالي التدفقات الخارجة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤		التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط
١٧,٨٧٥,٧٩٢,٠٠	١٧,٨٧٥,٧٩٢,٠٠	٢١,٣٤٧,٣٥٥,٠٠	٢١,٣٤٧,٣٥٥,٠٠	%١٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة
١٢,٤٨٧,٦١٩,٠٠	١٢,٤٨٧,٦١٩,٠٠	١٦,٣٤٥,٨٤٦,٠٠	١٦,٣٤٥,٨٤٦,٠٠	%١٠٠	موجودات أخرى
٣٠,٣٦٣,٤١١,٠٠	٣٠,٣٦٣,٤١١,٠٠	٣٧,٦٩٣,٢٠١,٠٠	٣٧,٦٩٣,٢٠١,٠٠		اجمالي التدفقات الداخلة
٣١,٢٣٦,٨٧٤,٦٥	١٧٩,٧٥٩,٠٧٢,٠٠	٨٣,٤٢٥,٣٩٢,٢٠	٤٧١,٥٠٣,٤٧٦,٠٠		صافي التدفقات الخارجة
	%٦١٨,٠٩		%٣٢٣,٤٢		نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات الخارجة

ملحق رقم (٤٨)

نسبة تغطية السيولة البنك الإسلامي الفلسطيني

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	معامل تحويل وفق بازل	الأصول السائلة عالية الجودة
١١٠,٥٦٤,٨٢٦,٠	١١٠,٥٦٤,٨٢٦,٠	١٠٩,١٩٢,٧٨٣,٠٠	١٠٩,١٩٢,٧٨٣,٠	%١٠٠	اجمالي نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
٨٥,٢٠٣,٥٨٩,٠٠	٨٥,٢٠٣,٥٨٩,٠٠	٩١,٩٠٦,٦٩٨,٠٠	٩١,٩٠٦,٦٩٨,٠٠	%١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٤,٢٥٠,٠٠٠,٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٣,٥١٣,٧٠١,١٠	٤,١٣٣,٧٦٦,٠٠	%٨٥	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٢٠٠,٠١٨,٤١٥,٠	٢٠٠,٧٦٨,٤١٥,٠	٢٠٠,٠١٨,٤١٥,٠٠	٢٠٠,٧٦٨,٤١٥,٠		اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الخارجة	
٢١,٤٤٨,٠٠٠,٠٠	٢١,٤٤٨,٠٠٠,٠٠	٥٥,١٩٣,٣١٨,٠٠	٥٥,١٩٣,٣١٨,٠٠	%١٠٠	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
١١,١٢٤,١٨٧,٤٠	١١١,٢٤١,٨٧٤,٠	١٣,٤٤٣,٧٩٨,٨٠	١٣٤,٤٣٧,٩٨٨,٠	%١٠	ودائع العملاء
١,٨٠٦,٤٤٤,٠٠	٧,٢٢٥,٧٧٦,٠٠	٢,١٨٨,٢٩٣,٢٥	٨,٧٥٣,١٧٣,٠٠	%٢٥	تأمينات نقدية
١,٤٢٧,٥٤٥,٢٥	٥,٧١٠,١٨١,٠٠	٥٥٠,٧٣٨,٢٥	٢,٢٠٢,٩٥٣,٠٠	%٢٥	مطلوبات أخرى
٨,٨٣٢,٨٦١,٧٥	١١,٧٧٧,١٤٩,٠٠	١١,٣٦٨,٢٥٣,٢٥	١٥,١٥٧,٦٧١,٠٠	%٧٥	كفالات
١,٠١٠,٠٠٥,٠٠	١,٠١٠,٠٠٥,٠٠	١,١٧٢,٦٠٩,٠٠	١,١٧٢,٦٠٩,٠٠	%١٠٠	اعتمادات مستندية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%١٠٠	قبولات

٧٨٢,٢١٩,٦٠	٧,٨٢٢,١٩٦,٠٠	١,٥٦٥,٤٣٣,٧٠	١٥,٦٥٤,٣٣٧,٠٠	%١٠	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
٤٦,٤٣١,٢٦٣,٠٠	١٧٤,٠٦٧,٣٢٢,٠	٨٥,٤٨٢,٤٤٤,٢٥	٢٣٢,٥٧٢,٠٤٩,٠		اجمالي التدفقات الخارجة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤		التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط
٥٧,٥٣٢,٨٣٣,٠٠	٥٧,٥٣٢,٨٣٣,٠٠	٣٠,٦٢٣,٨٧٦,٠٠	٣٠,٦٢٣,٨٧٦,٠٠	%١٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة
٩,٢٨٨,٤١٠,٠٠	٩,٢٨٨,٤١٠,٠٠	٩,٣٥٣,٥٨٧,٠٠	٩,٣٥٣,٥٨٧,٠٠	%١٠٠	موجودات أخرى
٦٦,٨٢١,٢٤٣,٠٠	٦٦,٨٢١,٢٤٣,٠٠	٣٩,٩٧٧,٤٦٣,٠٠	٧,٨٢٢,١٩٦,٠٠		اجمالي التدفقات الداخلة
٢٠,٣٨٩,٩٨٠,٠٠-	١٠٧,٢٤٦,٠٧٩,٠	٤٥,٥٠٤,٩٨١,٢٥	٢٢٤,٧٤٩,٨٥٣,٠		صافي التدفقات الخارجة
-٩٨٠,٩٦%		٤٤٩,٦٥%			نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات الخارجة

ملحق رقم (٤٩)

نسبة تغطية السيولة البنك الإسلامي العربي

٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	معامل تحويل وفق بازل	الأصول السائلة عالية الجودة
٨٨٤٦٠٩٤١٤٩,٠٠	٨٨٤٦٠٩٤١٤٩,٠٠	٧٢٠٠٠٠٤١٤٧,٠٠	٧٢٠٠٠٠٤١٤٧,٠٠	%١٠٠	اجمالي نقد وأرصدة لدى سلطة النقد
١٣٣٠٥٣٧٠٧٨٩,٠٠	١٣٣٠٥٣٧٠٧٨٩,٠٠	١٨٧٠٧٣٦٠٦٩٨,٠٠	١٨٧٠٧٣٦٠٦٩٨,٠٠	%١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٨٥	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٢٢٢٠١٤٦٠٩٣٨,٠٠	٢٢٢٠١٤٦٠٩٣٨,٠٠	٢٥٩٠٧٣٦٠٨٤٥,٠٠	٢٥٩٠٧٣٦٠٨٤٥,٠٠		اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤	التدفقات الخارجة	
٤٣٠٦٢٩٠١٨٨,٠٠	٤٣٠٦٢٩٠١٨٨,٠٠	٥٧٠٧٨٢٠٥٩٦,٠٠	٥٧٠٧٨٢٠٥٩٦,٠٠	%١٠٠	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
١١٠٠٥٩٠٢٦٨,١٠	١١٠٠٥٩٠٢٦٨١,٠٠	١٣٠٤٣٤٠٢١٠,٧٠	١٣٤٠٣٤٢٠١٠٧,٠٠	%١٠	ودائع العملاء
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٥٠	أموال مقترضة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	%٢٥	تأمينات نقدية
٨٥٠٠٦٩٤,٠٠	٣٠٤٠٢٠٧٧٦,٠٠	١٠٦٧٨٠٥٨٣,٧٥	٦٠٧١٤٠٣٣٥,٠٠	%٢٥	مطلوبات أخرى

٣,٧٨٤,٦٨٢,٢٥	٥,٠٤٦,٢٤٣,٠٠	٤,٨٦٦,٤٣٧,٢٥	٦,٤٨٨,٥٨٣,٠٠	%٧٥	كفالات
٦,٥٠٠,٢٧٤,٠٠	٦,٥٠٠,٢٧٤,٠٠	٧,٩٨٥,٥٤٦,٠٠	٧,٩٨٥,٥٤٦,٠٠	%١٠٠	اعتمادات مستندية
٧٧٤,٨١١,٠٠	٧٧٤,٨١١,٠٠	١,٤٦٥,٤٦٣,٠٠	١,٤٦٥,٤٦٣,٠٠	%١٠٠	صناديق هدايا
١,٠٦٥,٠٥٠,٠٠	١,٠٦٥,٠٥٠,٠٠	٧٧٩,٠٥٠,٠٠	٧٧٩,٠٥٠,٠٠	%١٠٠	قبولات
٩٨٤,٧٥١,٧٠	٩,٨٤٧,٥١٧,٠٠	١,٤٣٠,٩٤٣,٨٠	١٤,٣٠٩,٤٣٨,٠٠	%١٠	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
٦٨,٦٤٨,٧١٩,٠٥	١٨,٠٨٥٨,٥٤٠,٠٠	٨٩,٤٢٢,٨٣٠,٥٠	٢٢٩,٨٦٧,١١٨,٠		اجمالي التدفقات الخارجة
٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٤		التدفقات الداخلة وغير محسوبة في البسط
٢٦,٠٦٣,٠٨١,٠٠	٢٦,٠٦٣,٠٨١,٠٠	٣١,٦٤٠,٤١٨,٠٠	٣١,٦٤٠,٤١٨,٠٠	%١٠٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة
١٢,٦٢٢,٩٩٩,٠٠	١٢,٦٢٢,٩٩٩,٠٠	٩,٦٩٢,٧١٣,٠٠	٩,٦٩٢,٧١٣,٠٠	%١٠٠	موجودات أخرى
٣٨,٦٨٦,٠٨٠,٠٠	٣٨,٦٨٦,٠٨٠,٠٠	٤١,٣٣٣,١٣١,٠٠	٤١,٣٣٣,١٣١,٠٠		اجمالي التدفقات الداخلة
٢٩,٩٦٢,٦٣٩,٠٥	١٤٢,١٧٢,٤٦٠,٠٠	٤٦,٨٥٠,١١٩,٢٥	١٨٨,٥٣٣,٩٨٧,٠		صافي التدفقات الخارجة
	%٧٤١,٤١		%٥٤٠,١١		نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة/صافي التدفقات الخارجة

ملحق رقم (٥٠)

نسبة التمويل المستقر لبنك فلسطين

2013		2014		البيان	
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المتاح
١٧٤,٦٢٣,٩٤٦,٠٠	١٧٤,٦٢٣,٩٤٦,٠٠	١٨٣,٥٠٤,٤٣٧,٦٠	١٨٣,٥٠٤,٤٣٧,٦٠	١٠٠%	الشريحة الأولى والثانية للرأس المال
٣٧٦,٩٠٣,٨٥٢,٠٠	٣٧٦,٩٠٣,٨٥٢,٠٠	٥٦٠,٧١٠,٠٠٤١,٠٠	٥٦٠,٧١٠,٠٠٤١,٠٠	١٠٠%	ودائع عملاء أكثر من سنة
٦٥,٠٧٣,٩٠١,٠٠	٦٥,٠٧٣,٩٠١,٠٠	٦٠,٩٢٩,٣٠٣,٠٠	٦٠,٩٢٩,٣٠٣,٠٠	١٠٠%	تأمينات نقدية تاريخ استحقاقها أكثر من سنة
١,٠٣٣,٣٠٥,١٠٥,٦٠	١,٢٩١,٦٣١,٣٨٢,٠٠	١,٠٧٨,٢١٦,٤٦٣,٢٠	١,٣٤٧,٧٧٠,٥٧٩,٠٠	٨٠%	ودائع عملاء أقل من سنة
٥,٩٧٧,٠٦٥,٠٠	١١,٩٥٤,١٣٠,٠٠	٤٦,٥٥٧,٠٧٦,٠٠	٩٣,١١٤,١٥٢,٠٠	٨٠%	تأمينات نقدية ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها أقل من سنة
٣٤,٨٥٩,٣٥٦,٠٠	٤٣,٥٧٤,١٩٥,٠٠	٣٠,٣٦٤,٨٢٧,٢٠	٣٧,٩٥٦,٠٣٤,٠٠	٨٠%	مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ

استحقاق او تاريخ استحقاقها اقل من سنة					
كفالات	١٤٠٨٣١٠٧٧١,٨٠	١٤٨٠٣١٧٠٧١٨,٠٠	١٤٠٦١٥٠٨٦٣,٥٠	١٤٦٠١٥٨٠٦٣٥, ٠٠	١٠%
اعتمادات مستندية	٢٠٠٤١٠٩٧٠,٧٠	٢٠٠٤١٩٠٧٠٧,٠٠	٢٠٥٤٦٠٤٩١,٩٠	٢٥٠٤٦٤٠٩١٩,٠ ٠	١٠%
قبولات	١٠٠٧٧٧٠٠٤١,٧٠	١٧٠٧٧٠٠٤١٧,٠٠	٢٠٥٢٨٠٨٧٢,٧٠	٢٥٠٢٨٨٠٧٢٧,٠ ٠	١٠%
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستقلة	١٠٠٩٧١٠٢٤٠,٦٠	١٠٩٠٧١٢٠٤٠٦,٠٠	١٩٠٥١٧٠٧١٨,٣٠	١٩٥٠١٧٧٠١٨٣, ٠٠	١٠%
اجمالي التمويل المستقر المتاح	١٠٧٢٠٠٣٦٥٠٢٥٠,٤٠		١٠٩٩٩٠٤٩١٠٠٩٤,٤٠		
قيمة التمويل المستقر المطلوب	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق
النقدية	٠,٠٠	٦٣٨٠٤٠٦٠٧٢٦,٠٠	٠,٠٠	٣٤٦٠٢٢٢٠٣٢٤, ٠٠	٠%
موجودات مالية بالكلفة المطفئة اقل من سنة	٠,٠٠	٢٧٠٨٨٧٠٣٣٤,٠٠	٠,٠٠	٣٢٠٩٧٣٠٨٦٢,٠ ٠	٠%
موجودات أخرى اقل من سنة	٠,٠٠	٦٠٤٧٧٠٤١٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠٨٦٥٠٧٥٤,٠ ٠	٠%

١١٨,٧٠٧,٤٤٠,٠٠	١١٨,٧٠٧,٤٤٠,٠٠	١٩٣,٦٦٩,١٧٣,٠٠	١٩٣,٦٦٩,١٧٣, ٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالكافة المطفئة سنة فأكثر
٧,٠٨٥,٣٠٨,٠٠	٧,٠٨٥,٣٠٨,٠٠	٧,٣٦٧,٦٩٥,٠٠	٧,٣٦٧,٦٩٥,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٢,٣١٣,٩٦٤,٠٠	٢٢,٣١٣,٩٦٤,٠٠	٢٢,٦٧١,٩٤١,٠٠	٢٢,٦٧١,٩٤١, ٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٢٤٨,٢٧٠,٢٧١,٩٩	٢٩٢,٠٨٢,٦٧٢,٩٣	٣٥٣,٥٦٥,١٣٧,٨٢	٤١٥,٩٥٨,٩٨٥, ٦٧	٨٥%	تسهيلات ائتمانية للأفراد اقل من سنة
٦٦,٣١٩,٦١٦,٠٣	١٣٢,٦٣٩,٢٣٢,٠٧	٦٨,٥١٢,٥١٦,٦٦	١٣٧,٠٢٥,٠٣٣, ٣٣	٥٠%	تسهيلات ائتمانية القطاع العام اقل من سنة
٦٧٨,٩١٩,١١٣,٠٠	٦٧٨,٩١٩,١١٣,٠٠	٥٩٨,٨٤١,٦٢٥,٠٠	٥٩٨,٨٤١,٦٢٥, ٠٠	١٠٠%	تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة
١٣,٦٥٦,٥٥٩,٢٠	١٧,٠٧٠,٦٩٩,٠٠	١٤,٩٥٤,٣٢٤,٨٠	١٨,٦٩٢,٩٠٦, ٠	١٠٠%	استثمار في شركة حليفة
١٩,٧٩٣,٦٣٧,٥٠	٣٩,٥٨٧,٢٧٥,٠٠	٢٣,٩٩٠,٧٦١,٠٠	٤٧,٩٨١,٥٢٢, ٠	١٠٠%	ممتلكات ومعدات

٤١٤٥٠٠٥٧٤,٠٠	٨٠٢٩١٠١٤٨,٠٠	١٠١٣٦٠١٩٦,٥٠	٢٠٢٧٢٠٣٩٣,٠٠	١٠٠%	مشاريع تحت التنفيذ
٠,٠٠	٧٠٨٢٩٠٥٢٢,٠٠	٠,٠٠	٨٠٤٧٢٠١٣٩,٠٠	١٠٠%	موجودات أخرى أكثر من سنة
١٠١٧٩٠٢١١٠٤٨٣,٧٢		١٠٢٨٤٠٧٠٩٠٣٧٠,٧٨			اجمالي التمويل المستقر المطلوب
%١٤٥,٨٩		%١٥٥,٦٤			نسبة صافي التمويل المستقر

ملحق رقم (٥١)

نسبة التمويل المستقر لبنك الاستثمار الفلسطيني

2013		2014		البيان	
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المتاح
٥٨,٣٤٧,٧٢٩,٠٠	٥٨,٣٤٧,٧٢٩,٠	٥٩,٨٩٧,٤٢٢,٤٠	٥٩,٨٩٧,٤٢٢,٤٠	١٠٠%	القيمة الأولى والثانية للرأس المال
٢٦,٣٣٦,٠٥١,٠٠	٢٦,٣٣٦,٠٥١,٠	٢٩,٣١٠,٧٤٢,٠٠	٢٩,٣١٠,٧٤٢,٠٠	١٠٠%	ودائع عملاء أكثر من سنة
٢,٨٩٩,٨٤٧,٠٠	٢,٨٩٩,٨٤٧,٠٠	٥,٤٥٧,١٣٢,٠٠	٥,٤٥٧,١٣٢,٠٠	١٠٠%	تأمينات نقدية تاريخ استحقاقها أكثر من سنة
١١٢,٧٦٤,٤٦٧,٢٠	١٤٠,٩٥٥,٥٨٤	١٢٣,٩٧٦,٩٢٩,٦٠	١٥٤,٩٧١,١٦٢,٠٠	٨٠%	ودائع عملاء أقل من سنة
٩,٥٤٣,٤٤٧,٢٠	١١,٩٢٩,٣٠٩,٠	٧,٥٢٢,٣٦٤,٨٠	٩,٤٠٢,٩٥٦,٠٠	٨٠%	تأمينات نقدية ليس لها تاريخ استحقاق

					او تاريخ استحقاقها اقل من سنة
٤,٤٣٦,٣٩١,٢٠	٥,٥٤٥,٤٨٩,٠٠	٥,٥٣٩,٨٦٩,٦٠	٦,٩٢٤,٨٣٧,٠٠	٨٠%	مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها اقل من سنة
١,٣٩٥,٣٠٩,٩٠	١٣,٩٥٣,٠٩٩,٠	١,٦٤٦,٢٠١,٢٠	١٦,٤٦٢,٠١٢,٠٠	١٠%	كفالات
٤٩٦,٢٧٤,٥٠	٤,٩٦٢,٧٤٥,٠٠	٣٣٣,٠٨٧,٤٠	٣,٣٣٠,٨٧٤,٠٠	١٠%	اعتمادات مستندية
٤٠٦,٤٧٩,٤٠	٤,٠٦٤,٧٩٤,٠٠	٥١١,١٤٢,٣٠	٥,١١١,٤٢٣,٠٠	١٠%	قبولات
٤٨٨,٣٣٥,٦٠	٤,٨٨٣,٣٥٦,٠٠	٧٢٧,٣٨٠,٩٠	٧,٢٧٣,٨٠٩,٠٠	١٠%	سقوف تسهيلات انتمايية مباشرة غير مستغلة
٢١٧,١١٤,٣٣٢,٠		٢٣٤,٩٢٢,٢٧٢,٢٠			اجمالي التمويل المستقر المتاح
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المطلوب
٠,٠٠	٥٢,٦١٣,٨٠٣,٠	٠,٠٠	٥٦,٥٨٥,٢١٥,٠٠	٠%	النقدية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,١٨٢,٩٣٩,٠٠	٠%	موجودات مالية

					بالكلفة المطفئة اقل من سنة
٠,٠٠	١٠,٧٨٧,٦١٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٨٠٦,٨٣٢,٠٠	٠%	موجودات أخرى أقل من سنة
١٩,٢٢٢,٩٥٧,٠٠	١٩,٢٢٢,٩٥٧,٠٠	٥,٠٨٤,١٢٨,٠٠	٥,٠٨٤,١٢٨,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالكلفة المطفئة سنة فأكثر
١٥٣,٦٥٦,٠٠	١٥٣,٦٥٦,٠٠	٥,٩٤٥,٢٢٠,٠٠	٥,٩٤٥,٢٢٠,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٦,٤٣٦,٢٨٢,٠٠	٦,٤٣٦,٢٨٢,٠٠	١,٢٠٩,٨٩١,٠٠	١,٢٠٩,٨٩١,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٢٩,١١٩,١٦٨,٣٧	٣٤,٢٥٧,٨٤٥,١٤	٤٣,٠٦٠,٣٧٦,٢٩	٥٠,٦٥٩,٢٦٦,٢٢	٨٥%	تسهيلات اكتتابية للأفراد اقل من سنة
٦,٣٥٤,١٢٤,٩٣	١٢,٧٠٨,٢٤٩,٨٦	٧,٥٩٧,٩٢٤,٨٩	١٥,١٩٥,٨٤٩,٧٨	٥٠%	تسهيلات اكتتابية القطاع

					العام اقل من سنة
٥٢,٢٨٧,٢٣٠,٠٠	٥٢,٢٨٧,٢٣٠,٠٠	٣٦,٢٩٤,١٤٣,٠٠	٣٦,٢٩٤,١٤٣,٠٠	١٠٠%	تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	استثمار في شركة حليفة
٢,٦٦٥,٦٤٩,٥٠	٥,٣٣١,٢٩٩,٠٠	٤,٩٩٠,٥٠٦,٠٠	٩,٩٨١,٠١٢,٠٠	١٠٠%	ممتلكات ومعدات
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	مشاريع تحت التنفيذ
٤٧٩,٨٤٩,٥٠	٩٥٩,٦٩٩,٠٠	٤٧٩,٨٤٩,٥٠	٩٥٩,٦٩٩,٠٠	١٠٠%	موجودات ضريبية مؤجلة
٤٦٤,٥١٣,٥٠	٩٢٩,٠٢٧,٠٠	٤٦١,٩٤٧,٠٠	٩٢٣,٨٩٤,٠٠	١٠٠%	موجودات غير لملوسة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	موجودات أخرى أكثر من سنة
١١٧,١٨٣,٤٣٠,٨٠		١٠٥,١٢٣,٩٨٥,٦٨			اجمالي التمويل المستقر المطلوب
%١٨٥,٢٨		%٢٢٣,٤٧			نسبة صافي التمويل المستقر

ملحق رقم (٥٢)

نسبة التمويل المستقر للبنك التجاري الفلسطيني

2013		2014		البيان	
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المتاح
٢٣,٣٦٩,٨٩٥,٠٠	٢٣,٣٦٩,٨٩٥,٠	٢٠,٣٠٢,٢٧٤,٤٠	٢٠,٣٠٢,٢٧٤,٤٠	١٠٠%	الشريحة الأولى والثانية للرأس المال
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	ودائع عملاء أكثر من سنة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	تأمينات نقدية تاريخ استحقاقها أكثر من سنة
١١٤,٣٢٩,٠٤٦,٤٠	١٤٢,٩١١,٣٠٨	١٢٤,٢٤٧,٣٤٨,٨٠	١٥٥,٣٠٩,١٨٦,٠٠	٨٠%	ودائع عملاء أقل من سنة
١٠,٦٢٤,٥٠٤,٨٠	١٣,٢٨٠,٦٣١,٠	١١,٤٠٦,١٨٠,٠٠	١٤,٢٥٧,٧٢٥,٠٠	٨٠%	تأمينات نقدية ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها اقل من سنة
١,٦١٠,٢٨٤,٨٠	٢,٠١٢,٨٥٦,٠٠	٢,٤٩١,٤٥٢,٠٠	٣,١١٤,٣١٥,٠٠	٨٠%	مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها اقل من سنة
١,٢٨٤,٥٠٦,٩٠	١٢,٨٤٥,٠٦٩,٠	١,٧٣٥,٦٠٠,٣٠	١٧,٣٥٦,٠٠٣,٠٠	١٠%	كفالات

٤٨٠٣٥٤,٠٠	٤٨٣,٥٤٠,٠٠	٨١,٧١٤,٨٠	٨١٧,١٤٨,٠٠	١٠%	اعتمادات مستندية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠%	قبولات
١٠,٢٧,٠٤٠,٢٠	١٠,٢٧٠,٤٠٢,٠	١,٤٠٧,٣٣٩,٩٠	١٤,٠٧٣,٣٩٩,٠٠	١٠%	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
١٥٢,٢٩٣,٦٣٢,١		١٦١,٦٧١,٩١٠,٢			اجمالي التمويل المستقر المتاح
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المطلوب
٠,٠٠	٣٥,٦٦٩,٦٧٥,٠٠	٠,٠٠	٣٦,٣٩٩,٣٥٣,٠٠	٠%	النقدية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠%	موجودات مالية بالكلفة المطفئة اقل من سنة
٠,٠٠	٣,٥٠١,٠٨٨,٠٠	٠,٠٠	٤,٥٩٤,٩٢٤,٠٠	٠%	موجودات أخرى أقل من سنة
٤٤,٠٠٠,٦١٨,٠٠	٤٤,٠٠٠,٦١٨,٠٠	٩,٦٤٢,٨١٥,٠٠	٩,٦٤٢,٨١٥,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالكلفة المطفئة سنة فأكثر
١,٢٤٤,٠٠٨,٠٠	١,٢٤٤,٠٠٨,٠٠	٧٤٢,١٢٢,٠٠	٧٤٢,١٢٢,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٣,٠٧٢,٨١٦,٠٠	٣,٠٧٢,٨١٦,٠٠	٩,٦٤٢,٨١٥,٠٠	٩,٦٤٢,٨١٥,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة

					الدخل الشامل
١٣,٦٢٤,٤٧٣,٢٨	١٦,٠٢٨,٧٩٢,٠٩	٣٠,١٢٣,٦٣١,٣٥	٣٥,٤٣٩,٥٦٦,٢٩	٨٥%	تسهيلات ائتمانية للأفراد اقل من سنة
٥٠,٠٢٤,١٦٥,٩٦	١٠,٠٠٤,٣٣١,٩١	١,٥٣٤,٩٩٧,٨٦	٣,٠٦٩,٩٩٥,٧١	٥٠%	تسهيلات ائتمانية القطاع العام اقل من سنة
٧٣,٤٤٨,٠٥٥,٠٠	٧٣,٤٤٨,٠٥٥,٠٠	٩٠,٢٨٣,٨٤١,٠٠	٩٠,٢٨٣,٨٤١,٠٠	١٠٠%	تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	استثمار في شركة حليفة
٢,١١٧,٤٠٦,٠٠	٤,٢٣٤,٨١٢,٠٠	٢,١٣٩,٤٣٣,٠٠	٤,٢٧٨,٨٦٦,٠٠	١٠٠%	ممتلكات ومعدات
٥٢٩,٦٤٨,٥٠	١,٠٥٩,٢٩٧,٠٠	٥,٥٩٩,٨٩٦,٥٠	١١,١٩٩,٧٩٣,٠٠	١٠٠%	موجودات ضريبية مؤجلة
١٦٦,١٥١,٥٠	٣٣٢,٣٠٣,٠٠	١٨٨,٢٠٦,٠٠	٣٧٦,٤١٢,٠٠	١٠٠%	موجودات غير ملموسة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	موجودات أخرى أكثر من سنة
١٠٣,٢٠٥,٣٤٢,٢٣		١٤٩,٨٩٧,٧٥٧,٧٠			اجمالي التمويل المستقر المطلوب
%١٤٧,٥٦		%١٠٧,٨٥			نسبة صافي التمويل المستقر

ملحق رقم (٥٣)

نسبة التمويل المستقر للبنك الوطني

2013		2014		البيان	
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المتاح
٤٦,٩٩٣,٠٣٨,٠٣	٤٦,٩٩٣,٠٣٨,٠٣	٧٠,٤٠٣,١٠٣,٥٥	٧٠,٤٠٣,١٠٣,٥٥	١٠٠%	الشريحة الأولى والثانية للرأس المال
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	ودائع عملاء أكثر من سنة
٢٣,٥٩٧,٥٨٦,٠٠	٢٣,٥٩٧,٥٨٦,٠٠	٢٤,٠٧١,٦٩٠,٠٠	٢٤,٠٧١,٦٩٠,٠٠	١٠٠%	تأمينات نقدية تاريخ استحقاقها أكثر من سنة
٢٠٠,٧٥٨,٣٣٤,٤٠	٢٥٠,٩٤٧,٩١٨,٠٠	٢٨٣,٠٥٩,٧٦٨,٨٠	٣٥٣,٨٢٤,٧١١,٠٠	٨٠%	ودائع عملاء أقل من سنة
٢٢,٤٦٦,٣٦٦,٤٠	٢٨,٠٨٢,٩٥٨,٠٠	٢٨,٨٧٩,٠٠٣,٢٠	٣٦,٠٩٨,٧٥٤,٠٠	٨٠%	تأمينات نقدية ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها أقل من سنة

٥,٩١٩,٢٨٠,٨٠	٧,٣٩٩,١٠١,٠٠	٧,٤٠٢,٠٢٨,٨٠	٩,٢٥٢,٥٣٦,٠٠	٨٠%	مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها اقل من سنة
٣,٣٦٣,٧٧٤,٥٠	٣٣,٦٣٧,٧٤٥,٠٠	٤,٣١١,٥٦٩,٩٠	٤٣,١١٥,٦٩٩,٠٠	١٠%	كفالات
٦٣٦,٦٧٧,٨٠	٦,٣٦٦,٧٧٨,٠٠	٧٨٦,١٨٥,٤٠	٧,٨٦١,٨٥٤,٠٠	١٠%	اعتمادات مستندية
٨٧٠,٥٩١,٣٠	٨,٧٠٥,٩١٣,٠٠	٩٨٠,١٠٣,٠٠	٩,٨٠٤,١٠٣,٠٠	١٠%	قبولات
٣,٠٩٢,٠٨٩,٣٠	٣,٠٩٢,٠٨٩٣,٠٠	٤,١٩١,٠٣٥,٩٠	٤١,٩١٠,٣٥٩,٠٠	١٠%	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
٣٠٧,٦٩٧,٧٣٨,٥٣		٤٢٣,٢٠٢,٣٩٥,٨٥			اجمالي التمويل المستقر المتاح
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المطلوب
٠,٠٠	٦١,٧٨٧,٧٥٩,٠٠	٠,٠٠	٨٥,٦٣٢,٤٩٨,٠٠	٠%	النقدية
٠,٠٠	٨,٥١٨,٧٨٧,٠٠	٠,٠٠	٤٠٣,١٢٥,٠٠	٠%	موجودات مالية بالكلفة المطفنة اقل من سنة
٠,٠٠	٢٠,٤٤٣,٢٧٣,٠٠	٠,٠٠	١٦,٨٦٥,٣٩٥,٠٠	٠%	موجودات أخرى اقل من سنة

١٢,٧٦٣,٨٦٧,٠٠	١٢,٧٦٣,٨٦٧,٠٠	٢٦,٤٣٩,١٥١,٠٠	٢٦,٤٣٩,١٥١,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالكلفة المطفئة سنة فأكثر
٣,٤٤١,٩٩٢,٠٠	٣,٤٤١,٩٩٢,٠٠	٥٢٠,٨٨٠,٠٠	٥٢٠,٨٨٠,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢,١٩٧,١٧٨,٠٠	٢,١٩٧,١٧٨,٠٠	٥,٥٤٥,٤١٣,٠٠	٥,٥٤٥,٤١٣,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٩٠,٥٠٢,٦٤٦,٥٩	١٠٦,٤٧٣,٧٠١,٨٧	٨٨,٤٩٧,١٩٣,٦٩	١٠٤,١١٤,٣٤٥,٥٢	٨٥%	تسهيلات ائتمانية للأفراد اقل من سنة
١٦,٩٢١,٨١١,٥٦	٣٣,٨٤٣,٦٢٣,١٣	٢٤,٠٥٤,٣٠٢,٢٤	٤٨,١٠٨,٦٠٤,٤٨	٥٠%	تسهيلات ائتمانية القطاع العام اقل من سنة
٨٧,٩٧٢,١٩٢,٠٠	٨٧,٩٧٢,١٩٢,٠٠	١٤٦,٤٠٧,٧٣٥,٠٠	١٤٦,٤٠٧,٧٣٥	١٠٠%	تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة
٣,٤٧٦,٢٣٢,٠٠	٤,٣٤٥,٢٩٠,٠٠	٣,٤٢١,٥٥٥,٢٠	٤,٢٧٦,٩٤٤,٠٠	١٠٠%	استثمار في شركة حليفة

٤٤١٤٠٣٠٣,٠٠	٨٤٢٨٠٤٦٠٦,٠٠	٤٤١٠٤٨١٦,٥٠	٨٤٨٢١٤٦٣٣,٠٠	١٠٠%	ممتلكات ومعدات
٠,٠٠	٠,٠٠	١,٤٧٥,٥٤٠,٥٠	٢,٩٥١,٠٨١,٠٠	١٠٠%	مشاريع تحت التنفيذ
٥٥,٢١٢,٠٠	١١٠,٤٢٤,٠٠	٦٠,٤٢٩,٠٠	١٢٠,٨٥٨,٠٠	١٠٠%	موجودات غير لملموسة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	موجودات أخرى أكثر من سنة
٢٢١,٤٧١,٤٣٤,١٥		٣٠٠,٨٣٣,٠١٦,١٣			اجمالي التمويل المستقر المطلوب
%١٣٨,٩٣		%١٤٠,٦٨			نسبة صافي التمويل المستقر

ملحق رقم (٥٤)

نسبة التمويل المستقر لبنك القدس للتنمية والاستثمار

2013		2014		البيان	
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المتاح
٥٥,٨٤٦,٥٤٨,٠٠	٥٥,٨٤٦,٥٤٨,٠٠	٥٦,٣٣٥,٩٧٧,٠٠	٥٦,٣٣٥,٩٧٧,٠٠	١٠٠%	الشريحة الأولى والثانية للرأس المال
٨٠,٧٢٩,٨٤١,٠٠	٨٠,٧٢٩,٨٤١,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	ودائع عملاء أكثر من سنة
١٣,٦٥٧,٩٣٠,٠٠	١٣,٦٥٧,٩٣٠,٠٠	١٨,٩٩٢,٩٠٢,٠٠	١٨,٩٩٢,٩٠٢,٠٠	١٠٠%	تأمينات نقدية تاريخ استحقاقها أكثر من سنة
٢٥٦,٣٥٧,٩٦٨,٠٠	٣٢٠,٤٤٧,٤٦٠,٠٠	٣٩٥,٣٨٢,٧٩٩,٢٠	٤٩٤,٢٢٨,٤٩٩,٠٠	٨٠%	ودائع عملاء أقل من سنة
٤,٤٩٦,٥١١,٢٠	٥,٦٢٠,٦٣٩,٠٠	٣,٠٠٧,٣٣٦,٠٠	٣,٧٥٩,١٧٠,٠٠	٨٠%	تأمينات نقدية ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها أقل من سنة
٦,٠٩١,٣٩٢,٠٠	٧,٦١٤,٢٤٠,٠٠	٥,٨٥٩,١٠٥,٦٠	٧,٣٢٣,٨٨٢,٠٠	٨٠%	مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ

استحقاق او تاريخ استحقاقها اقل من سنة					
كفالات	٩٨٧,٥٩١,٨٠	٩,٨٧٥,٩١٨,٠٠	١,١٣٠,٦٧٦,٥٠	١١,٣٠٦,٧٦٥,٠٠	١٠%
اعتمادات مستندية	٢٣٤,٠٠٧,٧٠	٢,٣٤٠,٠٠٧٧,٠٠	٢٠٥,٩٩٥,٦٠	٢,٠٥٩,٩٥٦,٠٠	١٠%
قبولات	٣٢٤,٣٣٥,١٠	٣,٢٤٣,٣٥١,٠٠	٦٢,٣٩٩,٢٠	٦٢٣,٩٩٢,٠٠	١٠%
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٦١٠,٥٦٢,٦٠	٦,١٠٥,٦٢٦,٠٠	١,٣٥٤,١٥٣,٤٠	١٣,٥٤١,٥٣٤,٠٠	١٠%
اجمالي التمويل المستقر المتاح	٤١٩,٣٣٦,٦٨٧,٤٠		٤٨٢,٣٣١,٣٤٤,٥٠		
قيمة التمويل المستقر المطلوب	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق
النقدية	٠,٠٠	٨٤,٧٤٠,٥٤٥,٠٠	٠,٠٠	١١٩,١٦٧,٢٥٤,٠٠	٠%
موجودات مالية بالكلفة المطفنة اقل من سنة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٤١٠,٤٣٧,٠٠	٠%
موجودات أخرى اقل من سنة	٠,٠٠	٢١,٠٥٧,١٧٩,٠٠	٠,٠٠	٢٤,٨٣٤,٨٣٠,٠٠	٠%
موجودات مالية بالكلفة	١٠,٨٥٧,٣٠٣,٠٠	١٠,٨٥٧,٣٠٣,٠٠	٢١,٦٩٣,٦٥٢,٠٠	٢١,٦٩٣,٦٥٢,٠٠	١٠٠%

					المطفئة سنة فأكثر
١١٦,٠٤٣,٠٠	١١٦,٠٤٣,٠٠	٨٩,٩٧٤,٠٠	٨٩,٩٧٤,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٩,١٩٨,٤٦٩,٠٠	٩,١٩٨,٤٦٩,٠٠	٨,٦٣٢,٥٤٧,٠٠	٨,٦٣٢,٥٤٧,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
١٢,٩٩٦,٧٥٨,٣٨	١٥,٢٩٠,٣٠٣,٩٨	٢٩,٨٦٨,٠١٠,٨٩	٣٥,١٣٨,٨٣٦,٣٤	٨٥%	تسهيلات ائتمانية للأفراد اقل من سنة
٠,٠٠	٠,٠٠	١١,١٤١,٩٩٥,٨٣	٢٢,٢٨٣,٩٩١,٦٦	٥٠%	تسهيلات ائتمانية القطاع العام اقل من سنة
٢٧٢,٠٥٩,٦٨٨,٠٢	٢٧٢,٠٥٩,٦٨٨,٠٢	٢٧٨,٧٤٨,٨٢١,٠٠	٢٧٨,٧٤٨,٨٢١,٠٠	١٠٠%	تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	استثمار في شركة حليفة
٩,٤٦٣,٦٢٥,٠٠	١٨,٩٢٧,٢٥٠,٠٠	١١,٢٥٧,٥٤٢,٥٠	٢٢,٥١٥,٠٨٥,٠٠	١٠٠%	ممتلكات ومعدات
٠,٠٠	٠,٠٠	١,١٧٧,٩٦١,٥٠	٢,٣٥٥,٩٢٣,٠٠	١٠٠%	مشاريع تحت التنفيذ

٥٣٣,٣٦٣,٥٠	١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	٥٣٣,٣٦٣,٥٠	١,٠٦٦,٧٢٧,٠٠	١٠٠%	موجودات ضريبية مؤجلة
١٤٠,٧٦٦,٥٠	٢٩,٥٣٣,٠٠	١٣,٨٨٤,٥٠	٢٧,٧٦٩,٠٠	١٠٠%	موجودات غير ملموسة
٠,٠٠	١٣٥,٩٢١,٠٠	٠,٠٠	٣,٨٥٤,٧٧٤,٠٠	١٠٠%	موجودات أخرى أكثر من سنة
٣١٥,٢٤٠,٠٠١٦,٤٠		٣٦٣,١٥٧,٧٥٢,٧٢			اجمالي التمويل المستقر المطلوب
١٣٣,٠٢		١٣٢,٨٢			نسبة صافي التمويل المستقر

ملحق رقم (٥٥)

نسبة التمويل المستقر للبنك الإسلامي الفلسطيني

2013		2014		البيان	
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المتاح
٥٣,٠٠٢,٩١٧,٠٠	٥٣,٠٠٢,٩١٧,٠٠	٥٦,٩٦١,٣٩٨,٢٠	٥٦,٩٦١,٣٩٨,٢٠	١٠٠%	الشريحة الأولى والثانية للرأس المال
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	ودائع عملاء أكثر من سنة
٨,٩٣٨,٠٠	٨,٩٣٨,٠٠	١٠,٨٢٧,٠٠	١٠,٨٢٧,٠٠	١٠٠%	تأمينات نقدية تاريخ استحقاقها أكثر من سنة
٨٨,٩٩٣,٤٩٩,٢٠	١١١,٢٤١,٨٧٤,٠٠	١٠٧,٥٥٠,٣٩٠,٤٠	١٣٤,٤٣٧,٩٨٨,٠٠	٨٠%	ودائع عملاء أقل من سنة
٧,٨٠٧,٧٢٩,٦٠	٩,٧٥٩,٦٦٢,٠٠	٩,٤٥٨,١٤٠,٨٠	١١,٨٢٢,٦٧٦,٠٠	٨٠%	تأمينات نقدية ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها أقل من سنة

٤,٥٦٨,١٤٤,٨٠	٥,٧١٠,١٨١,٠٠	٤,٩٧٥,٢١٩,٢٠	٦,٢١٩,٠٢٤,٠٠	٨٠%	مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها أقل من سنة
١,١٧٧,٧١٤,٩٠	١١,٧٧٧,١٤٩,٠٠	١,٥١٥,٧٦٧,١٠	١٥,١٥٧,٦٧١,٠٠	١٠%	كفالات
١٠١,٠٠٠,٥٠	١,٠١٠,٠٠٥,٠٠	١١٧,٢٦٠,٩٠	١,١٧٢,٦٠٩,٠٠	١٠%	اعتمادات مستندية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠%	قبولات
٧٨٢,٢١٩,٦٠	٧,٨٢٢,١٩٦,٠٠	١,٥٦٥,٤٣٣,٧٠	١٥,٦٥٤,٣٣٧,٠٠	١٠%	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستقلة
١٥٦,٤٤٢,١٦٣,٦		١٨٢,١٥٤,٤٣٧,٣٠			اجمالي التمويل المستقر المتاح
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المطلوب
٠,٠٠	١١٠,٥٦٤,٨٢٦,٠٠	٠,٠٠	١٠٩,١٩٢,٧٨٣,٠٠	٠%	النقدية
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠%	موجودات مالية بالكافة المطفنة أقل من سنة

٠,٠٠	١٢,١٧٣,١٧٩,٠٠	٠,٠٠	١٠,٠٣٣,٣٢١,٠٠	٠%	موجودات أخرى أقل من سنة
٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٤,١٣٣,٧٦٦,٠٠	٤,١٣٣,٧٦٦,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالكلفة المطفئة سنة فأكثر
١,٠٢٤,٠١١,٠٠	١,٠٢٤,٠١١,٠٠	١,٠٣٣,٥٧٠,٠٠	١,٠٣٣,٥٧٠,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٣,١٥٧,١٣٧,٠٠	٣,١٥٧,١٣٧,٠٠	١,٨٤٩,٠٨٣,٠٠	١,٨٤٩,٠٨٣,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٩٦,٨١٤,٥٩٥,٩٩	١١٣,٨٩٩,٥٢٤,٦٩	١٢٧,٣٧٢,٠٧٩,٧٥	١٤٩,٨٤٩,٥٠٥,٥٩	٨٥%	تسهيلات ائتمانية لأفراد أقل من سنة
٢٩,٦٧٢,٦٧٢,٦٦	٥٩,٣٤٥,٣٤٥,٣١	٢٤,٦٣٣,٧٧٣,٧١	٤٩,٢٦٧,٥٤٧,٤١	٥٠%	تسهيلات ائتمانية القطاع العالم أقل من سنة
٩٥,٥٥٦,٩١٤,٠٠	٩٥,٥٥٦,٩١٤,٠٠	١٥٣,٨٤٤,١٦٢,٠٠	١٥٣,٨٤٤,١٦٢,٠٠	١٠٠%	تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة

٢,٤٥٠,٢٢٤,٨٠	٣,٠٦٢,٧٨١,٠٠	٢,٢٨٩,٨٩٦,٠٠	٢,٨٦٢,٣٧٠,٠٠	١٠٠%	استثمار في شركة حليفة
٥,٣٥٩,٤٩٨,٥٠	١,٠٧١٨,٩٩٧,٠٠	٧,٢٠٠,٠٧١,٥٠	١٤,٤٠٠,١٤٣,٠٠	١٠٠%	ممتلكات ومعدات
٥٥٢,٢٤٧,٠٠	١,١٠٤,٤٩٤,٠٠	٣٩٧,٨٩٧,٠٠	٧٩٥,٧٩٤,٠٠	١٠٠%	مشاريع تحت التنفيذ
٤٣٨,٠٢٣,٥٠	٨٧٦,٠٤٧,٠٠	٣٧٦,٢٢٣,٠٠	٧٥٢,٤٤٦,٠٠	١٠٠%	موجودات غير ملموسة
٠,٠٠	٥٦٤,٩٨٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	موجودات أخرى أكثر من سنة
٢٤٠,٠٢٥,٣٢٤,٤٤		٣٢٣,١٣٠,٥٢١,٩٦			اجمالي التمويل المستقر المطلوب
٦٥,١٨		٥٦,٣٧			نسبة صافي التمويل المستقر

ملحق رقم (٥٦)

نسبة التمويل المستقر البنك الإسلامي العربي

2013		2014		البيان	
المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق	قيمة التمويل المستقر المتاح
٤٩,٣٤٨,٩٠١,٥٠	٤٩,٣٤٨,٩٠١,٥٠	٥٣,٩٩٦,٣١٥,٢٠	٥٣,٩٩٦,٣١٥,٢٠	١٠٠%	الشريعة الأولى والثانية للرأس المال
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	ودائع عملاء أكثر من سنة
٠,٠٠	٠,٠٠	٧,٢٥٤,٣٥٢,٠٠	٧,٢٥٤,٣٥٢,٠٠	١٠٠%	تأمينات نقدية تاريخ استحقاقها أكثر من سنة
٨٨,٤٧٤,١٤٤,٨٠	١١٠,٥٩٢,٦٨١,٠٠	١٠٧,٤٧٣,٦٨٥,٦٠	١٣٤,٣٤٢,١٠٧,٠٠	٨٠%	ودائع عملاء أقل من سنة
٥,٨٢٣,٤٢٧,٢٠	٧,٢٧٩,٢٨٤,٠٠	٣,٠٠٠,١٢٤,٨٠	٣,٧٥٠,١٥٦,٠٠	٨٠%	تأمينات نقدية ليس لها تاريخ استحقاق او تاريخ استحقاقها أقل من سنة
٤,١٤٦,١٢٠,٨٠	٥,١٨٢,٦٥١,٠٠	٤,٤٩١,١٠٢,٤٠	٥,٦١٣,٨٧٨,٠٠	٨٠%	مطلوبات أخرى ليس لها تاريخ

استحقاق او تاريخ استحقاقها اقل من سنة					
كفالات	٥٠٤,٦٢٤,٣٠	٥٠٤,٦٢٤,٣٠	٦٤٨,٨٥٨,٣٠	٦,٤٨٨,٥٨٣,٠٠	١٠%
اعتمادات مستندية	٦٥٠,٠٢٧,٤٠	٦,٥٠٠,٢٧٤,٠٠	٧٩٨,٥٥٤,٦٠	٧,٩٨٥,٥٤٦,٠٠	١٠%
هدايا صناديق	٧٧,٤٨١,١٠	٧٧٤,٨١١,٠٠	١٤٦,٥٤٦,٣٠	١,٤٦٥,٤٦٣,٠٠	١٠%
قبولات	١٠٦,٥٠٥,٠٠	١٠٦,٥٠٥,٠٠	٧٧,٩٠٥,٠٠	٧٧٩,٠٥٠,٠٠	١٠%
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٩٨٤,٧٥١,٧٠	٩,٨٤٧,٥١٧,٠٠	١,٤٣٠,٩٤٣,٨٠	١٤,٣٠٩,٤٣٨,٠٠	١٠%
اجمالي التمويل المستقر المتاح	١٥٠,١١٥,٩٨٣,٨٠		١٧٩,٣١٨,٣٨٨,٠٠		
قيمة التمويل المستقر المطلوب	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	المبلغ بعد التدفق	المبلغ	معامل التدفق
النقدية	٠,٠٠	٨٨,٦٠٩,١٤٩,٠٠	٠,٠٠	٧٢,٠٠٠,١٤٧,٠٠	٠%
موجودات مالية بالكلفة المطفئة اقل من سنة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠%
موجودات أخرى اقل من سنة	٠,٠٠	١٧,١٥٣,١٨٣,٠٠	٠,٠٠	١٣,٢٠٠,٠٧٥,٠٠	٠%

٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالكلفة المطفئة سنة فأكثر
٧,٢٢٣,١٢٣,٠٠	٧,٢٢٣,١٢٣,٠٠	٧,٣٦٧,٢٥٨,٠٠	٧,٣٦٧,٢٥٨,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة المركز المالي
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٧٩,٢٠٧,٢١٠,٩٣	٩٣,١٨٤,٩٥٤,٠٣	١٠٢,٤١٨,٢٨٥,٦٢	١٢٠,٤٩٢,١٠٠,٧٣	٨٥%	تسهيلات ائتمانية للأفراد اقل من سنة
١٣,٣٣٩,٠٥٦,٩٨	٢٦,٦٧٨,١١٣,٩٧	١٤,٥٢٢,٢٦١,٦٣	٢٩,٠٤٤,٥٢٣,٢٧	٥٠%	تسهيلات ائتمانية القطاع العام اقل من سنة
٧١,٤٦٢,٢٦٠,٠٠	٧١,٤٦٢,٢٦٠,٠٠	٩٧,٥٨٨,٨٤٦,٠٠	٩٧,٥٨٨,٨٤٦,٠٠	١٠٠%	تسهيلات ائتمانية أكثر من سنة
٥,٤٤١,٤٣٤,٤٠	٦,٨٠١,٧٩٣,٠٠	٧,٣٢١,٠٠٨,٨٠	٩,١٥١,٢٦١,٠٠	١٠٠%	استثمار في شركة حليفة

٣,٢٣٥,٣٨٨,٠٠	٦,٤٧٠,٧٧٦,٠٠	٣,٥٦١,٢٨٣,٥٠	٧,١٢٢,٥٦٧,٠٠	١٠٠%	ممتلكات ومعدات
٧,٥٣٣,٤٧٠,٥٠	١٥,٠٦٦,٩٤١,٠٠	٧,٦٦٦,٩٧١,٥٠	١٥,٣٣٣,٩٤٣,٠٠	١٠٠%	مشاريع تحت التنفيذ
١,٠٣٩,٧٠٧,٠٠	٢,٠٧٩,٤١٤,٠٠	٩٤٨,٦٨٠,٠٠	١,٨٩٧,٣٦٠,٠٠	١٠٠%	موجودات ضريبية مؤجلة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٠%	موجودات غير ملموسة
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٩٧٣,٢٨٥,٠٠	١٠٠%	موجودات أخرى أكثر من سنة
١٨٨,٤٨١,٦٥٠,٨١		٢٤١,٣٩٤,٥٩٥,٠٥			اجمالي التمويل المستقر المطلوب
٧٩,٦٤		٧٤,٢٨			نسبة صافي التمويل المستقر

ملحق رقم (٥٧)

الاستبانة



جامعة الإسلامية
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة لقياس مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III

دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني

سيدي / تي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تسعى هذه الاستبانة للتعرف على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III في المصارف العاملة في قطاع غزة، وذلك كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي، لذلك أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك، مع العلم بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثة

ريم أبو سلمي

أرجو وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة

١. المؤهل العلمي

<input type="checkbox"/> دبلوم	<input type="checkbox"/> ماجستير
<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> دكتوراه

٢. التخصص

<input type="checkbox"/> محاسبة	<input type="checkbox"/> علوم مالية ومصرفية
<input type="checkbox"/> إدارة أعمال	<input type="checkbox"/> أخرى (حددها)

٣. المسمى الوظيفي

<input type="checkbox"/> مدير عام	<input type="checkbox"/> نائب مدير عام
<input type="checkbox"/> مدير	<input type="checkbox"/> نائب مدير
<input type="checkbox"/> رئيس قسم	<input type="checkbox"/> مفتش
<input type="checkbox"/> أخرى (حددها)	

٤. الجنس

<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> أنثى
------------------------------	-------------------------------

٥. سنوات الخبرة

<input type="checkbox"/> أقل من ٥ أعوام	<input type="checkbox"/> بين ١٠-١٤ عام
<input type="checkbox"/> بين ٥-٩ أعوام	<input type="checkbox"/> ١٥ عام فأكثر

المحور الأول: مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الفلسطينية
وفق مقررات بازل III

م	السؤال	بشدة أوافق	موافق	متأكد غير	لا أوافق	بشدة موافق غير
١	يوجد في الهيكل التنظيمي للمصرف إدارة تعنى بالمخاطر .					
٢	يتضمن هيكل إدارة المخاطر في المصرف على وحدة إدارة المخاطر الائتمانية.					
٣	يتضمن هيكل إدارة المخاطر في المصرف على وحدة إدارة المخاطر التشغيلية.					
٤	يعتمد مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات لإدارة المخاطر .					
٥	يلتزم مجلس الإدارة بالأنظمة والسياسات والتعليمات التي تكفل سلامة وفاعلية عملية إدارة المخاطر .					
٦	يطبق المصرف أنظمة ومعلومات وتقنيات تساهم في تحليل ودعم نظم وعمليات إدارة المخاطر .					
٧	يستخدم المصرف أدوات رقابية كافية توفر الثقة حول تقييم المخاطر .					
٨	يحرص المصرف على تحقيق التكامل بين أنظمة إدارة المخاطر المختلفة وتشمل الأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتقييم .					
٩	يتوفر في المصرف نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر .					
١٠	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإجراء تقييم منتظم وشامل للتقارير المالية عن المخاطر التي يتعرض لها المصارف .					
١١	عند حدوث انكشافات ناتجة عن العمليات الائتمانية تطلب سلطة النقد من المصارف زيادة رؤوس أموالها .					
١٢	تضع سلطة النقد متطلبات قانونية صارمة حول سياسات الإقراض بتكوين مخصصات الخسائر الناتجة عن المخاطر .					
١٣	يتم تطبيق نماذج اختبارات حول قياس المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني مثل تقييم مدى قدرة رأس مال المصرف على استيعاب أي خسائر محتملة .					
١٤	تطبق المصارف العاملة في فلسطين اختبارات الضغط بشكل شامل ومتسق وبشكل دوري لضمان متابعة أي مخاطر قد يواجهها المصرف .					

				تقوم المصارف بإعداد تقرير لسلطة النقد حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.	١٥
				تقوم سلطة النقد بتقييم ومراجعة اختبارات الضغط لدى المصارف بما يضمن الحفاظ على رأس المال والسيولة الكافية.	١٦
				يتوفر لدى سلطة النقد كادر مؤهل يتمتع بالقدرات والمهارات كافية لتقييم التقارير المالية والإدارية عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف.	١٧

المحور الثاني: مدى تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الفلسطيني.

م	السؤال	بشدة أو أقل	موافق متأكد	موافق	بشدة	موافق
١	يقوم المصرف بالإفصاح حول نظم الرقابة والإشراف المطبق على العمليات المصرفية التي تتأثر بقوى السوق.					
٢	يولي المصرف اهتماماً بالإفصاح عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بانضباط السوق.					
٣	يلتزم المصرف بالإفصاح العام عن مخاطر السوق.					
٤	يقوم المصرف بالإفصاح العام عن الأداء المالي المصرفي وكذلك المركز المالي للمصرف.					
٥	تقوم إدارة المصرف بالإفصاح عن البيانات المالية بما يتفق مع متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية.					
٦	يلتزم المصرف بالإفصاح بشكل دوري وفقاً لما تحدده سلطة النقد سواء ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوياً.					
٧	تلتزم المصارف بالتقيد بمتطلبات الإفصاح الإضافية الجديدة وفق متطلبات اتفاقية بازل.					
٨	يلتزم المصرف بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقاً لما ورد في مقررات اتفاقية بازل.					
٩	يقوم المصرف بالإفصاح عن الشركات التابعة والاستثمارات الهامة لديه.					
١٠	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الانكشافات الائتمانية.					
١١	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي.					
١٢	يقوم المصرف بإعداد تقرير حول مدى مطابقة الأصول في الميزانية مع إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي.					
١٣	يقوم المصرف بالإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها.					
١٤	يلتزم المصرف بالإفصاح تقارير عن السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم أصول والتزامات المصرف					

					١٥	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بالأساليب المتبعة في قياس مخاطر الائتمان وإدارتها بما فيها نوعية وحجم المخاطر.
					١٦	يتضمن الإفصاح الدوري من قبل المصرف معلومات خاصة بمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية للبنك.
					١٧	يوجد خطة لدى سلطة النقد لتطبيق انضباط السوق بحيث يتناسب مع البيئة الرقابية والقانونية والتنظيمية المعتمدة في فلسطين.
					١٨	يتوافر لدى مراقبي سلطة النقد الفلسطينية خبرات وتقنيات حديثة لمتابعة تطبيق المصارف لمتطلبات الإفصاح المطلوبة وفق مقررات بازل.
					١٩	تستخدم سلطة النقد الفلسطينية إجراءات تصحيحية رقابية لضمان التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح.
					٢٠	تقوم سلطة النقد الفلسطينية بنشر تقارير حول مدى امتثال المصارف لمتطلبات الإفصاح وفق مقررات بازل.
					٢١	يوفر المصرف المعلومات اللازمة بصورة دورية للمستثمرين للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة
					٢٢	يوفر المصرف معلومات موثوقة حول تقييم المخاطر التي يتعرض لها.

ملحق رقم (٥٨)

قائمة المحكمين

م	الاسم	طبيعة العمل	مكان العمل
١	د. على عبد الله شاهين	نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية - غزة
٢	د. سالم حلس	عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية - غزة
٣	د. سالم صباح	رئيس جامعة فلسطين	جامعة فلسطين
٤	د. عماد الأعرج	مستشار المحافظ لشؤون العمليات النقدية	سلطة النقد الفلسطينية
٥	د. سيف الدين عودة	مراقب المصارف الفلسطينية	سلطة النقد الفلسطينية